



الهيئة العامة لضمان الإستثمار
The Arab Investment Guarantees Corporation

مناخ الإستثمار في الدول العربية

2005

2005

مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاعتباس شريطة ذكر المصدر

الناشر



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: (965) 4959000 - فاكس: (965) 4835489
الموقع الشبكي www.iaigc.org
البريد الإلكتروني info@iai.org.kw

2005



قائمة المحتويات

11	تقديم
15	مقدمة
16	المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية
17	مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية
17	أولاً - التطورات السياسية
17	1.1 الأوضاع الداخلية
18	2.1 العمل العربي المشترك
20	3.1 العلاقات العربية البينية
21	4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار
21	5.1 العلاقات العربية - الدولية
22	6.1 الصراع العربي - الإسرائيلي
23	ثانياً - التطورات الاقتصادية الكلية
23	1.2 النمو الاقتصادي
24	2.2 التوازن الداخلي
25	3.2 التوازن الخارجي
27	4.2 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)
28	5.2 أسعار الصرف
28	6.2 أسواق المال العربية
33	ثالثاً - تدفقات الاستثمار والتجارة
33	1.3 الاستثمار
33	1.1.3 الاستثمارات العربية البينية (تقديرات 2005)
36	2.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (تقديرات 2005)
37	3.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2004)
41	2.3 التجارة

41	1.2.3 التجارة العربية الخارجية (تقديرات 2005)
44	2.2.3 التجارة العربية البينية (تقديرات 2005)
44	3.2.3 التجارة العربية البينية (بيانات 2004)
47	4.2.3 التجارة العربية الخارجية في الخدمات (تقديرات 2005)
47	5.2.3 تطور التجارة العربية في الخدمات (2000-2004)
48	6.2.3 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا 2005
50	رابعا - التطورات التشريعية والاقتصاد الجديد
50	1.4 التشريعات المرتبطة بالاستثمار
50	2.4 تطورات الاقتصاد الجديد
51	1.2.4 الجهود القطرية
53	2.2.4 ملامح مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2005
55	خامسا - الجهود الترويجية للاستثمار
55	1.5 الجهود القطرية
55	1.1.5 مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة
55	2.1.5 مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة
56	3.1.5 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين
56	4.1.5 الفرص المعروضة للاستثمار
57	5.1.5 القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار
59	6.1.5 الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى
59	7.1.5 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة
60	8.1.5 مجهودات الترويج الأخرى
61	سادسا - وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية
61	1.6 التقويم الائتماني السيادي
63	2.6 مؤشرات تقويم المخاطر القطرية
64	1.2.6 المؤشر المركب للمخاطر القطرية

65	2.2.6 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية
66	3.2.6 مؤشر الانستيتيوشنال انفتور للتقويم القطري
67	4.2.6 مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية
67	5.2.6 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية
68	3.6 مؤشرات دولية مختارة
68	1.3.6 مؤشر العولمة
68	2.3.6 مؤشر التنافسية العالمي
69	3.3.6 مؤشر التنمية البشرية
70	4.3.6 مؤشر سهولة أداء الأعمال
70	5.3.6 مؤشر الحرية الاقتصادية
71	6.3.6 مؤشر الشفافية
72	7.3.6 مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال
72	8.3.6 مؤشر القدرة على الإبداع
73	4.6 وضع الدول العربية في قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) 2005
75	سابعا- محور التقرير: قطاع الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم SMEs
75	1.7 أهمية القطاع
79	2.7 الجهود القطرية
79	1.2.7 بيانات عام 2005
80	2.2.7 التوزيع القطاعي
81	3.2.7 المبادرات القطرية
83	4.2.7 مبادرات قطرية أخرى
92	3.7 الجهود الإقليمية
92	4.7 الجهود الدولية
93	5.7 النموذج البحريني

95	ثامنا - التطورات الدولية
95	1.8 الأداء الاقتصادي العالمي
97	2.8 الاتجاهات الدولية للاستثمار
98	3.8 تطور صناعة الضمان
103	4.8 موجز أنشطة المؤسسة
105	الملحق
105	أولاً- الجداول
107	جدول (1): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية 2005
108	جدول (2): معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية
109	جدول (3): مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
110	جدول (4): مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
111	جدول (5): مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)
112	جدول (6): أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2004 و 2005
113	جدول (7): بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2004 و 2005
114	جدول (8): الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عامي 2004 و 2005
115	جدول (9): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عام 2005
116	جدول (10): توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2005
117	جدول (11): الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995 - 2005)
118	جدول (12): التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها خلال الفترة (1985 - 2005)

120	جدول (13): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية وفق القطر المضيف خلال عامي 2004 و2005
121	جدول (14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1995 - 2004)
122	جدول (15): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (1995 - 2004)
123	جدول (16): حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً خلال الفترة (1995 - 2004)
124	جدول (17): التجارة العربية الخارجية والبيئية 2005
125	جدول (18): التجارة العربية البيئية خلال الفترة (1998 - 2004)
126	جدول (19/أ): قائمة أكبر 30 دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع عام 2005
127	جدول (19/ب): قائمة أكبر 30 دولة مستوردة في العالم في تجارة السلع عام 2005
128	جدول (19/ج): قائمة أكبر 20 دولة مصدرة في العالم في تجارة الخدمات عام 2005
129	جدول (19/د): قائمة أكبر 20 دولة مستوردة في العالم في تجارة الخدمات عام 2005
130	جدول (20): التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية لعامي 2004 و2005
131	جدول (20/أ): تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية خلال الفترة 2000-2004
132	جدول (21): ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2005
133	جدول (22): ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2005
134	جدول (23): التقويم السيادي الموحد للدول العربية حتى نهاية كانون أول (ديسمبر) 2005
135	جدول (24): وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية 2005
136	جدول (25): ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة 2005
137	جدول (1/25) - جدول (16/25): قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال

153	ثانيا - الملاحق
154	ملحق 1: مبادرات الاقتصاد الجديد 2005
157	الملاحق 1/2 - 16/2: الجهود الترويجية القطرية
173	ملحق 3: المواقع الشبكية لهيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية
174	ملحق 4: قائمة هيئات ترويج الاستثمار العربية الأعضاء في (وايبا)
175	ملحق 1/5 مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية 2005
177	ملحق 2/5 مكونات ودليل مؤشرات دولية مختارة 2005
179	ملحق 6: المؤشرات الدولية الواردة في التقرير وعناوين مواقعها الشبكية

2005



تقديم

2005



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن تقدم لدولها الأعضاء تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، وهو المسح السنوي الواحد والعشرون لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

يستعرض تقرير هذا العام المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الدول العربية متضمنة التطورات السياسية والمؤشرات الاقتصادية وأسواق المال العربية، والاستثمارات العربية البينية والتطورات التشريعية ومكونات الاقتصاد الجديد بالإضافة إلى الجهود الترويجية القطرية والإقليمية والدولية، كما يستعرض التقرير وضع الدول العربية في مؤشرات دولية مختارة. بالإضافة إلى استعراض التطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتصادي وحركتي الاستثمار والتجارة.

ويستعرض تقرير هذا العام في محور مستقل قطاع الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم SMEs بعد أن ركز التقرير السابق على مبادرات الإصلاح ومؤشرات الإدارة الرشيدة في الدول العربية.

ويستند التقرير بصفة رئيسة إلى البيانات التي توافرت للمؤسسة من جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية، واستكملت البيانات غير المتوافرة من تقارير المنظمات الدولية ومراكز البحوث والمؤسسات المعنية. وتنتهز المؤسسة هذه الفرصة للإشادة بجهود جهات الاتصال وهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية في تزويد المؤسسة بالبيانات الحديثة والدقيقة التي يعتمد إصدار التقرير عليها بصفة رئيسة وتؤكد أهمية تسلم البيانات بصورة منتظمة مما سيكون له الأثر الجيد في الحد من اللجوء إلى المصادر الدولية من أجل استكمال البيانات.

ورصد تقرير هذا العام الارتفاع الملحوظ في الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق قاعدة البيانات التي ترصدها المؤسسة منذ عام 1985، إذ ارتفعت بما نسبته 638 % فبلغت حوالي 38 مليار دولار مقابل 5.9 مليار دولار عام 2004 الأمر الذي كان له الأثر الجيد في رفع معدل التدفق السنوي من نحو 1.8 مليار دولار إلى نحو 3.5 مليار دولار للفترة الممتدة من 1985 ولغاية نهاية عام 2005.

كما رصد التقرير الارتفاع الملحوظ في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية والتي سجلت رقما قياسيا هذا العام بالاستناد إلى بيانات أربع عشرة دولة عربية إذ بلغت نحو 27.9 مليار دولار مقابل 12.5 مليار دولار في عام 2004 مما يعكس التحسن الكبير في مناخ الاستثمار في الدول العربية.

وواصلت المؤسسة خلال العام جهودها لترسيخ وتطوير نظام الضمان العربي وترقية الوعي بمزاياه وذلك من خلال وضعها لبرنامج عمل لإقامة وكالات ضمان ائتمان صادرات في الدول الأعضاء التي لا يوجد لديها مثل هذه الوكالات، وتقديم الدعم والعون الفني لإنشاء هيئات ضمان جديدة. وتنظيم الاجتماع العاشر للنتقى هيئات الضمان العربية ومواصلة تنظيم ملتقيات آليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمار، وبناء شبكة من الشراكات والعلاقات الجديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات الضمان، كما واصلت المؤسسة التركيز على أنشطتها المساندة لجهة إصدار تقرير المناخ والنشرة الفصلية "ضمان الاستثمار" ومواصلة العمل على تعريب المركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر بالتعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار "ميجا".

وتأمل المؤسسة أن يسهم هذا التقرير، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة وبقية أنشطة المؤسسة في الترويج للدول العربية لاستقطاب الاستثمارات العربية البينية والأجنبية المباشرة إليها.

والله الموفق،،،



فهد راشد الإبراهيم
المدير العام

يونيو (حزيران) 2006

2005



مكونات مناخ الاستثمار
في الدول العربية

2005



مقدمة

واصلت الدول العربية خلال عام 2005 جهودها الحثيثة لتطوير بيئة أداء الأعمال من خلال مواصلة العمل ببرامج الإصلاح الاقتصادي والعمل على تطويرها لمواكبة تطورات الاقتصاد العالمي، كما عملت على تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال إصدار التشريعات وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار والتخفيضات والإعفاءات الضريبية والقيام بالترتيبات الشائبة والإقليمية والدولية وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية جديدة مع الاستمرار في تطوير القائم منها، والعمل على إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، كما عملت الدول العربية على تعزيز الاقتصاد الجديد باستخدام التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات وتطوير البيئة التحتية الرقمية، وسعت إلى إنشاء قواعد البيانات والمعلومات وتعزيز الشفافية في إصدارها والعمل على مواكبتها لأنظمة البيانات والمعلومات العالمية، وواصلت برامجها لمكافحة الفقر والبطالة وتعزيز دور المرأة، ومنظمات المجتمع المدني في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تصب في الصالح العام.

وقد شهد العام أهم إنجاز اقتصادي للدول العربية في العصر الحديث من خلال إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تضم في عضويتها سبع عشرة دولة عربية، وتواصل الدول العربية العمل من أجل الوصول إلى تحرير كامل للخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقد عمدت المؤسسة إلى استعراض مكونات مناخ الاستثمار بإلقاء الضوء على أهم التطورات التي شهدتها العام، من خلال التعاون مع جهات الاتصال لكافة الدول العربية الأعضاء فيها، لتزويدها ببيانات قطرية بشأن المكونات الاقتصادية والتدفقات الاستثمارية، والتجارية الخارجية والبنية، والتطورات التشريعية، والجهود الترويجية، إضافة إلى الإفادة من مصادر معلومات دولية وإقليمية في رصد التطورات السياسية ومصادر أخرى في بيان وضع الدول العربية في مؤشرات التقييم السيادي والمخاطر القطرية بالإضافة إلى مؤشرات دولية أخرى مختارة.

المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

يستند المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشمل معدل التضخم والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي. ويستخدم معدل النمو الاقتصادي لأغراض المقارنة.

وقد تبين من واقع البيانات المتوافرة، أن المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2005 قد انخفض إلى 0.91 نقطة مقارنة مع 1.08 نقطة عام 2004. ويعزى ذلك إلى انخفاض المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي، إذ سجل هذا المؤشر 1.37 نقطة عام 2005 مقارنة مع 2.0 نقطة عام 2004. ويبين الشكل التالي اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية وفق مكونات المؤشر المركب.

البيان \ السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو الحقيقي	-	%2	%4	%2.5	%2.8	%4.2	3.6%	%2.8	%5.3	%5.5	%5.2
ميزان المالية العامة للنتائج المحلي الإجمالي	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 10 دول تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 5 دول تراجع في 10 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 3 دول	تحسن في 7 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 9 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول
ميزان الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي	تحسن في 11 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 8 دول تراجع في 3 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 4 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 13 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 17 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول واحدة	تحسن في 15 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول
معدل التضخم	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 11 دول ارتفع في 4 دول	انخفض في 15 دول ارتفع في 4 دول	انخفض في 7 دول ارتفع في 6 دول	انخفض في 13 دول ارتفع في 3 دول	انخفض في 5 دول ارتفع في 11 دول	انخفض في 10 دول ارتفع في 4 دول	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دول	انخفض في 5 دول ارتفع في 13 دول	انخفض في 9 دول ارتفع في 16 دول	انخفض في 9 دول ارتفع في 9 دول
المؤشر المركب	1.05	1.03	1.1	(0.1)	0.9	1.2	0.7	0.9	1.01	1.08	0.91

(انظر الملحق: جدول رقم 1 للنظر في كيفية احتساب المؤشر المركب).

مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية

أولاً- التطورات السياسية

شهدت الساحة السياسية في الدول العربية خلال العام عدة قضايا كان من أبرزها:

- السلام في السودان والوضع في إقليم دارفور .
- الوضع في العراق .
- الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ويستعرض التقرير التطورات السياسية التي تأثرت بها الدول العربية خلال العام عبر المحاور التالية:

1.1 الأوضاع الداخلية:

فقد الوطن العربي خلال العام ملك المملكة العربية السعودية المغفور له خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود وبويع ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز ملكا للبلاد، كما اغتيل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في حادث تفجير وتم تكوين لجنة دولية للتحقيق في عملية الاغتيال. وشهدت موريتانيا حدوث انقلاب عسكري أطاح بالرئيس معاوية ولد الطابع وتشكيل مجلس عسكري لقيادة البلاد التزم بالتعهدات الدولية وبنقل السلطة من خلال عملية ديمقراطية.

وشهد العام انتخابات رئاسية في كل من مصر وفلسطين وجيبوتي خلصت إلى التجديد للقيادة الحاكمة فيها في حين قامت الجمعية الوطنية في العراق باختيار رئيس جديد للعراق.

وتم خلال العام إجراء عدة تعديلات وزارية أو الإعلان عن حكومات جديدة في كل من الأردن والبحرين وتونس والسودان والصومال ولبنان.

وعلى صعيد التوترات الداخلية استمرت أزمة دارفور في السودان كما استمر تأزم الوضع الأمني وتصاعد أعمال العنف في العراق.

وفي إطار المشاركة السياسية للمواطنين جرت انتخابات لاختيار أعضاء البرلمان في العراق ولبنان ومصر وأجريت في السعودية وللمرة الأولى انتخابات لاختيار أعضاء المجالس البلدية

وتم أيضا إجراء انتخابات بلدية في تونس وفلسطين. وفي العراق تم الاستفتاء على مسودة الدستور العراقي، وعلى "ميثاق السلم والمصالحة" في الجزائر. أما في مصر فقد أجري استفتاء شعبي تعلق بتعديل المادة 76 من الدستور المتعلقة بالترشح لرئاسة الجمهورية.

وعلى صعيد الوفاق الوطني شهد العام توقيع اتفاقية السلام الشامل لإنهاء الحرب الأهلية في السودان التي دامت لما يزيد على عشرين عاما بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان.

وعلى صعيد المجتمع المدني واصلت منظمات المجتمع المدني خلال العام تعزيز مشاركتها في الفعاليات القطرية والإقليمية والدولية لمتابعة القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهم مواطنيها، كما واصلت دعواتها للإصلاح السياسي والاجتماعي والحفاظ على حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار عقد خلال العام مؤتمر "تجارب الإصلاح في الدول العربية" في مصر كما عقدت الدورة الثانية "لمنتدى المستقبل" في مملكة البحرين.

2.1 العمل العربي المشترك:

شهد العمل العربي المشترك خلال العام حركة رائدة ونشطة لتفعيله وتطويره لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الوطن العربي، على النحو التالي:-

- ففي خطوة مهمة لقيام كتل اقتصادي واتحاد جمركي عربيين دخلت اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى حيز التنفيذ أوائل العام مع إزالة الرسوم الجمركية بنسبة 100 % والتحرير الكامل للسلع ذات المنشأ العربي .
- وعقدت القمة العربية السابعة عشرة في الجزائر وصدر عنها "إعلان الجزائر" الذي أكد فيه القادة العرب ضرورة تفعيل مبادرة السلام العربية التي أطلقت في قمة بيروت عام 2002، ودعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للبنان ورفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب المفروضة على سوريا واحترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وافر الإعلان عددا من الإصلاحات الخاصة بالجامعة العربية منها تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتطوير عمل المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة. وأكد الإعلان التمسك بالتضامن العربي وضرورة مواصلة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي.
- كما أكدت القمة السادسة والعشرون لمجلس التعاون لدول الخليج العربية "قمة الملك فهد" والتي عقدت في أبو ظبي ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وأكدت دعمها المطلق للقضايا العربية. واعتمدت وثيقة السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس، ومددت العمل بالفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي إلى نهاية عام 2007 .

■ وعقدت الدورتان 75 و76 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية خلال العام، وخرجت الدورتان بعدة قرارات منها إزالة الشريحة الأخيرة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ العربي، وكافة القيود غير الجمركية في جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والموافقة على القواعد العامة لقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، وإيقاف العمل بجميع الرزنامات الزراعية المشتركة والثنائية بين الدول الأعضاء، والاتفاق على تنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وغيرها، وبحث إدخال نظام النافذة الواحدة بالمنافذ الحدودية البرية، كما بحث المجلس إعادة هيكلة المجلس الاقتصادي، وتركز محور أعمال الدورتين على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتحرير تجارة الخدمات.

■ كما عقدت الدورة العادية الـ 123 لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية والتي خرجت بقرارات ضمن خطة تطوير العمل العربي المشترك وإصلاح الجامعة العربية وقد كان من أهمها، إنشاء "هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات"، ومشروع قرارين بشأن اتخاذ القرارات، ونظام التصويت بالجامعة العربية، لرفعهما إلى القمة العربية، كما تم بحث تطورات الأوضاع في فلسطين والعراق والعلاقات اللبنانية - السورية وقانون محاسبة سوريا واستمرار احتلال الجزر الإماراتية وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. كما عقدت الدورة 124 للمجلس وبحثت وأقرت مشروع النظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات (تحفظت دولة قطر على النظام الأساسي للهيئة)، وسبل تفعيل مبادرة السلام العربية، ومتابعة تطورات الانتفاضة وقضايا القدس واللاجئين والاستيطان وجماد الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتطورات الوضع في العراق. كما عقدت أواخر العام دورة استثنائية للمجلس اقر فيها تعديل قواعد التصويت في الجامعة العربية، لتكون بأغلبية الثلثين.

■ وعقدت الدورة الـ 22 لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس، وأقرت التوصيات التي تقدمت بها أجهزة مكافحة الإرهاب والمخدرات وأكدت أهمية تفعيل التعاون الأمني العربي في ضوء المستجدات الراهنة. واعتمد المجلس الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتي تم وضعها في إطار التعاون المشترك بين مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب، وجدد الوزراء الدعوة لدعم وزارتي الداخلية العراقية والفلسطينية وفق ما تسمح به ظروف كل دولة.

■ كما عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا استثنائيا في القاهرة، خصص لمناقشة تطوير وإصلاح منظومة العمل العربي المشترك، والتعديلات المقترحة لتطوير الجامعة العربية، وأقر الوزراء من حيث المبدأ مشروع إنشاء البرلمان العربي واختيرت مدينة دمشق مقرا له.

■ وحدد وزراء الإعلام العرب في الدورة الـ 38 لمجلس وزراء الإعلام أربع قضايا رئيسية يجب أن يتوجه إليها الإعلام العربي مباشرة وهي: التطوير والتحديث والإصلاح، القضية الفلسطينية، موضوع الإرهاب، وحوار الحضارات.

- كما وافق الاتحاد البرلماني العربي في ختام أعماله في الجزائر على إلغاء ديون العراق وجزر القمر، وقرر دعم مشروع بناء مقر الاتحاد في دمشق الذي أقره وزراء الخارجية العرب من حيث المبدأ.
- وتواصل تعزيز دور مؤسسات العمل العربي المشترك في دعم فلسطين والسودان والعراق والصومال.
- وأضيف البرلمان العربي الانتقالي إلى قائمة المؤسسات التابعة للجامعة العربية. وقد دشّن أعماله في مقر الجامعة في القاهرة تنفيذًا لقرار قمة الجزائر العربية، وشارك فيه الأعضاء الـ 88 الذين يمثلون بالتساوي 22 دولة عربية.

3.1 العلاقات العربية البينية:

شهدت العلاقات العربية البينية تطورات ايجابية منها:

- توجت اللجنة الأردنية - المصرية المشتركة أعمال دورتها الـ 19 بالتوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون بين البلدين في المجالات التجارية والثروة المعدنية والتدريب المهني والقوى العاملة وإلغاء القوائم السلبية للسلع المتبادلة.
- وقعت الحكومتان السورية واليمنية في ختام أعمال اللجنة المشتركة بين البلدين التي انعقدت في صنعاء على 12 اتفاقية للتعاون في مجالات النقل البحري والشؤون الاجتماعية والتنمية وتنمية الصادرات والمواصفات والمقاييس والمغتربين ومختلف الميادين الفنية.
- اختتمت اجتماعات اللجنة المصرية - التونسية العليا بالتوقيع على 17 اتفاقية وبروتوكول تعاون في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين.
- تم التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود بين الأردن وسوريا لتأكيد الحدود بين البلدين والتي تم ترسيمها في العام 1931 والمعترف بها دوليًا في الوقت الحاضر.
- إنهاء المرحلة الأخيرة من انسحاب القوات السورية من كل الأراضي اللبنانية.
- قيام الحكومة الأردنية بإلغاء إجراء "عدم الممانعة" الخاص بدخول الفلسطينيين القادمين من الأراضي الفلسطينية المحتلة إليها.
- قرار الجزائر بإلغاء شرط حصول المواطنين المغاربة على تأشيرة دخول إلى الجزائر وتدشين أول خط جوي بين الدار البيضاء ومدينة وهران الجزائرية في خطوة تؤكد أن العلاقات بين المغرب والجزائر قد تجاوزت الخلاف حول الصحراء الغربية.
- إعادة سوريا للعلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة دامت نحو 25 عاما.
- قيام مجلس الوزراء السعودي برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق والتي أقرها المجلس في عام 1991 بعد اجتياح العراق للكويت.
- قرار أربع دول عربية هي مصر والأردن والسعودية والكويت رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لها في العراق وإرسال سفراء لها فيه.

- عقد وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي اجتماعا في نواكشوط (موريتانيا) ناقشوا خلاله إمكانية تفعيل نشاط الاتحاد والإعداد للقمة المقبلة له.

4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار:

اتسمت علاقات الدول العربية مع دول الجوار بالتحسن والانفراج بوجه عام، فشهد العام موضوع التقرير التطورات الايجابية التالية:-

- على صعيد العلاقات العربية - الإيرانية، تم الاتفاق بين العراق وإيران على تأليف لجنة أمنية مشتركة من اجل تدارس آليات التعاون لمساعدة الحكومة العراقية في تحقيق الأمن، وأعلن الرئيس الإيراني المنتخب أن دول الجوار وخصوصا العربية منها تحتل الأولوية في العلاقات الإيرانية، وتواصلت المفاوضات من اجل الوصول الى تسوية مع الكويت بخصوص ملكية حقل غاز الدرة، كما شهدت طهران زيارة للرئيس السوري.
- وعلى صعيد العلاقات العربية - التركية قام الرئيس التركي بزيارة مصر والتوقيع على عدة اتفاقيات اقتصادية كان أبرزها اتفاقية إقامة منطقة تجارية حرة بين البلدين.
- كما عقدت الدورة الرابعة لقمة تجمع صناعاء للتعاون بين زعماء اليمن والسودان والصومال وإثيوبيا.

5.1 العلاقات العربية - الدولية:

شهدت علاقة الدول العربية بالمجتمع الدولي تحسنا خلال العام، إذ صدر عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة 20 قرارا بشأن أوضاع الدول العربية من أصل 70 قرار صدر عنه خلال العام (شكلت ما نسبته 29 %) توزعت إلى قرارين بشأن الوضع في الشرق الأوسط (1644،1605) وقرارين بشأن الوضع في الصومال (1630،1587) و قرارين بشأن الوضع في الصحراء الغربية (1634،1598) و3 قرارات بخصوص الوضع في العراق (1637،1619،1618) و4 قرارات بخصوص الوضع في لبنان (1636،1614،1595،1583) و7 قرارات بخصوص الوضع في السودان (1651،1627،1593،1591،1590،1588،1585).

ومن ابرز ما شهدته العام من تطورات في هذا الإطار ما يلي:-

- القمة العربية - الأمريكية الجنوبية التي عقدت في البرازيل وصدر عنها بيان ختامي سمي " إعلان برازيليا" أكد فيه المجتمعون ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط تبعا للقرارات الدولية القائمة، كما أقر المشاركون "آلية للتعاون" تقضي بعقد قمة عربية - لاتينية ثانية في المغرب في العام 2008.

- قام الرئيس السوري بزيارة لروسيا استمرت 3 أيام تخللها توقيع بروتوكول لتسوية الديون السورية المستحقة لروسيا والبالغة 14.5 مليار دولار بعد إسقاط 73 % منها.
- أقرت اللجنة الخارجية بمجلس النواب المغربي اتفاقية التبادل التجاري الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية.
- وقعت الإمارات العربية المتحدة وألمانيا 8 اتفاقيات اقتصادية ومالية وعسكرية في إطار تطوير الشراكة الاقتصادية بين البلدين.
- قام الرئيس الروسي بزيارة مصر هي الأولى منذ 40 عاما إلى منطقة الشرق الأوسط .
- جددت الإدارة الأمريكية عقوباتها الاقتصادية والتجارية على السودان المفروضة منذ العام 1997 وتواصلت الضغوط الأمريكية على السودان بشأن أزمة دارفور.
- تواصلت الضغوط الدولية على سوريا بعد صدور تقرير اللجنة الدولية المكلفة بالتحقيق في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

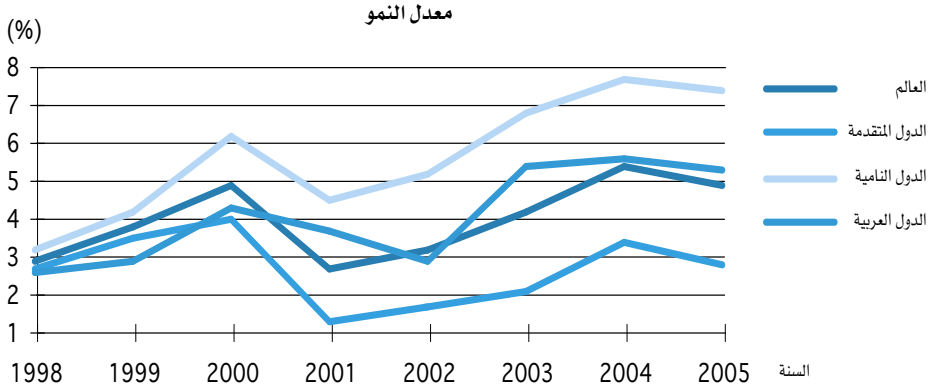
6.1 الصراع العربي - الإسرائيلي:

دخلت الانتفاضة الفلسطينية عامها الخامس، وشهد العام قيام إسرائيل في خطوة أحادية الجانب بالانسحاب من قطاع غزة، وبالرغم من ذلك فقد واصلت إسرائيل تصعيد العنف ضد الشعب الفلسطيني، وتابعت سياسة العقاب الجماعي المتمثل في عمليات الإغلاق المحكم لقطاع غزة والضفة الغربية، وأيضا عمليات اغتيال القيادات السياسية للمقاومة، ومواصلة بناء الجدار العازل بالرغم من التنديد الدولي.

ثانياً- التطورات الاقتصادية الكلية

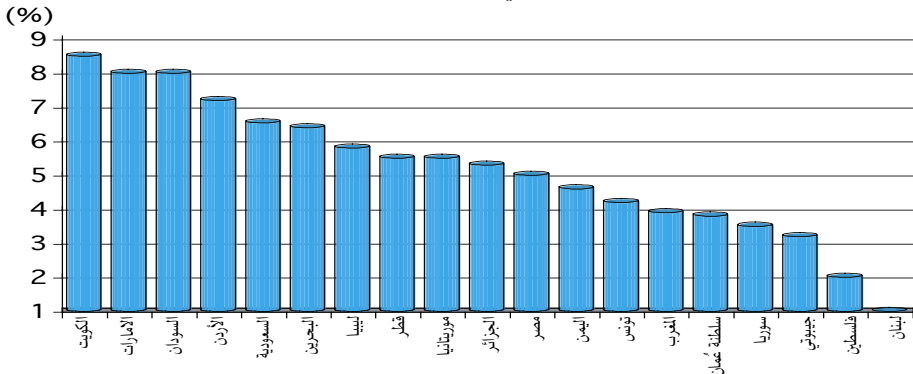
1.2 النمو الاقتصادي:

حققت الدول العربية خلال العام معدل نمو حقيقي بلغ بالمتوسط (لتسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية) حوالي 5.2 % متراجعا عن معدل النمو الحقيقي المسجل عام 2004 والبالغ 5.5 % (بعد التعديل) وقد جاء معدل النمو في الدول العربية عام 2005 أفضل نسبيا من معدل النمو العالمي البالغ 4.8 % وأفضل بشكل ملحوظ من معدل النمو في مجموعة الدول المتقدمة الذي بلغ 2.7 %، واستمر النمو في الدول العربية بتسجيل معدل أضعف من المعدل المسجل لدى مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية البالغ 7.2 %.

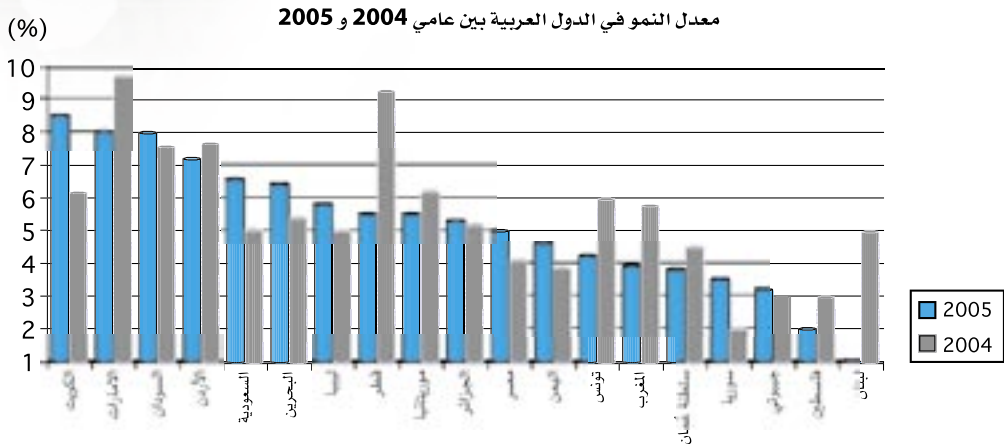


سجلت عشر دول عربية خلال العام معدلات نمو تجاوزت 5.0 %، تصدرتها الكويت بمعدل نمو بلغ 8.5 % تليها الإمارات والسودان بمعدل نمو 8.0 % لكل منهما، الأردن 7.2 %، السعودية 6.54 % البحرين 6.4 %، ليبيا 5.8 %، قطر وموريتانيا بمعدل 5.5 % لكل منهما والجزائر 5.3 %.

معدل النمو في الدول العربية 2005



وبوجه عام بالمقارنة مع عام 2004، شهد العام 2005 ارتفاع معدل النمو الحقيقي في عشر دول عربية (البحرين، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الكويت، ليبيا، مصر واليمن) في حين شهد تراجعا في تسع دول عربية (الأردن، الإمارات، تونس، سلطنة عُمان، فلسطين، قطر، لبنان، المغرب وموريتانيا).
(أنظر الملحق: جدول رقم 2)



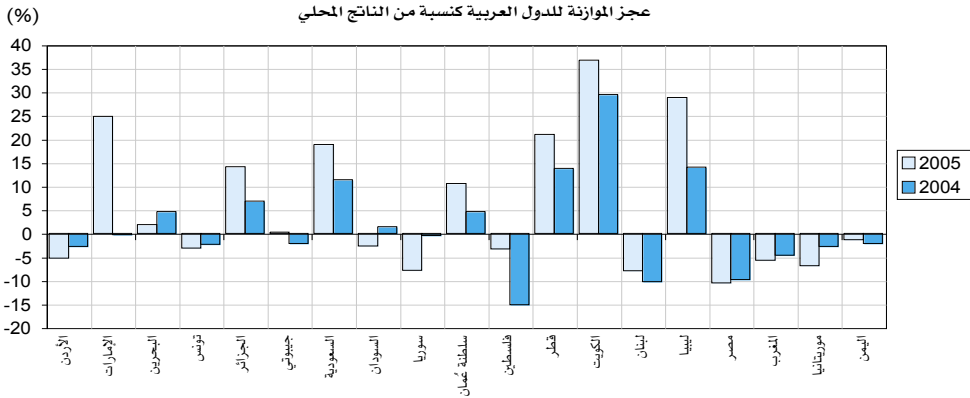
2.2 التوازن الداخلي:

سجل مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في ثلاث دول عربية من أصل تسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، فقد انخفضت نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بحوالي 11.84 نقطة مئوية من 15.06 % في عام 2004 إلى 3.22 % خلال العام موضوع التقرير، وفي لبنان بحوالي 2.3 نقطة مئوية (من 10.2 % إلى 7.9 %) وبأقل من نقطة مئوية في اليمن (من 2.08 % إلى 1.3 %) وسجلت الإمارات فائضا في الميزانية بنسبة 24.9 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد تسجيلها عجزا قدر بنسبة 0.22 % عام 2004 وسجلت جيبوتي فائضا بنسبة 0.3 % مقابل عجز نسبته 2.1 % عام 2004. وقد حافظت سبع دول عربية على تسجيل نسبة فائض في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي، بينما شهدت ست دول منها ارتفاعا في نسبة الفائض في مقدمتها ليبيا إذ ارتفع فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 14.09 % في عام 2004 إلى 28.91 % خلال العام موضوع التقرير، تليها السعودية (من 11.39 % إلى 18.9 %) والكويت (من 29.5 % إلى 36.8 %) والجزائر (من 6.9 %

إلى 14.2%) وقطر (من 13.8% إلى 21.0%) وسلطنة عُمان (من 4.7% إلى 10.6%) في حين شهدت البحرين انخفاضا في نسبة الفائض في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (من 4.7% إلى 1.9%) خلال العام.

ومن جهة أخرى تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع نسبة عجز الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي في ست دول عربية إذ ارتفعت نسبة العجز في سوريا بحوالي 7.4 نقطة مئوية من 0.4% في عام 2004 إلى 7.8% خلال العام موضوع التقرير، وفي موريتانيا بحوالي 4.1 نقطة مئوية (من 2.7% إلى 6.8%) وفي الأردن بحوالي 2.5 نقطة مئوية (من 2.72% إلى 5.22%) وفي المغرب بحوالي 1.1 نقطة مئوية (من 4.6% إلى 5.7%) وبأقل من نقطة مئوية في كل من تونس ومصر، كما تحول فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 إلى عجز خلال العام موضوع التقرير في السودان من فائض 1.46% إلى عجز 2.64%.

(أنظر الملحق: جدول رقم 3)

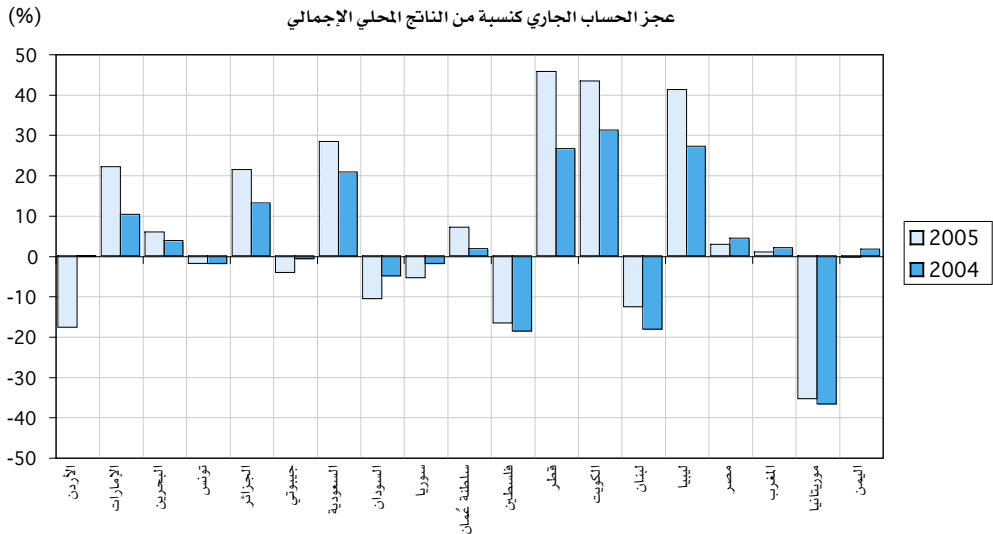


3.2 التوازن الخارجي

سجل مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في ثلاث دول عربية من أصل تسع عشرة دولة توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، فقد انخفض في لبنان بحوالي 5.5 نقطة مئوية من 18.20% في عام 2004 إلى 12.70% خلال العام موضوع التقرير، وفي فلسطين بحوالي نقطتين مئويتين (من 18.7% إلى 16.7%) وفي موريتانيا بحوالي 1.3 نقطة مئوية (من 36.8% إلى 35.5%)، وتمكنت عشر دول عربية من الاستمرار في تحقيق فائض في الحساب الجاري، فقد ارتفعت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في قطر بحوالي 19.06 نقطة مئوية من 26.54% في عام 2004 إلى 45.6% خلال العام موضوع التقرير، وفي ليبيا بحوالي 14.47 نقطة مئوية

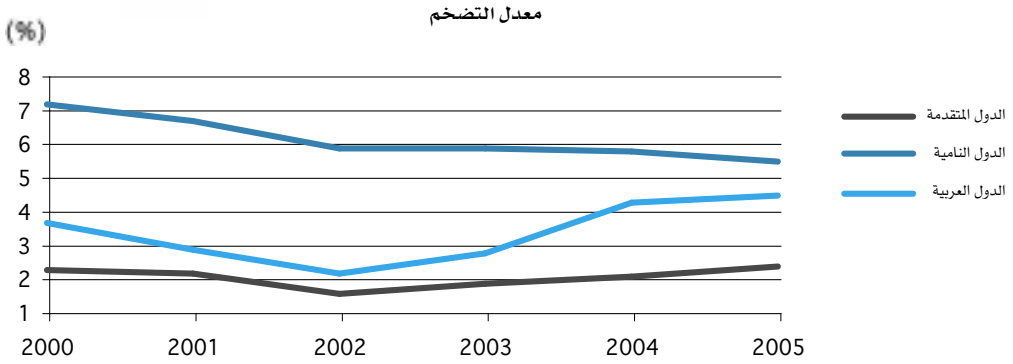
(من 27.13 % إلى 41.6 %) وفي الكويت بحوالي 12.21 نقطة مئوية (من 31.09 % إلى 43.30 %) وفي الإمارات بحوالي 11.82 نقطة مئوية (من 10.18 % إلى 22.0 %)، وفي الجزائر بحوالي 8.2 نقطة مئوية (من 13.10 % إلى 21.30 %) وفي السعودية بحوالي 7.6 نقطة مئوية (من 20.72 % إلى 28.32 %) وفي سلطنة عُمان بحوالي 5.3 نقطة مئوية (من 1.70 % إلى 7.0 %)، وفي البحرين بحوالي 2.03 نقطة مئوية (من 3.77 % إلى 5.80 %) للفترة ذاتها، بينما انخفضت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي في دولتين عربيتين هما مصر بحوالي 1.5 نقطة مئوية من فائض نسبته 4.30 % في عام 2004 إلى فائض نسبته 2.80 % خلال العام موضوع التقرير، والمغرب بحوالي 1.1 نقطة مئوية (من 2.0 % إلى 0.9 %) خلال الفترة ذاتها. وسجل عجز الحساب الجاري ارتفاعا في أربع دول عربية شملت الأردن بحوالي 17.63 نقطة مئوية من عجز نسبته 0.15 % في عام 2004 إلى عجز نسبته 17.78 % خلال العام موضوع التقرير، وفي السودان بحوالي 5.71 نقطة مئوية (من 4.99 % إلى 10.7 %)، وفي سوريا بحوالي 3.5 نقطة مئوية (من 2.0 % إلى 5.50 %)، وفي جيبوتي بحوالي 3.40 نقطة مئوية (من 0.80 % إلى 4.20 %) للفترة ذاتها.

وسجلت اليمن تحولا من فائض نسبته 1.62 % في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 إلى عجز في الحساب الجاري نسبته 0.37 % خلال العام موضوع التقرير في حين حافظت تونس على نفس النسبة التي حققتها في عام 2004 من العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي في عام 2005. (انظر الملحق: جدول رقم 4)



4.2 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم):

سجل معدل التضخم في الدول العربية لتسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية وأخرى دولية ارتفاعا طفيفا ببلوغه 4.4 % في عام 2005 مقارنة مع 4.2 % في عام 2004، مرتفعا عن معدل التضخم في مجموعة الدول المتقدمة البالغ 2.3 % ولكن منخفضا عن معدل التضخم في مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية والبالغ 5.4 % خلال العام موضوع التقرير.

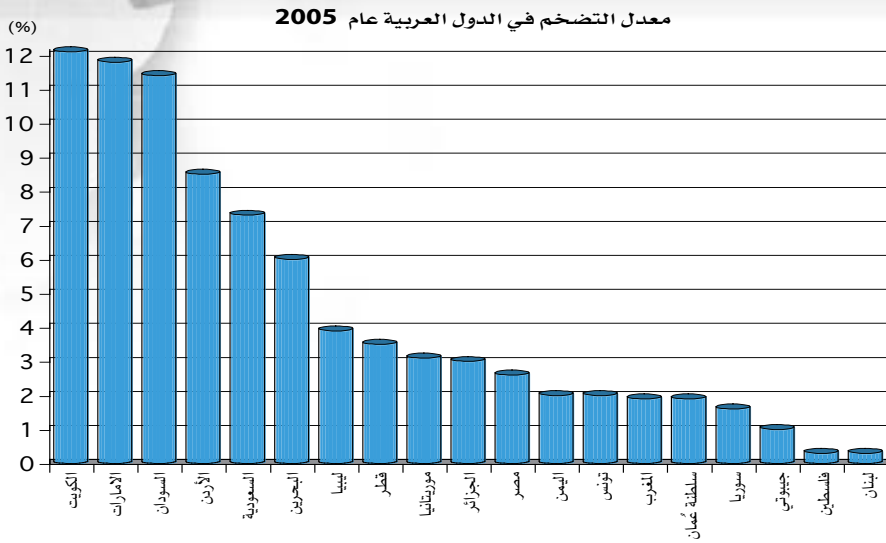


وبوجه عام ارتفع معدل التضخم خلال العام في 8 دول عربية بنسب تتراوح ما بين 0.1 نقطة مئوية إلى 4.2 نقطة مئوية وشملت (الأردن، البحرين، سلطنة عُمان، مصر، الإمارات، موريتانيا، الكويت وسوريا) في حين ارتفع في ليبيا من معدل تضخم سالب بلغ 2.2 % خلال عام 2004 إلى معدل 2.0 % في عام 2005.

وشهدت تسع دول عربية انخفاضا في معدل التضخم بنسب تتراوح ما بين 0.1 نقطة مئوية إلى 3.8 نقطة مئوية وهي (السعودية، السودان، اليمن، المغرب، فلسطين، تونس، الجزائر، لبنان وقطر) وحافظت جيبوتي على نفس مستوى معدل التضخم كما في العام 2004.

وقد شهدت ثلاث دول خلال العام معدلات تضخم تجاوزت 10 % وهي موريتانيا حيث بلغ معدل التضخم 12.1 %، واليمن 11.8 % ومصر 11.4 % نتيجة تنامي الضغوط التضخمية في هذه الدول.

(أنظر الملحق: جدول رقم 5)



5.2 أسعار الصرف

بالنسبة لأسعار صرف العملات المحلية للدول العربية مقابل الدولار الأمريكي، شهدت معظمها استقرارا في سعر الصرف مما يعتبر عاملا ايجابيا في تعزيز مناخ الاستثمار، وقد ارتفع خلال العام سعر صرف الجنيه المصري بنسبة 7.8 % والدينار السوداني بنسبة 3.7 % والليرة السورية بنسبة 2.7 % والدينار الكويتي والليبي بنسب أقل من 1 % في حين تراجع سعر صرف الدينار التونسي بنسبة 6.0 % والدرهم المغربي بنسبة 4.3 % والريال اليمني بنسبة 3.6 % والأوقية الموريتانية بنسبة 2.3 % (أنظر الملحق: جدول رقم 6)

6.2 أسواق المال العربية

شهد العام تحسنا ملحوظا في أداء أسواق المال العربية الخمسة عشر التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي ووصولها إلى مستويات قياسية وفق مؤشرات هذه الأسواق، فارتفع المؤشر المركب للصندوق والذي يقيس الأداء العام لهذه الأسواق بنسبة 91.6 % في نهاية عام 2005 مقارنة مع عام 2004 نتيجة توافر سيولة نقدية عالية في أسواق الدول النفطية بتأثير ارتفاع أسعار النفط، والتي تم توجيه الجزء الكبير منها إلى الأسواق المالية وكان للبدء بالإصلاحات الاقتصادية في بعض الدول العربية الدافع لاستقطاب الاستثمارات العربية لأسواقها المالية في ظل التوقعات المستقبلية للأداء الجيد للشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية .

بلغت القيمة السوقية لأسواق المال العربية 1289.6 مليار دولار نهاية عام 2005 مقابل 622.4 مليار دولار عام 2004 بزيادة نسبتها 107 % . وقد جاءت حصة سوق الأسهم السعودي من حيث إجمالي القيمة السوقية في المرتبة الأولى بنسبة 50.1 % وقيمة سوقية بلغت 646.1 مليار دولار تلاه سوق أبو ظبي للأوراق المالية بحصة 10.27 % وقيمة سوقية بلغت 132.4 مليار دولار ثم سوق الكويت للأوراق المالية بحصة 9.61 % وقيمة سوقية بلغت 123.8 مليار دولار وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 8.68 % إلى أقل من 1 % .

وارتفعت قيمة التداول الإجمالي خلال العام إلى نحو 1434.8 مليار دولار مقابل 568.2 مليار دولار عام 2004 بزيادة نسبتها 152.5 % . وشكل سوق الأسهم السعودي ما نسبته 76.92 % من إجمالي حجم التداول، تلاه سوق دبي المالي بنسبة 7.69 % ثم سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 6.78 % وتراوحت نسب الأسواق الأخرى ما بين 1.99 % إلى أقل من 1 % .

أما لجهة عدد الأسهم المتداولة فقد ارتفعت إلى 110.8 مليار سهم نهاية عام 2005 مقابل 57.03 مليار سهم عام 2004 بما نسبته 94.3 % ، بسبب تزايد عدد الأسهم المتداولة في سوق دبي المالي خلال العام من 5.1 مليار سهم إلى 25.5 مليار سهم وفي سوق الكويت للأوراق المالية من 33.5 مليار سهم إلى 52.2 مليار سهم وفي سوق أبو ظبي للأوراق المالية من 0.9 مليار سهم إلى 8.3 مليار سهم للفترة ذاتها . وقد حافظ سوق الكويت للأوراق المالية على تصدره بحصة 47.1 % من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، تلاه سوق دبي المالي بحصة 23.0 % وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 11.1 % إلى أقل من 1 % .

وفيما يتعلق بالشركات المدرجة في أسواق المال الخمسة عشر فقد ارتفع عدد الشركات في نهاية العام إلى 1665 شركة مقابل 1597 شركة كانت مدرجة أواخر عام 2004 بسبب ارتفاع عدد الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية من 125 شركة عام 2004 إلى 156 شركة في عام 2005 ودخول 28 شركة من سوق فلسطين للأوراق المالية في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية لأول مرة وارتفاع عدد الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية من 35 شركة عام 2004 إلى 59 شركة في عام 2005 ، ومن ناحية أخرى وفي بورصتي القاهرة والإسكندرية تواصل انخفاض عدد الشركات المدرجة ليصل إلى 744 شركة مقابل 792 شركة في عام 2004 . وحافظت الشركات المصرية المدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية على تصدرها بحصة 44.7 % ، تليها الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي بحصة 12.1 % ثم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بحصة 9.4 % وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 4.6 % إلى أقل من 1 % .

(أنظر الملحق: جدول رقم 7)

أما أسواق المال العربية غير المدرجة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي فتشير البيانات المتوافرة عن السوق العراقي إلى أن حجم التداول بلغ 367 مليار دينار عراقي لأسهم 80 شركة من إجمالي الشركات المدرجة في نهاية العام والتي بلغت 84 شركة ولا زال التداول يقتصر على يومين في الأسبوع .

أما في ليبيا فقد صدر قرار بتكليف أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة بإنشاء سوق للأوراق المالية واتخاذ الترتيبات اللازمة للإشراف على إقامة هذه السوق وتفعيل دورها وتمييزها بالشكل الطبيعي بما يساهم في تسهيل عملية تمويل الاستثمار والتسريع بعمليات توسيع الملكية من خلال ترويج تبادل الأسهم و السندات، وألغى هذا القرار قرارا سابقا كان كلف مصرف ليبيا المركزي بهذه المهمة.

وواصلت سوريا الإعداد لتأسيس سوق مالية حيث أقر مجلس الشعب القانون رقم 22 لعام 2005 المتضمن إقامة سوق للأوراق المالية كما تم الاتفاق مع البورصة التركية من أجل الاستفادة من تجربتها وخبرتها للشروع بإقامة بورصة سوريا .

كما واصلت اليمن الإعداد لتأسيس سوق مالية. وشكلت لجنة برئاسة وزير المالية لتقديم مشروع قرار متكامل بشأن البدء بنواة سوق الأوراق المالية ، على أن يتضمن مشروع القرار المراحل المختلفة لقيام هذه السوق ومتطلباتها وصولاً إلى سوق مالية فاعلة تخدم الاقتصاد الوطني وتوجهات الدولة في تطوير إدارة العملية الاقتصادية والتنمية والمالية للبلاد .

وشهد العام مجموعة أخرى من التطورات التي أدت بمجملها إلى النهوض بالأسواق المالية العربية وتطوير أعمالها . ففي السعودية واصلت هيئة السوق جهودها في مجال تطوير وتنظيم ومراقبة سوق المال السعودي بهدف تحقيق معايير الشفافية والانضباط حيث تم إصدار 5 لوائح تنفيذية لتفعيل نظام السوق المالي فيما يتعلق بتنظيم عمليات طرح الأوراق المالية وقواعد تسجيلها وإدراجها وضبط سلوكيات السوق، وتم تشكيل لجنة للفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة للاستئناف، وافر مجلس الوزراء السعودي تطبيق مبدأ المساواة في مجال تملك الأسهم وتداولها وتأسيس الشركات بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي .

وفي الإمارات اتخذت هيئة الأوراق المالية والسلع عدة إجراءات أهمها عدم السماح لشركات الوساطة المالية بإدارة محافظ استثمارية إلا من خلال شركة خدمات استثمارية ترخص من قبل مصرف الإمارات المركزي، والسماح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بتملك وتأسيس مكاتب الوساطة المالية، وتم تمديد فترة التداول من العاشرة صباحا إلى الواحدة ظهرا، وقررت الهيئة تخفيض العمولة المستوفاة عن عمليات تداول الأوراق المالية بدءا من بداية العام المقبل، كما أصدرت وزارة الاقتصاد والتخطيط مجموعة من القرارات تتعلق بتعديل أنظمة التحكيم

في منازعات الأوراق المالية والمقاصة والتسويات ونقل الملكية والوسطاء الماليين. وشكلت الوزارة لجنة تعنى بتأسيس الشركات المساهمة العامة وزيادة رأسمالها بهدف ترشيد الإصدارات الجديدة وحماية كافة شرائح المستثمرين وأعلن أن قانون الشركات الجديدة سوف يتشدد في شروط تأسيس الشركات المساهمة العامة وتقليص الحد الأدنى لإصدارات الشركات العائلية من 55% إلى ما بين 25% و 30%، وأصدر مصرف الإمارات المركزي تعليمات جديدة تتعلق بالإقراض المصرفي لأغراض الاكتتابات الأولية والاكتتابات العامة. وشهد العام إطلاق بورصة دبي للذهب والمعادن والتي اسند الإشراف القانوني والإداري والتنظيمي عليها الى هيئة الأوراق المالية، وأطلقت كذلك بورصة دبي العالمية، وقررت حكومة إمارة عجمان إنشاء قاعدة لتداول الأسهم وتخصيص قاعدة للتسديدات.

وفي سلطنة عُمان وقعت مذكرة تفاهم للربط المشترك (الأول من نوعه) بين كل من سوق مسقط للأوراق المالية وسوق أبو ظبي ضمن الجهود المبذولة لتذليل الصعوبات أمام الاستثمار المشترك في مجال الأوراق المالية ومنح التسهيلات اللازمة التي تمكن المستثمرين في كلا السوقين من التداول من خلال الوسطاء المعتمدين وكخطوة أولى لربط كافة أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي. وصدر مرسوم سلطاني يقضي بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية وتعلقت أهم التعديلات بالشركات المساهمة وعلى الأخص فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومواعيد تقديم البيانات السنوية. وانعقاد الجمعيات العمومية السنوية. وبهدف منع أي محاولة للتأثير على الأسعار سلبا أو إيجابا من خلال طرح كميات أو أسعار غير حقيقية ثم سحبها في اللحظات الأخيرة قبل افتتاح السوق قررت لجنة السوق منع الوسطاء من إلغاء أوامر البيع والشراء أو تعديل الأسعار التي يتم إدخالها خلال فترة ما قبل افتتاح السوق وذلك اعتبارا من مطلع العام الجديد.

وفي قطر قامت السلطات القطرية المعنية بإنشاء "هيئة قطر للأوراق المالية" لتصبح الجهة الوحيدة صاحبة صلاحيات تنظيم ومنح التراخيص للأسواق المالية في الدولة.

وفي الأردن بدأت بورصة عمان بتطبيق أحكام تعليمات إدراج الأوراق المالية بعد تعديل المادة 5 منها، وتضمن التعديل تسهيل الإجراءات أمام الشركات المساهمة العامة التي ترغب بإدراج أوراقها المالية في البورصة بحيث تقوم البورصة بإجراءات الإدراج كما ألزمت التعديلات المصدرين الراغبين في الإدراج بالإعلان عن الأوراق المالية في البورصة قبل تداولها واعتمدت البورصة آلية جديدة لاحتساب أسعار الأسهم للشركات التي تزيد رأسمالها عن طريق الاكتتاب الخاص. وقامت البورصة بتحديث بنيتها التحتية التقنية باعتماد أنظمة جديدة على شبكة الإنترنت وتطوير البرمجيات المتعلقة بأنظمة البورصة واعتمدت البورصة موقعها الجديد على الإنترنت وبدأت بنشر أوقات التنفيذ للعقود والمعلومات ونشر جميع التعاميم والإفصاحات على الموقع الجديد.

وفي فلسطين تم تأسيس "هيئة سوق رأس المال" وأصبحت الهيئة الجهة الوحيدة المشرفة قانونيا على عمل سوق فلسطين للأوراق المالية والشركات المدرجة وشركات الوساطة التابعة للسوق، وأقر مجلس إدارة سوق فلسطين حزمة من الأنظمة للسوق شملت تحديث أربعة أنظمة بما يتوافق مع المعايير العالمية الحديثة وهي النظام الداخلي ونظام الإدراج ونظام التداول ونظام العضوية، كما تم إقرار مشروع نظامين جديدين في السوق، نظام الإفصاح ونظام فض المنازعات، وتوقيع اتفاقية توأمة مع بورصة ستوكهولم في إطار مجموعة بورصات OMX وسيتم العمل بالتعاون لتطوير سوق فلسطين للأوراق المالية.

ثالثا- تدفقات الاستثمار والتجارة

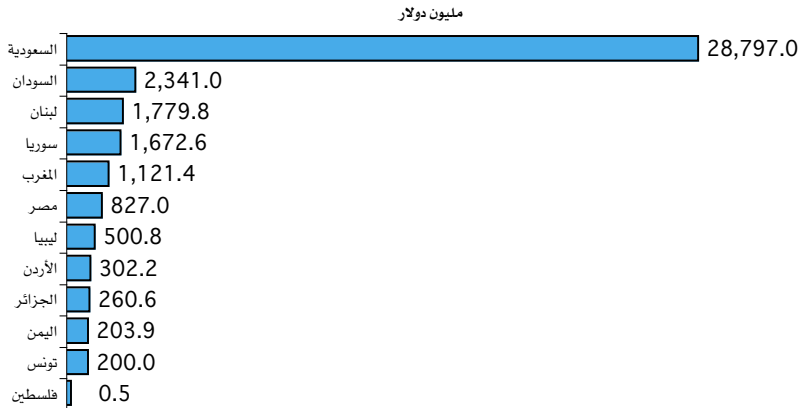
1.3 الاستثمار

1.1.3 الاستثمارات العربية البينية (تقديرات 2005)

بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال عام 2005 لإثنتي عشرة دولة عربية مضيضة للاستثمار توافرت عنها بيانات من مصادر قطرية وأخرى خارجية حوالي 38007 ملايين دولار مقابل 5958 مليون دولار (بعد التعديل) عام 2004، بزيادة نسبتها 638 %، وتعزى هذه الزيادة الكبيرة إلى الطفرة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات البينية في المملكة العربية السعودية والتي جاءت على رأس قائمة الدول المضيضة باستثمارات بينية بلغت 28797 مليون دولار بما نسبته 75.8 % من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال العام، تلتها السودان باستثمارات بلغت 2341 مليون دولار وحصه 6.2 % من الإجمالي، ثم لبنان بحوالي 1780 مليون دولار وحصه 4.7 % وسوريا بحوالي 1673 مليون دولار وحصه 4.4 %، والمغرب بحوالي 1121 مليون دولار وحصه 3.0 % ومصر بحوالي 827 مليون دولار وحصه 2.2 % وقد استحوذت هذه الدول الست على نحو 96.3 % من إجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية.

وبمقارنة الاستثمارات العربية خلال عامي 2004 و2005 سجلت الاستثمارات زيادة في إحدى عشرة دولة عربية (السعودية، السودان، سوريا، لبنان، ليبيا، مصر، الأردن، اليمن، تونس، المغرب وفلسطين) فيما شهدت دولة عربية واحدة (الجزائر) تراجعاً في الاستثمارات البينية.

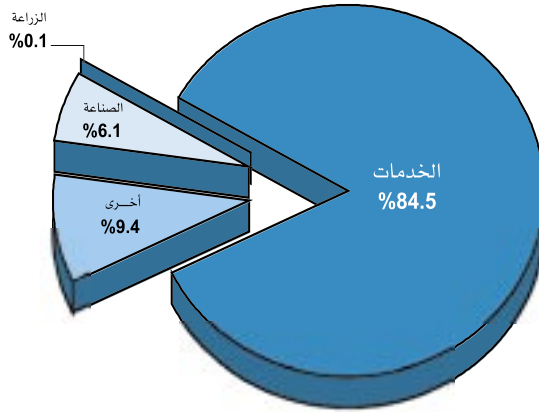
الدول المضيضة للاستثمارات العربية البينية في 2005



ويلاحظ في هذا الصدد الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية المرخصة في السعودية إذ ارتفعت من 958 مليون دولار عام 2004 إلى حوالي 28797 مليون دولار عام 2005، وفي السودان من 657 مليون دولار إلى 2341 مليون دولار، وفي سوريا من 427 مليون دولار إلى 1673 مليون دولار على التوالي خلال الفترة ذاتها. (أنظر الملحق: جدول رقم 8)

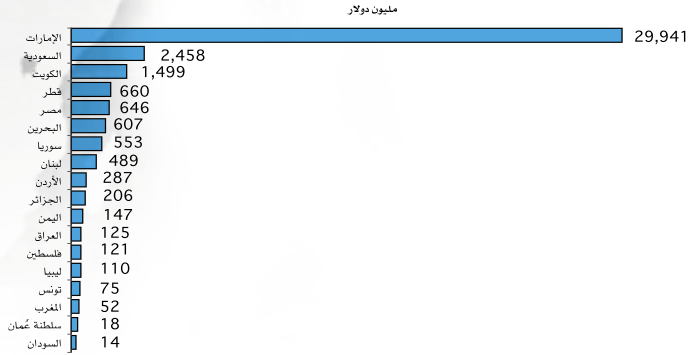
على المستوى القطاعي استمر قطاع الخدمات في الاستحواذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات العربية إذ استحوذ على ما نسبته 84.5% من هذه الاستثمارات، ويعزى هذا إلى الاستثمارات في المشاريع الكبرى لتطوير البنى التحتية وعلى وجه الخصوص مشاريع تطوير المدن الصناعية، إضافة إلى الاستثمارات في قطاع الاتصالات والخدمات المالية والسياحة والقطاع العقاري، أما قطاع الصناعة فقد استحوذ على ما نسبته 6.1% من إجمالي الاستثمارات في حين استحوذ القطاع الزراعي على نسبة أقل من 1%، واحتلت قطاعات أخرى لم تحدد من المصدر نسبة 9.4% من هذه الاستثمارات كما هو مبين في الشكل التالي:

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية 2005



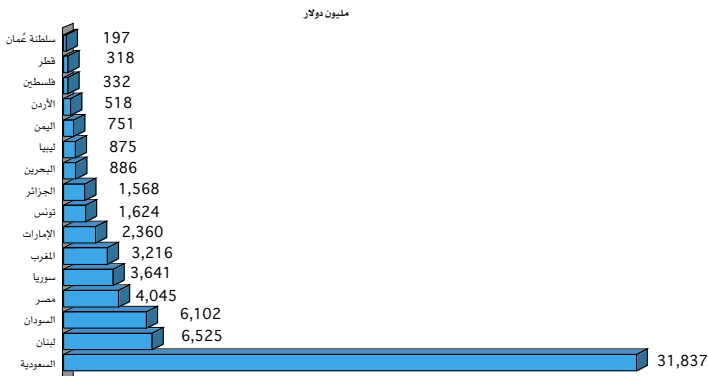
أما فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية خلال العام، فقد تصدرت الإمارات المجموعة بحوالي 29941 مليون دولار أو ما نسبته 78.8% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة إلى تسع دول عربية، جاءت بعدها السعودية بحوالي 2458 مليون دولار وحصصة 6.5% إلى تسع دول عربية، والكويت بحوالي 1499 مليون دولار وحصصة 3.9% إلى عشر دول عربية، وقطر بحوالي 660 مليون دولار وحصصة 1.74%، ومصر بحوالي 646 مليون دولار وحصصة 1.7%، ثم البحرين بحوالي 607 ملايين دولار وحصصة 1.6% إلى تسع دول عربية. وقد شكلت حصصة هذه الدول الست ما نسبته 94.2% من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة. (أنظر الملحق: جدول رقم 10)

الاستثمارات العربية المبنية 2005 حسب الدول المصدرة



وبمقارنة التدفقات الاستثمارية العربية المبنية الخاصة المرخص لها وفق قطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية عام 2005، فإن هذه الاستثمارات قد ارتفعت من 1.43 مليار دولار عام 1995 إلى نحو 38 مليار دولار عام 2005 وهو أعلى مستوى تصل إليه هذه الاستثمارات منذ البدء برصدها، وخلال هذه الفترة تقدمت السعودية إلى المركز الأول للدول المضيفة للاستثمار، باستثمارات إجمالية بلغت حوالي 31.8 مليار دولار وحصّة 49 % من الإجمالي تليها لبنان بحوالي 6.5 مليار دولار وحصّة 10 %، والسودان بحوالي 6.1 مليار دولار وحصّة 9.4 %، ومصر بحوالي 4.0 مليار دولار وحصّة 6.2 %، ثم سوريا بحوالي 3.6 مليار دولار وحصّة 5.6 %، وشكلت هذه الدول الخمس نحو 80.5 % من إجمالي الاستثمارات العربية المبنية خلال الفترة (1995 – 2005) البالغة نحو 64.8 مليار دولار. (أنظر الملحق: جدول رقم 11)

الاستثمارات العربية المبنية 1995-2005



على صعيد آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية المبنية خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2005 حوالي 73.9 مليار دولار مقارنة مع 35.9 مليار دولار من 1985 إلى نهاية عام 2004 وبمتوسط معدل تدفق سنوي بلغ 3.5 مليار دولار.

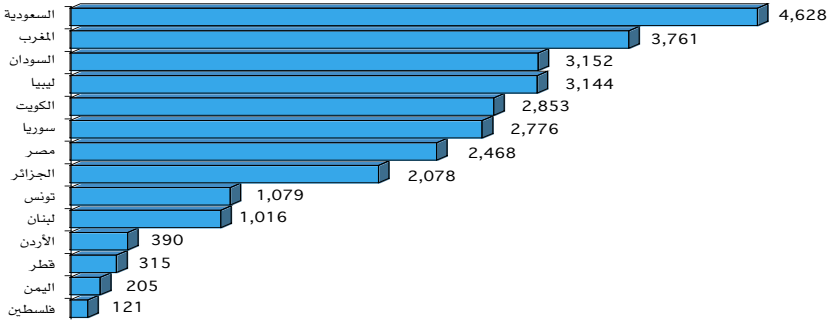
2.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (تقديرات 2005)

تشير البيانات الأولية المتوافرة من المصادر القطرية والمصادر الدولية الأخرى لأربع عشرة دولة عربية إلى أنها قد استقطبت خلال عام 2005 نحو 27.9 مليار دولار مسجلة بذلك أعلى مستوى يتم رسده لتدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية.

ويعزى هذا الارتفاع الكبير في قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية إلى تنامي الاستثمارات العربية البينية بتأثير تزايد العوائد النفطية مع الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار وخصوصا قطاع الخدمات مثل الاتصالات والنقل وتوليد الطاقة وقطاعي النفط والغاز والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية ومواصلة برامج الخصخصة في الدول العربية إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بنظام الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وتعزيز الشفافية وتوفير قواعد البيانات والمعلومات الحديثة.

وقد تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي الوارد عام 2005 بنحو 4.6 مليار دولار وحصه 16.5% من إجمالي الاستثمارات الواردة تليها المغرب (3.7 مليار دولار وحصه 13.4%)، والسودان (3.2 مليار دولار وحصه 11.3%)، وليبيا (3.1 مليار دولار وحصه 11.2%)، والكويت (2.9 مليار دولار وحصه 10.2%) وسوريا (2.7 مليار دولار وحصه 9.9%) وقد استحوذت هذه الدول الست على حصة تعادل 72.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة.

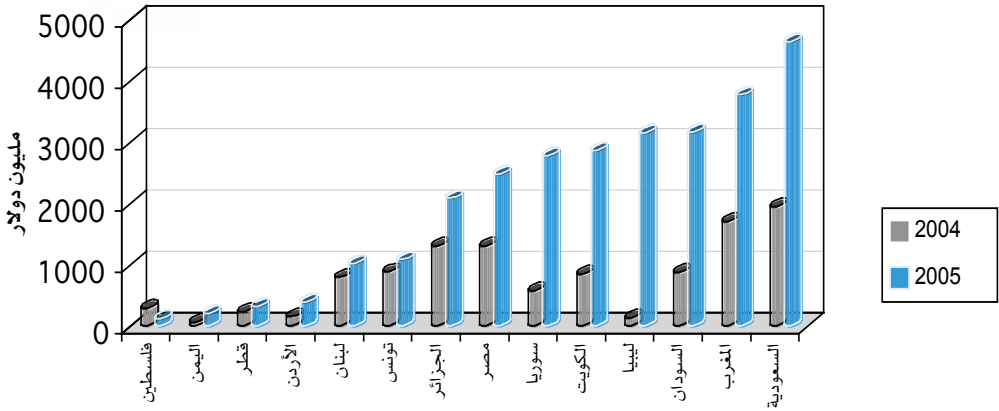
الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2005
مليون دولار



وبمقارنة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال عامي 2004 و2005، سجلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية زيادة في ثلاث عشرة دولة عربية (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب واليمن)، في حين تراجع التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى فلسطين.

ويلاحظ في هذا الصدد الارتفاع الكبير الذي شهدته التدفقات الواردة إلى كل من ليبيا والسودان والسعودية وسوريا والمغرب والكويت. إذ قفزت في ليبيا من 134 مليون دولار عام 2004 إلى 3.1 مليار دولار عام 2005، وفي السودان من 879 مليون دولار إلى 3.1 مليار دولار، وفي السعودية من 1.9 مليار دولار إلى 4.6 مليار دولار وفي سوريا من 577 مليون دولار إلى 2.7 مليار دولار وفي المغرب من 1.7 مليار دولار إلى 3.7 مليار دولار وفي الكويت من 848 مليون دولار إلى 2.9 مليار دولار للفترة ذاتها.
(أنظر الجدول: رقم 13)

الاستثمار الأجنبي المباشر 2004 و 2005



3.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2004)

بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (21 دولة) خلال عام 2004 نحو 12.2 مليار دولار وذلك حسب البيانات التفصيلية التي وردت في تقرير الاستثمار الدولي 2005 والذي يصدره سنويا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

وقد نمت التدفقات الواردة إلى الدول العربية بنحو 25 % بالمقارنة مع العام 2003 حيث بلغت حينها 9.77 مليار دولار وشكلت هذه التدفقات ما نسبته 1.88 % من إجمالي التدفقات على مستوى العالم وما نسبته 5.24 % من حصة الدول النامية وهي أعلى نسبة تصل إليها التدفقات إلى الدول العربية منذ عام 1995.

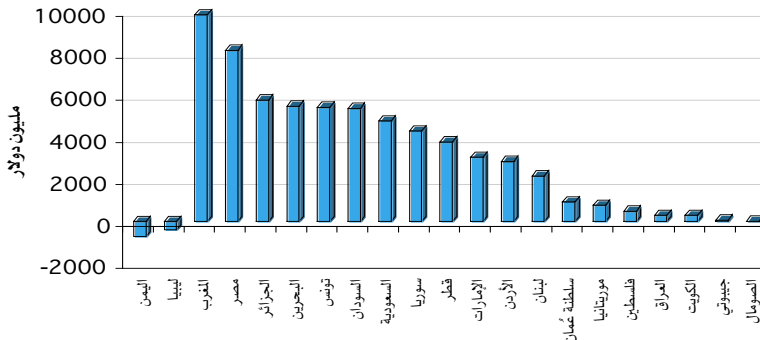
ويعزى ذلك إلى الزيادة التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في اثنتي عشرة دولة عربية عام 2004 شملت السعودية من 778 مليون دولار عام 2003 إلى 1.8 مليار دولار عام 2004 تليها مصر من 237 مليون دولار إلى 1.2 مليار دولار، والإمارات من 30 مليون

دولار إلى 840 مليون دولار، والبحرين من 517 مليون دولار إلى 865 مليون دولار، والعراق من 5 ملايين دولار إلى 300 مليون دولار، والجزائر من 634 مليون دولار إلى 882 مليون دولار، والأردن من 424 مليون دولار إلى 620 مليون دولار، والسودان من 1.3 مليار دولار إلى 1.5 مليار دولار، وموريتانيا من 214 مليون دولار إلى 300 مليون دولار، وتونس من 584 مليون دولار إلى 639 مليون دولار، وقطر من 625 مليون دولار إلى 679 مليون دولار، وشهدت كل من الصومال وجيبوتي ارتفاعا طفيفا في تدفقات الاستثمارات الواردة. وفي المقابل تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي في ست دول عربية عام 2004، إذ انخفضت في كل من المغرب من 2.3 مليار دولار عام 2003 إلى 853 مليون دولار عام 2004، وفي لبنان من 358 مليون دولار إلى 288 مليون دولار، وفي ليبيا من 143 مليون دولار إلى 131 مليون دولار، وتحولت تدفقات الاستثمار إلى تدفقات سالبة في كل من سلطنة عُمان واليمن وشهدت الكويت كذلك تدفقات سالبة في حين لم تشهد فلسطين أية تدفقات خلال عام 2004.

وقد استقبلت أربع دول عربية تدفقات استثمار أجنبي مباشر تجاوزت المليار دولار لكل منها وشكلت هذه الدول الأربع ما نسبته 48 % من إجمالي التدفقات عام 2004 شملت السعودية 1.8 مليار دولار والسودان 1.5 مليار دولار ومصر 1.25 مليار دولار وسوريا 1.2 مليار دولار، وسجل مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية تراكميا خلال الفترة من 1995 إلى 2004 ما قيمته 62.7 مليار دولار ونسبة تبلغ 0.87 % من الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم ونسبة 3.28 % على صعيد الدول النامية وبمعدل تدفق سنوي يبلغ نحو 6.2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها، واستمرت المغرب بتصدر الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر باستقطابها تدفقات تراكمية خلال الفترة بلغت 9.8 مليار دولار وما نسبته 15.6 % من إجمالي التدفقات التراكمية، تليها مصر بنحو 8.1 مليار دولار ونسبة 12.9 % والجزائر بنحو 5.7 مليار دولار ونسبة 9.0 % وتونس بنحو 5.4 مليار دولار ونسبة 8.6 % والبحرين بنحو 5.4 مليار دولار ونسبة 8.7 %.

(انظر الملحق: جدول رقم 14)

الاستثمارات الأجنبية الواردة التراكمية 1995-2004



من جهة أخرى بلغ مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية التراكمي خلال الفترة من 1995 إلى 2004 ما قيمته 2.5 مليار دولار بنسبة 0.28 % من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية خلال هذه الفترة وبنسبة 0.04 % من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على صعيد العالم وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 251 مليون دولار سنويا .

بلغ حجم عمليات الاندماج والتملك عالميا خلال عام 2004 نحو 381 مليار دولار كان نصيب الدول العربية منها كباثع نحو 957 مليون دولار أو ما نسبته 0.25 % من إجمالي عمليات الاندماج والتملك، في حين بلغت حصة الدول العربية كمشتر نحو 1.2 مليار دولار وما نسبته 0.31 % من الإجمالي. وقد بلغ الحجم التراكمي لعمليات الاندماج والتملك للفترة من 1995 إلى 2004 نحو 4.8 تريليون دولار بلغت حصة الدول العربية منها كباثع وكمشتر نحو 30.1 مليار دولار وبنسبة 0.6 % . وبالنسبة إلى عدد الشركات الرئيسية ووفق قاعدة البيانات التي ترصدها انكاد للشركات متعددة الجنسيات فقد بلغ عددها في الدول العربية 222 شركة رئيسة من أصل 69 ألف شركة على مستوى العالم، إلى جانب 4620 شركة شقيقة وفرعية من أصل ألف شركة شقيقة وفرعية على مستوى العالم، وتركز التوزيع الجغرافي لهذه الشركات في تونس 142 شركة رئيسة، 2659 شركة شقيقة وفرعية، والإمارات 13 شركة رئيسة، 865 شركة شقيقة وفرعية، والمغرب 3 شركات رئيسة، 295 شركة شقيقة وفرعية، ومصر 10 شركات رئيسة، 271 شركة شقيقة وفرعية، والسعودية 167 شركة شقيقة وفرعية.

كما ترصد انكاد مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، المؤشر الأول هو مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. والمؤشر الثاني هو مؤشر إمكانات القطر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس قدرة القطر المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 12 مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للقطر، نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم، ونسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

وقد دخلت في مؤشري الأداء والإمكانات ست عشرة دولة عربية من أصل 140 دولة على مستوى العالم، ندرج ترتيبها وفق موقع كل منها في المؤشرين وحسب احدث فترة زمنية

متوافرة بالمقارنة مع الفترة السابقة لها، وقد تصدرت السودان والبحرين وسوريا مجموعة الدول العربية في مؤشر الأداء، وتصدرت قطر والإمارات والبحرين مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانيات، كما هو مبين في الجدول التالي.

مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي مؤشر إمكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي

*2003	*2002	الدولة	*2004	*2003	الدولة
7	6	قطر	18	24	السودان
22	22	الإمارات	27	56	البحرين
29	28	البحرين	39	43	سوريا
31	31	السعودية	48	79	الأردن
34	37	ليبيا	63	66	قطر
41	38	الكويت	65	35	المغرب
53	52	سلطنة عُمان	67	64	تونس
60	61	الأردن	90	91	لبنان
64	60	لبنان	95	92	الجزائر
67	68	تونس	104	95	الإمارات
71	74	الجزائر	108	124	مصر
75	73	مصر	110	93	سلطنة عُمان
77	85	اليمن	116	133	ليبيا
87	92	المغرب	121	130	السعودية
95	93	سوريا	132	112	اليمن
116	118	السودان	138	138	الكويت

* معدل 3 سنوات سابقة بما فيها السنة المشار إليها.

وبناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفت ائكتاد الدول العربية إلى المجموعات التالية:

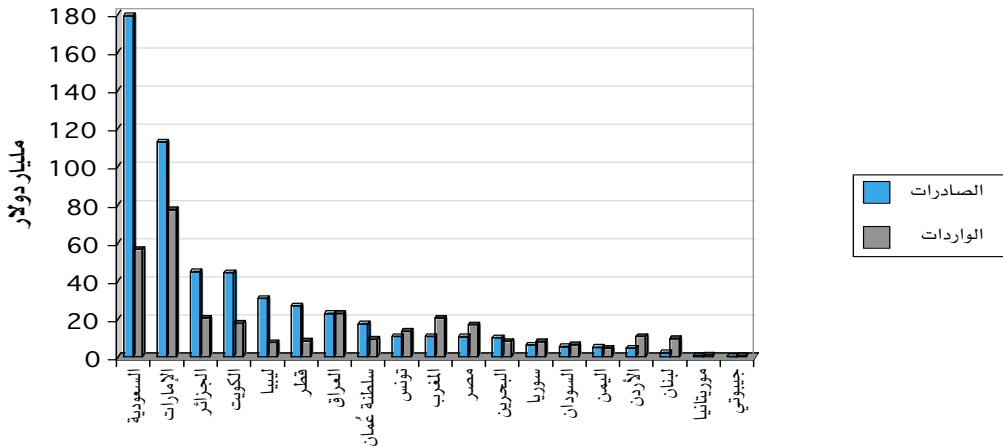
متوسط الفترة		المجموعة
2003	2002	
قطر - تونس - البحرين	الأردن	مجموعة الدول السبابة (أداء مرتفع/ إمكانيات مرتفعة)
الأردن- الكويت- لبنان- ليبيا- سلطنة عُمان- السعودية- الإمارات	الإمارات- البحرين - مصر-الكويت- لبنان- ليبيا- قطر-سلطنة عُمان - السعودية	مجموعة الدول دون إمكانياتها (أداء منخفض/ إمكانيات عالية)
المغرب - السودان - سوريا	تونس - المغرب - السودان	مجموعة الدول أعلى من إمكانياتها (أداء مرتفع/ إمكانيات منخفضة)
الجزائر - مصر - اليمن	الجزائر - سوريا- اليمن	مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض/ إمكانيات منخفضة)

2.3 التجارة

1.2.3 التجارة العربية الخارجية (تقديرات 2005)

تشير التقديرات الأولية لمنظمة التجارة العالمية إلى أن إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية، باستثناء الصومال وفلسطين، بلغ خلال عام 2005 نحو 854.1 مليار دولار توزعت على 540 مليار دولار صادرات و314.1 مليار دولار واردات بالمقارنة مع 656.5 مليار دولار عام 2004 (توزعت على 393.2 مليار دولار صادرات و263.3 مليار دولار واردات).

التجارة العربية الخارجية عام 2005



المصدر: منظمة التجارة العالمية

وقد توافرت للمؤسسة بيانات من خمس عشرة دولة عربية (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سلطنة عُمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، سوريا، مصر واليمن)، واستكملت البيانات غير المتوافرة من إحصائيات منظمة التجارة العالمية، وتشير البيانات إلى أن التجارة الخارجية للدول الخمسة لعام 2005 بلغت نحو 724.3 مليار دولار (توزعت على 463 مليار دولار صادرات و 261.3 مليار دولار واردات) مقارنة مع 558.8 مليار دولار عام 2004 منها 345.5 مليار دولار صادرات و213.3 مليار دولار واردات.

وبوجه عام شكلت الصادرات العربية من السلع بالمتوسط خلال خمس السنوات الماضية ما نسبته 4.2% من إجمالي صادرات السلع العالمية، بينما شكلت الواردات العربية من السلع بالمتوسط نحو 2.7% من إجمالي واردات السلع العالمية، وتحليل صادرات الدول الخمسة العربية

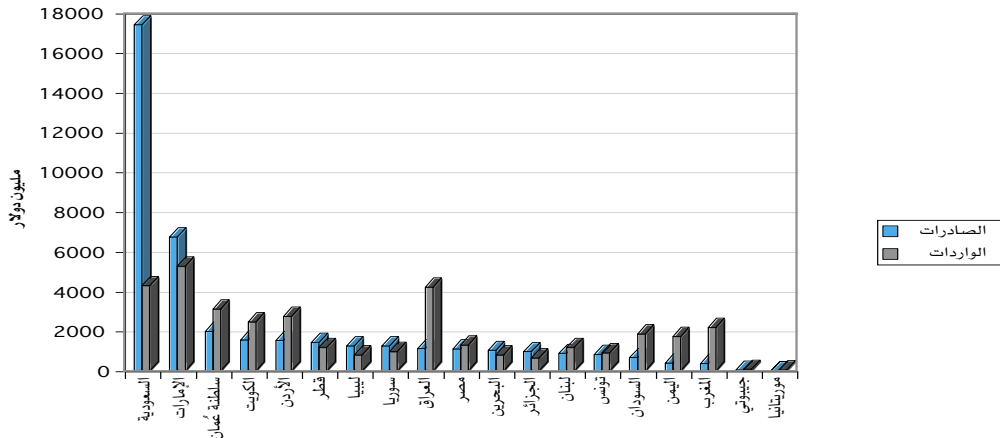
التي توافرت عنها البيانات من المصادر القطرية تصدرت السعودية المركز الأول بصادرات بلغت قيمتها 178.8 مليار دولار عام 2005 مقابل صادرات بلغت 126.1 مليار دولار عام 2004، وشكلت الصادرات السعودية ما نسبته نحو 38.6% من إجمالي صادرات الخمس عشرة دولة عربية، تليها الإمارات بصادرات بلغت 112.5 مليار دولار مقابل 91 مليار دولار ونسبة 24.3%، والكويت بصادرات بلغت 44 مليار دولار مقابل 29.8 مليار دولار ونسبة 9.5%، وليبيا بصادرات بلغت 31 مليار دولار مقابل 21.4 مليار دولار ونسبة 6.7%، وقطر بصادرات 24.9 مليار دولار مقابل 18.6 مليار دولار ونسبة 5.4%، وسلطنة عُمان بصادرات 18.6 مليار دولار مقابل 13.3 مليار دولار ونسبة 4%، ومصر بصادرات 10.6 مليار دولار مقابل 7.6 مليار دولار ونسبة 2.3%، وتونس بصادرات 10 مليارات دولار مقابل 9.7 مليار دولار ونسبة 2.2% والبحرين بصادرات 9 مليارات دولار مقابل 7.5 مليار دولار ونسبة 1.9%، وجاءت كل من سوريا واليمن والسودان والأردن ولبنان والجزائر على التوالي بنسب أقل من 2% لكل منها.

وعلى صعيد الواردات، والتي بلغت 261.3 مليار دولار عام 2005 حسب البيانات التي توافرت للمؤسسة من خمس عشرة دولة عربية. تصدرت الإمارات المركز الأول بواردات سلعية بلغت قيمتها نحو 76.9 مليار دولار عام 2005 مقابل 72.1 مليار دولار عام 2004 وشكلت ما نسبته 29.4% من إجمالي واردات مجموعة الدول، تليها السعودية بواردات 59.4 مليار دولار مقابل 44.8 مليار دولار ونسبة 22.7%، ومصر بواردات 19.8 مليار دولار مقابل 12.8 مليار دولار ونسبة 7.6%، والكويت بواردات 17.4 مليار دولار مقابل 10.78 مليار دولار ونسبة 6.6%، وتونس بواردات 13.1 مليار دولار مقابل 12.8 مليار دولار ونسبة 5%، وليبيا بواردات 11 مليار دولار مقابل 8.7 مليار دولار ونسبة 4.2%، ولبنان بواردات 9.3 مليار دولار مقابل 9.4 مليار دولار ونسبة 3.5%، والأردن بواردات 9.3 مليار دولار مقابل 7.3 مليار دولار ونسبة 3.5%، وسوريا بواردات 8.9 مليار دولار مقابل 5.8 مليار دولار ونسبة 3.4%، وسلطنة عُمان بواردات 8.8 مليار دولار مقابل 8.6 مليار دولار ونسبة 3.3%، والبحرين بواردات 7.9 مليار دولار مقابل 6.5 مليار دولار ونسبة 3%، وقطر بواردات 7.2 مليار دولار مقابل 5.4 مليار دولار ونسبة 2.8% والسودان واليمن والجزائر على التوالي وبنسبة أقل من 3% لكل منها.

وقد سجلت هذه الدول فائضا في الميزان التجاري التجميعي لعام 2005 بلغ 201.7 مليار دولار مرتفعا بنسبة 52.5% عن الفائض المسجل لعام 2004 والبالغ نحو 132.2 مليار دولار، ويعزى هذا إلى ارتفاع الفائض في الميزان التجاري في 8 دول عربية تشمل السعودية من 81.3 مليار دولار عام 2004 إلى 119.3 مليار دولار عام 2005، الإمارات (من 18.9 مليار دولار إلى 35.6 مليار دولار)، الكويت (من 19.0 مليار دولار إلى 26.5 مليار دولار)، وليبيا (من 12.7 مليار دولار إلى 19.9 مليار دولار)، سلطنة عُمان (من 4.7 مليار دولار إلى 9.8 مليار دولار)، قطر (من 13.3 مليار دولار إلى 17.7 مليار دولار)، الجزائر (من 281 مليون دولار إلى 481 مليون دولار) البحرين (من 944 مليون دولار إلى 1.1 مليار دولار) وانخفض خلال العام عجز الميزان التجاري في لبنان من عجز بلغ 7.6 مليار دولار عام 2004 إلى عجز بلغ 7.5 مليار دولار عام 2005. كما

انخفض في تونس (من عجز بلغ 3.1 مليار دولار إلى عجز بلغ 3 مليارات دولار) وتحول خلال العام الفائض في الميزان التجاري إلى عجز في دولتين عربيتين ففي السودان تحول الفائض في الميزان التجاري من فائض بلغ نحو 192 مليون دولار عام 2004 إلى عجز بلغ 1.1 مليار دولار عام 2005 وفي اليمن من فائض بلغ 817 مليون دولار إلى عجز بلغ 81.5 مليون دولار خلال الفترة ذاتها. ومن ناحية أخرى شهدت ثلاث دول عربية ارتفاعا في عجز الميزان التجاري شملت مصر (من عجز بلغ 5.2 مليار دولار عام 2004 إلى عجز بلغ 9.1 مليار دولار عام 2005)، سوريا (من عجز بلغ 116 مليون دولار إلى عجز بلغ 2.3 مليار دولار) والأردن (من عجز بلغ 4.0 مليار دولار إلى عجز بلغ 5.7 مليار دولار خلال العام 2005).
(أنظر الملحق: جدول رقم 17).

التجارة العربية البينية تقديرات 2005



وعلى صعيد العلاقات التجارية الدولية انضمت المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية أواخر عام 2005 ليصبح عدد الدول العربية المنتمية إلى المنظمة اثنتي عشرة دولة من أصل 149 دولة فيما استمرت ست دول عربية في المفاوضات للانضمام إلى المنظمة وتشمل هذه الدول (الجزائر، العراق، لبنان، ليبيا، السودان واليمن)، كما شهد العام 2005 مواصلة الدول العربية في تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الصين والهند وتركيا وإيران والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية، وعدد من الدول في وسط وشرق آسيا بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وهذه الدول. ودخلت اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة حيز التنفيذ خلال العام لتصبح المغرب رابع دولة عربية بعد الأردن، ومصر والبحرين تدخل في اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وواصلت سلطنة عُمان والإمارات المفاوضات لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وواصلت مجلس التعاون الخليج العربية محادثاتهما مع الاتحاد الأوروبي من أجل توقيع اتفاقية إقامة منطقة حرة، كما واصلت محادثاتهما أيضا مع الهند وتركيا من أجل إقامة مناطق حرة.

2.2.3 التجارة العربية البينية (تقديرات 2005)

تراوحت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية بالمتوسط حول 9.2 % خلال الفترة 2000 - 2004، وبالرجوع إلى بيانات الواردات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 وبيانات منظمة التجارة العالمية عن التجارة العربية الخارجية أمكن تقدير حجم التجارة العربية البينية خلال عام 2005 حيث من المتوقع أن تكون قد بلغت نحو 76.2 مليار دولار عام 2005 وما نسبته 8.9 % من إجمالي التجارة العربية الخارجية، تشكل الصادرات منها نسبة 53 % أو ما يقارب 40.5 مليار دولار في حين تشكل الواردات منها نحو 35.7 مليار دولار ونسبة 47 %.

3.2.3 التجارة العربية البينية (بيانات 2004)

تشير البيانات الصادرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2005 إلى أن التجارة العربية البينية شهدت زيادة كبيرة خلال عام 2004 بنسبة 36.3 % بالمقارنة مع عام 2003، حيث بلغت قيمتها في عام 2004 حوالي 64.4 مليار دولار مقابل حوالي 47.2 مليار دولار في عام 2003، وقد زادت الصادرات البينية خلال عام 2004 بنسبة 36.1 % عن عام 2003 فبلغت حوالي 34.7 مليار دولار عام 2004 وشكلت ما نسبته 8.8 % من إجمالي الصادرات العربية بالمقارنة مع 25.5 مليار دولار عام 2003 ونسبة 8.4 % من إجمالي الصادرات العربية، وبالمقابل زادت الواردات العربية البينية خلال عام 2004 بنسبة 36.5 % عن عام 2003 فبلغت حوالي 29.8 مليار دولار عام 2004 وشكلت ما نسبته 12.2 % من إجمالي واردات الدول العربية بالمقارنة مع 21.8 مليار دولار عام 2003 ونسبة 11.2 % من واردات الدول العربية.

وقد شهدت معظم الدول العربية ارتفاعاً في صادراتها البينية عام 2004 باستثناء دولتين (البحرين واليمن) ويعزى هذا الارتفاع في الصادرات البينية إلى زيادة الاعتماد المتزايد للدول العربية على التبادل التجاري البيني وانفتاح الأنظمة التجارية العربية على بعضها وبالأخص بدخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا) عامها السادس خلال عام 2004 وتخفيض الدول الأعضاء في جافتا التعرفة الجمركية بنسبة 80 %، وقد شهدت الصادرات البينية لدولة الإمارات زيادة نسبتها 53.1 % خلال عام 2004 حيث بلغت 6.5 مليار دولار بالمقارنة مع 4.2 مليار دولار عام 2003، وشهدت الصادرات السعودية البينية زيادة نسبتها 44.3 % خلال عام 2004 حيث بلغت 14.7 مليار دولار بالمقارنة مع 10.2 مليار دولار عام 2003، وكانت الزيادة في باقي الدول العربية أقل من 5.0 %.

جاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات البينية لعام 2004 حيث بلغت صادراتها البينية حوالي 14.7 مليار دولار بما نسبته 42.4 % من إجمالي الصادرات العربية

البيئية تليها دولة الإمارات بصادرات بيئية بلغت حوالي 6.5 مليار دولار وما نسبته 18.7 % من إجمالي الصادرات العربية البيئية، وسوريا 1.54 مليار دولار وبنسبة 4.4 % ثم مصر بحوالي 1.4 مليار دولار ونسبة 4.1 %، وتشكل هذه الدول الخمس نحو 73.9 % من إجمالي الصادرات العربية البيئية. ويلاحظ أن الصادرات العربية قد تزامت بشكل ملحوظ خلال الفترة 1998 - 2004، إذ بلغت قيمتها حوالي 34.7 مليار دولار عام 2004 بالمقارنة مع 13.3 مليار دولار عام 1998، ويعزى هذا التنامي إلى الارتفاع الذي شهدته الصادرات البيئية السعودية من 4.9 مليار دولار عام 1998 إلى حوالي 14.7 مليار دولار عام 2004 وإلى ارتفاع صادرات الإمارات البيئية من 2.1 مليار دولار عام 1998 إلى حوالي 6.5 مليار دولار عام 2004 وإلى ارتفاع صادرات سوريا البيئية من 183 مليون دولار عام 1998 إلى حوالي 1.54 مليار دولار عام 2004.

وفيما يتعلق باتجاه الصادرات العربية البيئية، فقد صدرت السعودية ما نسبته 22.2 % من صادراتها البيئية إلى الإمارات و20.9 % إلى البحرين و12.4 % إلى الأردن، وصدّرت الإمارات ما نسبته 39.1 % من صادراتها البيئية إلى سلطنة عُمان و9.6 % إلى السعودية و6.7 % إلى الكويت، وصدّرت سوريا ما نسبته 32.1 % من صادراتها البيئية إلى العراق و22.1 % إلى السعودية و12.4 % إلى لبنان، وصدّرت سلطنة عُمان 61.8 % من صادراتها البيئية إلى الإمارات و 14.99 % إلى السعودية و4.5 % إلى الأردن، في حين صدرت مصر ما نسبته 15.5 % من صادراتها البيئية إلى السعودية، و14.3 % إلى لبنان و13.1 % إلى سوريا.

وبخصوص التركيبة السلعية للتجارة العربية البيئية عام 2004 فقد احتل قطاع المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى بنسبة نحو 52 % من إجمالي التجارة البيئية، يليه قطاع الأغذية والمشروبات و17.8 %، والمواد الكيماوية بنسبة 15.2 %، والمصنوعات بنسبة 9.4 %، ثم الآلات ومعدات النقل 5.7 %، كما يوضح الجدول التالي:

هيكل الصادرات والواردات البيئية عام 2004

السلعة	الصادرات %	الواردات %	إجمالي التجارة %
المواد الخام والوقود المعدني	54.8	49.1	51.95
الأغذية والمشروبات	17.8	17.8	17.8
المواد الكيماوية	14.6	15.8	15.2
المصنوعات	7.8	10.9	9.35
الآلات ومعدات النقل	5.0	6.4	5.7
الإجمالي	100 %	100 %	100 %

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في أول عام 2005، ويعتبر هذا الحدث الإقتصادي الأهم منذ الخمسين عاماً الماضية، وتضم المنطقة 17 دولة عربية. وكان قد تم الإعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات ابتداء من 1/1/1998 في الدورة التاسعة والخمسين (59) تاريخ 19/2/1997 للمجلس الإقتصادي والاجتماعي العربي.

وقد تمت في هذه الدورة الموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، حيث أن البرنامج وضع بشكل يتلاءم مع أوضاع واحتياجات الدول العربية، ويتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية وتحافظ على المصالح الإقتصادية للدول العربية، وتتمى العلاقات الإقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية بعضها البعض وتكون خطوة عملية أولى نحو بناء كتلة إقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الإقتصادية العالمية.

البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

ومن أهم ما جاء فيه :

- 1- الإعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة في كل دولة طرف بتاريخ 1/1/1998.
- 2- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.
- 3- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق من تاريخ 1/1/1998، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب مئوية متساوية (10٪) على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 21/12/2007.
- 4- لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري .
- 5- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع المتبادلة.
- 6- التأكيد على تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع الدول التي باشرت تنفيذ البرنامج التنفيذي.
- 7- اعتماد رزمة زراعية عربية لمعالجة السلع الزراعية المتبادلة بين دول الأعضاء من حيث الإعفاء من كامل الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للسلع الزراعية الواردة فيها وخلال الفترة المحددة بالرزمة وفيما عدا ذلك يطبق التخفيض التدريجي حسبما ورد في بند (3) أعلاه.

4.2.3 التجارة العربية الخارجية في الخدمات (تقديرات 2005)

توافرت من الموقع الإحصائي لمنظمة التجارة العالمية بيانات لخمس دول عربية (مصر، الأردن، السودان، المغرب، تونس) عن تجارتها الخارجية في الخدمات، وبلغ حجم التجارة الخارجية في الخدمات لهذه الدول نحو 47.5 مليار دولار توزعت على 28.8 مليار دولار صادرات و18.7 مليار دولار واردات وشكلت ما نسبته 1% من إجمالي التجارة العالمية في الخدمات والتي بلغت عام 2005 نحو 4.8 تريليون دولار.

وقد شكلت هذه الدول الخمس بالمعدل المتوسط لخمس سنوات نحو 55.2% من صادرات الخدمات لستة عشرة دولة عربية تتوافر بياناتها لدى منظمة التجارة العالمية وعليه فإن حجم صادرات الخدمات للدول العربية الستة عشرة من المتوقع أن يبلغ نحو 52.2 مليار دولار في عام 2005، في حين شكلت حصة الخمس دول ما نسبته كمعدل متوسط لخمس سنوات 33.2% من واردات الستة عشرة دولة عربية في الخدمات وعليه فإن حجم واردات الدول العربية من الخدمات من المتوقع أن يكون قد بلغ حول 56.3 مليار دولار ويمكن تقدير حجم التجارة العربية في الخدمات بنحو 109.5 مليار دولار وحصة 2.3% على مستوى العالم في 2005. وبالرجوع إلى البيانات المتوافرة لخمس دول عربية، احتلت مصر المرتبة الأولى بين الدول العربية إذ بلغ حجم تجارتها الخارجية الخدمية نحو 24.8 مليار دولار ونسبة 52.2% من حصة هذه المجموعة وتوزعت على 14.9 مليار دولار صادرات و9.9 مليار دولار واردات، تليها المغرب بحصة بلغت 11.1 مليار دولار ونسبة 23.3% (منها 8 مليارات دولار صادرات و3.1 مليار دولار واردات)، وتونس بحصة بلغت 5.6 مليار دولار ونسبة 11.9% (منها 3.7 مليار دولار صادرات و1.9 مليار دولار واردات)، الأردن بحصة بلغت 4.7 مليار دولار ونسبة 10% (منها 2.2 مليار دولار صادرات و2.5 مليار دولار واردات) ثم السودان بحصة بلغت 1.2 مليار دولار ونسبة 2.6% (منها 33 مليون دولار صادرات و1.2 مليار دولار واردات). (أنظر الملحق جدول رقم 20).

5.2.3 تطور التجارة العربية في الخدمات (2000 - 2004)

تطورت التجارة العربية الخارجية في الخدمات تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000 - 2004، حيث زاد حجم تجارة الخدمات العربية الخارجية بنسبة تبلغ 65.3% خلال الفترة إذ ارتفع إجمالي حجم التجارة الخارجية في الخدمات من 61.1 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 101.1 مليار دولار عام 2004 وازدادت الصادرات خلال الفترة ذاتها بنسبة 84% فارتفعت من 27.4 مليار دولار عام 2000 إلى 50.4 مليار دولار عام 2004، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 42.8% من 33.7 مليار دولار عام 2000 إلى 50.7 مليار دولار عام 2004.

واحتلت مصر المرتبة الأولى ضمن مجموعة الدول العربية الستة عشرة في تجارة الخدمات بحصة بلغت أواخر عام 2004 نحو 21.5 مليار دولار ونسبة 21.3 % من إجمالي التجارة العربية في الخدمات (منها 14.0 مليار دولار صادرات و7.5 مليار دولار واردات) تليها لبنان بحصة بلغت 17.9 مليار دولار ونسبة 17.7 % (منها 9.7 مليار دولار صادرات و8.2 مليار دولار واردات)، تليه السعودية بحصة بلغت 16.9 مليار دولار ونسبة 16.7 % (منها 5.9 مليار دولار صادرات و11 مليار دولار واردات)، المغرب بحصة 9.1 مليار دولار ونسبة 9 % (منها 6.3 مليار دولار صادرات و2.8 مليار دولار واردات) والكويت بحصة بلغت 8.2 مليار دولار ونسبة 8.1 % (منها 2.1 مليار دولار صادرات و6.1 مليار دولار واردات) وتراوحت نسب الدول الأخرى من 5.3 % لتونس إلى أقل من 1 % لكل من جيبوتي وموريتانيا .
(أنظر الملحق جدول رقم 20).

6.2.3 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا 2005

واصلت منظمة التجارة العالمية إصدار قوائم لأكبر الدول المصدرة والمستوردة للسلع والخدمات، وشملت قوائم عام 2005 أكبر 30 دولة في العالم على مستوى صادرات وواردات السلع والتي شكلت تجارتها الخارجية بالمتوسط 83.8 % من إجمالي حركة التجارة العالمية للسلع التي بلغت نحو 10.4 تريليون دولار، وأصدرت المنظمة قوائم لأكبر 20 دولة مصدرة ومستوردة للخدمات على مستوى العالم وشكلت تجارتها بالمتوسط نحو 73.8 % من إجمالي حركة التجارة العالمية في الخدمات والتي بلغت 4.8 تريليون دولار.

على مستوى الصادرات، حافظت ألمانيا على تصنيفها كأكبر دولة مصدرة للسلع في العالم بحصة 9.3 % من إجمالي الصادرات العالمية وبحجم صادرات بلغ نحو 970 مليار دولار تليها الولايات المتحدة الأمريكية (بحصة 8.7 % وحجم 904 مليار دولار) والصين (حصة 7.3 %، و762 مليار دولار)، واليابان (حصة 5.7 %، و596 مليار دولار).

وشملت القائمة دولتين عربييتين هما السعودية والإمارات، وتقدمت السعودية من المرتبة 20 وحصة 1.3 % وصادرات بلغت 120 مليار دولار في عام 2004 إلى المرتبة 18 وحصة 1.7 % وارتفعت صادراتها إلى نحو 178 مليار دولار في عام 2005 وذلك بتأثير ارتفاع أسعار النفط والذي أدى أيضا إلى تقدم الإمارات من المرتبة 28 وبحصة أقل من 1 % وحجم صادرات بلغت 79.5 مليار دولار خلال عام 2004 إلى المرتبة 24 وحصة 1.1 % وصادرات بلغت قيمتها نحو 112.5 مليار دولار عام 2005 .

أما على مستوى الواردات، فقد استمرت الولايات المتحدة بتصدر المركز الأول حيث بلغت حصتها

من الواردات العالمية نسبة 16.1 % بواقع 1.8 تريليون دولار تليها ألمانيا (بحصة 7.2 % وواردات بنحو 774 مليار دولار)، الصين (بحصة 6.1 % وواردات بنحو 660 مليار دولار)، اليابان (بحصة 4.8 % وواردات بنحو 516 مليار دولار)، والمملكة المتحدة (بحصة 4.7 % وواردات بنحو 501 مليار دولار)، وقد دخلت ولأول مرة دولة عربية واحدة ضمن القائمة هي الإمارات واحتلت المرتبة 28 وبحصة أقل من 1 % وبيانات بلغت قيمتها نحو 77 مليار دولار خلال عام 2005.

وعلى مستوى قوائم التجارة في الخدمات فمن ناحية صادرات الخدمات جاءت الولايات المتحدة في المقدمة بحصة 14.6 % وبصادرات بلغت نحو 353 مليار دولار تليها المملكة المتحدة (بحصة 7.6 % وبصادرات بنحو 183 مليار دولار) وألمانيا (بحصة 5.9 % وبصادرات بنحو 143 مليار دولار)، أما من ناحية واردات الخدمات، فقد استمرت الولايات المتحدة بالمركز الأول وبحصة 12.2 % وبيانات من الخدمات بلغت نحو 289 مليار دولار، تليها ألمانيا (حصة 8.4 % وواردات بنحو 199 مليار دولار)، والمملكة المتحدة (بحصة 6.4 % وواردات بنحو 150 مليار دولار) ولم تشمل قوائم أكبر الدول في التجارة العالمية للخدمات أي دولة عربية خلال عام 2005. (أنظر الملحق: الجداول من رقم 19/أ إلى رقم 19/د).

رابعاً- التطورات التشريعية والاقتصاد الجديد

شهد العام استمرار الدول العربية في تحسين البيئة التشريعية لاسيما لجهة إصدار القوانين التي تسهل من انسياب التجارة والاستثمارات من وإلى تلك الدول، وتخفف القيود التي تحد من ذلك. كما تم رصد الاهتمام المتزايد من جانب الدول العربية لمواكبة تطورات التجارة العالمية، والتقنيات المستخدمة فيها وذلك من خلال الحرص على إصدار التشريعات التي تعزز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنها تنظيم التجارة الإلكترونية وحماية الملكية الفكرية، سعياً وراء إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار في تلك الدول تتوافر فيها كافة المعطيات وتتسجم مع التطورات العالمية من انفتاح الأسواق وعولمة الاقتصاد.

1.4 التشريعات المرتبطة بالاستثمار

يعنى هذا البند برصد أهم التطورات التشريعية الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمارات في الدول العربية خلال العام.

وفي هذا الصدد، صدر مرسوم رئاسي رقم 05-75 في 26/2/2005 صادقت فيه الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على إتفاقية الحماية المتبادلة للإستثمارات بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وفي دولة قطر ، صدر القانون رقم 2005/34 بشأن المناطق الحرة الاستثمارية والقانون رقم 2005/2 بشأن فتح سوق الدوحة للأوراق المالية للأجانب بنسبة 25 % والقانون رقم 2005/5 بشأن حماية تعاميم الدوائر المتكاملة.

وتبنت الجمهورية اللبنانية القانون رقم 607 في تاريخ 9/12/2005 بشأن هيئات الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات المالية.

كما وقعت الجمهورية اليمنية إتفاقيات تشجيع وحماية متبادلة للإستثمارات مع كل من ألمانيا وأريتريا وموريتانيا وتم التوقيع على إتفاقية لتعزيز وحماية الاستثمارات الموقعة مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الدول العربية أصدرت تشريعات تتعلق بمكافحة غسل الأموال والتي تعطي المستثمر ثقة بالنظام القانوني والمالي في تلك الدول.

2.4 تطورات الاقتصاد الجديد

تواصلت خلال العام جهود الدول العربية في تعزيز البنية التحتية الرقمية لديها، والتي تكون

أساس الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلوماتية)، وشمل ذلك متابعة عدة مبادرات سبق إطلاقها تختص باستراتيجيات وبرامج الحكومات الالكترونية، التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد، التجارة الالكترونية، اعتماد التوقيع الالكتروني والأخذ بالإجراءات المعنية بالحماية والأمن في استخدام شبكة الانترنت والحفاظ على سرية وخصوصية هذه التعاملات.

1.2.4. الجهود القطرية

شهد عام 2005 زيادة ملموسة في مختلف أنشطة وجهود الاقتصاد الجديد والتي انعكست على تزايد ورود البيانات من الأقطار العربية الأعضاء (10 دول عربية أرسلت بياناتها من أصل 21 دولة عربية تمت مخاطبتها).

ففي مجال الحكومة الالكترونية، تواصل في دولة الإمارات تطبيق عدد من برامج الحكومة الإلكترونية، كما تم في تونس تطبيق البرنامج الخاص بتعميم الخدمات الإدارية عن بعد، وتعميم عدد من البوابات والمواقع الحكومية للخدمات على الانترنت، والبدء في تطبيق إجراءات تأسيس الشركات عن بعد من خلال استصدار تصاريح تعتمد الوسائل الإلكترونية. وفي السعودية اتخذت عدة إجراءات لتعميق تطبيقات برامج الحكومة الإلكترونية، كما تم إقرار التأشيرة الإلكترونية للقدامين إلى السعودية. وفي السودان تم تدريب الكوادر الوطنية المعنية على نظم الأرشفة الإلكترونية. وفي سوريا عقدت عدة فعاليات متخصصة في مجال الحكومة الإلكترونية والإفادة من تجارب الآخرين خاصة تجربة الحكومة المصرية في هذا الشأن، كما تم تقديم بعض الخدمات الإلكترونية على الإنترنت منها تعبئة الاستمارات لتسهيل مصالح المواطنين العاديين والمستثمرين. وفي قطر تم إدخال نظم العمل المؤتمتة في 101 خدمة تقدمها وزارة الشؤون البلدية والزراعة. وفي لبنان أزم القانون 517 لعام 2005 الخاص بالموازنة العامة كافة الأطراف المعنية باستخدام البريد الإلكتروني إلى جانب البريد العادي لتسريع إرسال التصاريح والبيانات الضرائبية كافة إلى الوحدات المالية المختصة. وفي ليبيا تم إنشاء مواقع شبكية للخدمات الحكومية الإلكترونية. وفي مصر تم افتتاح مركز الحكومة الإلكترونية وإعداد وتنفيذ برنامج متكامل له، كما تم إصدار أول خريطة الكترونية لمعايير الجودة. وفي اليمن تم إنشاء قطاع تقنية المعلومات في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأسندت إليه مهمة تنفيذ البرنامج الوطني لتقنية المعلومات.

أما على صعيد التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، فقد تم في تونس توسيع تخصصات الجامعة الافتراضية المحدثه التي أنشئت عام 2003. وفي السعودية تم إدخال تطبيقات التعليم الإلكتروني في 180 مدرسة. وفي ليبيا بدأ تعميم استخدام الحاسوب في جميع المدارس. وفي مصر تواصلت عملية تأهيل متخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك العمل ببرنامج محو أمية الحاسوب والإنترنت والتعاون مع منظمات المجتمع المدني

لتحقيق ذلك الهدف، كما أقيم مشروع استشاري للمدارس الذكية في المرحلة الإعدادية غطى 13 محافظة، وتم وضع إطار جديد لتطوير التعليم الجامعي في التخصصات التكنولوجية. وفي اليمن لازال الموضوع قيد الدراسة.

ولجهة المبادرات المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والأخذ بالإجراءات المعنية بالحماية والأمن في استخدام شبكة الانترنت والحفاظ على سرية وخصوصية هذه التعاملات، تم في تونس تضمين قانون التجارة الإلكترونية لسنة 2000 أحكاما خاصة بالتوقيع الإلكتروني. وفي السعودية شهد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وقطاع الخدمات البنكية والتعاملات الإلكترونية نموا متزايدا، كما شهد العام اهتماما كبيرا بمجال الحفاظ على أمن المعلومات في المعاملات الإلكترونية من قبل البنوك والمؤسسات، وتم توفير إطار تنظيمي للتعاملات والتوقيعات الإلكترونية وضبطها. وفي مصر أطلقت هيئة تنمية صناعة المعلومات مبادرة لتطوير أدوات التوقيع الإلكتروني. وفي اليمن تم تشكيل فريق لدراسة قانون التوقيع الإلكتروني والإفادة من تجارب من سبقها من الدول العربية في هذا المجال.

وقد شهد العام انعقاد الدورة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلوماتية، في تونس (نوفمبر، 2005) شارك فيها بفعالية عدد من الدول العربية، منها الإمارات وليبيا ومصر واليمن والسعودية وقطر، وتم خلالها إطلاق برنامج عملي لتنفيذ ما تمخضت عنه من توصيات بشأن بناء أسس مجتمع المعلوماتية في الدول العربية وتجسير الفجوة الرقمية القائمة بينها وبين الدول المتقدمة.

وعلى صعيد تحسين البنية الأساسية لقطاع الاتصالات وخدماتها، أشارت دراسة متخصصة صدرت خلال العام عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى تقديم عدة مقترحات تبين أوجه تحسين هذه الخدمات والأساليب الحديثة لتسويق خدمات الاتصالات الأساسية والخدمات الأخرى ذات القيمة المضافة، والاستراتيجيات المطلوبة للإصلاح في الدول العربية الأعضاء فيها (13 دولة عربية تشمل: الأردن، الإمارات، البحرين، سوريا، السعودية، قطر، الكويت، العراق، سلطنة عُمان، فلسطين، لبنان، مصر واليمن). كما استعرضت الدراسة أحدث التقنيات التي من شأنها تحديث البنية الأساسية والتحول إلى شبكات الجيل التالي. وألقت الضوء على السياسات المتعلقة بالملكية والتنظيم والإصلاح في ظل الاتفاقات الدولية وما يستتبعها من منافع ومخاطر، وعلى المخاطر والقيود التي تفرضها برامج الخصخصة والاستثمار في قطاع الاتصالات. كما أوردت الدراسة عددا من التوصيات التي من شأنها تسريع ردم الفجوة الرقمية بين الدول العربية والدول المتقدمة وصولا إلى نقلة نوعية في قطاع الاتصالات تصب في تعزيز جهود مقابلة الأهداف الإنمائية للألفية.

كما شهد العام مبادرات أخرى للاقتصاد الجديد، ففي تونس تم تأسيس "المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات"، وإصدار التقرير السنوي حول اقتصاد المعرفة لسنة 2005، وشرع في إعداد قانون توجيهي خاص بالأنشطة المرتبطة بإرساء وتطوير الاقتصاد "غير المنظور أو اللامادي"، وتمكين المؤسسات الخاصة من الاستفادة من التطبيقات المعلوماتية المنجزة. وفي لبنان تم تنظيم مؤسسة المحفوظات الوطنية بموجب المرسوم 14420 لعام 2005، كما تم منح "اتحاد جمعيات المعلوماتية العربية"، مقره بيروت، بعض الإعفاءات والمزايا والحصانات بموجب المرسوم 14854 لعام 2005.

2.2.4 ملامح مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2005

تعكس بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 206 دول في العالم منها 21 دولة عربية لعام 2005. ويعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات المرجع الأساسي للبيانات الخاصة برصد تطورات المجتمع الرقمي ومدى تجزرها.

فمن جهة خطوط الهاتف الثابت في الدول العربية بلغت بالمعدل 9.74 خط لكل 100 نسمة منخفضة عن المعدل العالمي (18.79 خط لكل 100 نسمة). باستثناء خمس دول عربية فوق المعدل العالمي تشمل لبنان (27.68 خط لكل 100 نسمة)، الإمارات (27.51 خط لكل 100 نسمة)، البحرين (27.03 خط لكل 100 نسمة)، قطر (26.41 خط لكل 100 نسمة) والكويت (18.99 خط لكل 100 نسمة)، وينخفض المعدل في سبع دول عربية دون 5 خطوط لكل 100 نسمة (المغرب والعراق واليمن والسودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا).

وفي قطاع الهاتف النقال بلغ معدل الدول العربية 25.42 خط لكل 100 نسمة منخفضة عن المعدل العالمي (31.76 خط لكل 100 نسمة). باستثناء تسع دول عربية فوق المعدل العالمي تشمل البحرين (102.99 خط لكل 100 نسمة)، الإمارات (100.86 خط لكل 100 نسمة)، قطر (92.15 خط لكل 100 نسمة)، الكويت (88.57 خط لكل 100 نسمة)، تونس (56.55 خط لكل 100 نسمة)، السعودية (54.12 خط لكل 100 نسمة)، سلطنة عُمان (51.94 خط لكل 100 نسمة)، الجزائر (41.58 خط لكل 100 نسمة) والمغرب (39.37 خط لكل 100 نسمة) وينخفض المعدل في دولتين عربيتين دون 5 خطوط لكل 100 نسمة (الصومال وليبيا).

أما بالنسبة لعدد مستخدمي الانترنت وانتشارها في الدول العربية فقد بلغ 16.9 مليون شخص عام 2004 يمثلون ما نسبته 1.9% من إجمالي المستخدمين في العالم البالغ عددهم نحو 863 مليون شخص، وبنسبة انتشار بالمعدل 5.45% من إجمالي السكان في الدول العربية. وتأتي مصر في مقدمة الدول العربية (3.9 مليون مستخدم، ونسبة انتشار 5.57% من السكان)، تليها المغرب (3.5 مليون مستخدم ونسبة انتشار 11.71% من السكان) والسعودية (1.6 مليون

مستخدم ونسبة انتشار 6.36%) والإمارات (1.4 مليون مستخدم ونسبة انتشار 31.85%) والسودان (1.1 مليون مستخدم ونسبة انتشار 3.30% من السكان). وتشهد الدول العربية الأخرى تباينا في عدد مستخدمي الانترنت ونسبة الانتشار إذ ينخفض عدد مستخدمي الانترنت حول 100 ألف شخص وما دون ذلك في أربع دول عربية (العراق والصومال وموريتانيا وجيبوتي). كما تتدنى نسبة الدول العربية لجهة عدد مستضيضي المواقع إلى 0.2% من الإجمالي العالمي.

تمثل أجهزة الحاسوب في الدول العربية ما نسبته 2.1% من إجمالي أجهزة الحاسوب في العالم وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية (حوالي 8.5 ملايين جهاز حاسوب) تليها مصر (حوالي 2.3 مليون جهاز) وتتراوح باقي الدول العربية بين 600 ألف جهاز إلى 21 ألف جهاز.
(انظر الجدول رقم 21)

1.5 الجهود القطرية

شهد عام 2005 زيادة ملموسة في مختلف أنشطة وجهود الترويج للاستثمار التي بذلتها الهيئات الوطنية المعنية بتشجيع الاستثمار والتي انعكست على تزايد ورود البيانات من الأقطار العربية الأعضاء (17 دولة عربية أرسلت بياناتها من أصل 21 دولة عربية تمت مخاطبتها). وقد تنامت حدة التنافس بين كافة الدول المتقدمة والنامية وبينها الدول العربية لاستقطاب حصص متزايدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزاد من حدة التنافسية ظهور لاعبين جدد وأنماط جديدة للاستثمار، وتفاوت القدرة على التكيف مع المستجدات العالمية وتطوير استراتيجيات هذه الهيئات وأولوياتها بحيث تتلاقى مع الأهداف الوطنية الخاصة بأقطارها. وهذا ما ضاعف من أهمية تقييس مدى نجاح جهود الترويج لتقديم الأقطار كمواقع محتملة مضيئة للاستثمار، والعمل الدؤوب لتطوير أساليب الترويج بالتركيز على القطر أو القطاعات المستهدفة أو الفرص الاستثمارية ذات الأولوية، والتحسين المتواصل في مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال والتشريعات القانونية والخطوات الإجرائية وحزم الإعفاءات والمزايا الممنوحة، وتعزيز الكفاءة في إدارة العلاقة مع المستثمرين، وتطبيق برامج رعاية المستثمر، وإدخال آليات التقييم والمتابعة بهدف تطوير أداء الهيئات نفسها، وغيره من الأمور ذات الصلة، مما وضع مسؤولية متزايدة على عاتق كافة الأطراف المعنية بصناعة الترويج للاستثمار.

1.1.5 مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدول العربية

بلغ عدد الفعاليات الترويجية التي نظمتها 14 دولة عربية ورددت منها البيانات حوالي 130 فعالية ترويجية تنوعت ما بين مؤتمرات وندوات وملتقيات وورش عمل ومنتديات ومعارض واحتفالات ومحاضرات، محلية وخارج الوطن العربي. تصدرت تونس الدول العربية بتنظيم 29 فعالية، تلتها السعودية بتنظيم 25 فعالية، وكل من فلسطين، الأردن وليبيا 9 فعاليات. استهدفت هذه الفعاليات بشكل أساسي التعريف بمناخ الاستثمار وبالفرص الاستثمارية المتاحة وإبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، وتعميق مشاركة المرأة ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإبراز الدور المساند للمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة.

2.1.5 مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت بها الدول العربية

شاركت 14 دولة عربية، ورددت منها بيانات، بشكل مكثف بحضور ما يزيد على 247 فعالية

ترويجية تم تنظيمها في دول عربية وأوروبية وآسيوية وإفريقية وفي أميركا الشمالية وأميركا اللاتينية وأستراليا، وتوعدت ما بين معارض تجارية ومؤتمرات وورش عمل وندوات ودورات ومنتديات وبرامج تدريبية واجتماعات لجان مشتركة. تصدرت الأردن الدول العربية بحضور 60 فعالية، تلتها الإمارات بحضور 54 فعالية، وتونس بحضور 33 فعالية، ومصر بحضور 23 فعالية والسعودية بحضور 21 فعالية. هدفت الفعاليات بشكل أساسي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، التعريف بمناخ الاستثمار في المنطقة، مناقشة عوائق الاستثمار والترويج لقطاعات معينة.

3.1.5 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين

بلغ عدد الوفود التي قامت بزيارات ترويجية من 5 دول عربية وردت منها بيانات، خلال العام، ما يزيد على 52 وفدا توجهت إلى دول آسيوية وإفريقية وأوروبية وإلى أميركا الشمالية، وتركز هدف هذه الزيارات على التعريف بالقوانين الاستثمارية الجديدة، عرض الفرص الاستثمارية المتاحة وتعزيز التعاون المشترك. تصدرت مصر هذا النشاط بتنظيم 35 زيارة ترويجية، تلتها فلسطين بتنظيم 6 زيارات، ثم تونس والسعودية بـ 5 زيارات لكل منها. وبالمقابل استقبلت الدول العربية خلال العام أعدادا كبيرة من الوفود الزائرة لها بلغت 560 وفد زائر من دول عربية وأوروبية وآسيوية وإفريقية ومن أميركا الشمالية وأميركا اللاتينية. تصدرت الإمارات الدول العربية بعدد الوفود التي استقبلتها والتي بلغت 501 وفدا زائر، تلتها السعودية 18 وفدا زائرا، والكويت 9 وفود زائرة، وكل من تونس واليمن (8 وفود لكل منهما). هدفت الزيارات بشكل أساسي إلى تدعيم العلاقات الثنائية وعرض الفرص المتاحة في قطاعات معينة وتبادل الخبرات والمصادقة على ترتيبات ثنائية.

4.1.5 الفرص المعروضة للاستثمار

شهد العام طفرة حقيقية في عدد المشاريع المعروضة للاستثمار من قبل 7 دول عربية وردت منها بيانات، إذ بلغ عددها أكثر من 964 فرصة استثمارية، تصدرتها السودان بنحو 400 فرصة معروضة من قبل الوزارات الاتحادية والولائية والقطاع الخاص غطت قطاعات زراعية وصناعية والبنية التحتية، تلتها فلسطين بنحو 336 فرصة تم عرضها من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار ووزارة الاقتصاد والقطاع الخاص، في مجالات صناعية وزراعية وسياحية وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية، تليها الأردن بعرض 75 فرصة قدمتها مؤسسة تشجيع الاستثمار وجهات استثمارية أخرى في عدد من القطاعات الصناعية والمواد الغذائية وتكنولوجيا المعلومات، ثم اليمن بنحو 52 فرصة، عرضتها الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع جهات أخرى معنية، في مجال الخدمات والإسكان والزراعة والثروة السمكية والصحة والسياحة

والبنية التحتية، وأخيرا مصر بعرض 45 فرصة مقدمة من 6 جهات حكومية (وزارات: البترول، التجارة والصناعة، الزراعة، الشباب، النقل وأكاديمية البحث العلمي) والتي غطت قطاعات الصناعات الإنتاجية، الزراعة، المواد الغذائية، البحث العلمي والخدمات.

5.1.5 القوانين والإجراءات الجديدة الجاذبة للاستثمار

صدر خلال العام 59 قانونا جديدا وتعديلا على قوانين قائمة في 9 دول عربية وردت منها بيانات، هدفت بمجمها إلى تحسين المناخ الاستثماري وتيسير بيئة الأعمال في الدول المعنية. شملت القوانين والتعديلات على القوانين تقديم تسهيلات إضافية للمستثمرين وتوسيع قاعدة المستفيدين من النشاطات الاقتصادية المختلفة (فلسطين)، تسهيل إجراءات الاستثمار وتقليص مدة ترخيص وتسجيل المشاريع إلى الحد الأدنى (سوريا والأردن)، تجنب الازدواج الضريبي، تخفيض الضرائب على الدخل والتعرفة الجمركية، حماية الاستثمارات، مكافحة الفساد ووضع الخطط المتكاملة لإدارة المناطق السياحية (اليمن)، السماح بتملك الأجانب بنسب محددة في قطاعات جديدة لم تكن مفتوحة للاستثمار مثل القطاع المالي (قطر) وقطاع النسيج (المغرب)، تعديل السياسات النقدية، تحرير القطاع المالي، مواصلة إصلاح المؤسسات المالية ودعم المؤسسات المصدرة (تونس)، تذييل معوقات الاستثمار وزيادة الحوافز الاستثمارية وفتح قطاعات جديدة (السعودية).

وفيما يتعلق بالتطورات المؤسسية والإجرائية فقد شهد العام اهتماما متاميا لتحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار، ففي الأردن وضعت خطط لإعادة النظر بالإطار المؤسسي الناظم لعملية الاستثمار والتركيز على بناء القدرة الذاتية بالتعاون الفني مع عدة مؤسسات إقليمية ودولية. كما تعزز تنظيم العمل في النافذة الموحدة في مؤسسة تشجيع الاستثمار مع التوجه لتبسيط تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية واستحداث وزارة لتطوير القطاع العام ووزارة لمراقبة الأداء الحكومي، كما صدر تقرير عن تكلفة أداء الأعمال في الأردن وتقرير آخر ربط مقابلة الأهداف التنموية للألفية بالأجندة الوطنية للوصول إلى تحقيق التنمية المنشودة.

وفي الإمارات، شهدت دبي خلال العام تطوير نظام الوظائف العامة لمنح الوزارات صلاحيات إتمام إجراءات العاملين بها، واتخذت عدة إجراءات لدعم حوكمة الشركات ومنها قيام "مركز دبي المالي العالمي" بإنشاء "معهد حوكمة الشركات"، وتوقيع "سلطة دبي للخدمات المالية" مذكرة تفاهم لضمان مراقبة المعايير الدولية للتدقيق مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في المملكة المتحدة، وأصدرت بورصة دبي المالية العالمية قائمة بالقوانين الخاصة بالشركات من أجل إدراج سندات ضمن البورصة، وتم خلال العام نشر عدة تقارير مهمة منها تقرير "الإمارات الناشئة: أبو ظبي"، وتقرير "الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة" والتقرير القطري حول انجاز "الأهداف التنموية للألفية".

وفي تونس تم اتخاذ عدة خطوات نحو تسهيل واختصار الإجراءات الخاصة بالاستثمار شملت اعتماد التصاريح الالكترونية لتسهيل إجراءات تأسيس الشركات عن بعد، واختصار عدد التراخيص تمهيدا لإلغاء 90% منها بحلول عام 2009، والبدء باتخاذ إجراءات جديدة لتقليص الإجراءات المطلوبة لإنشاء مشروع، وتيسير إجراءات تصفية أو إغلاق الاستثمار، وتحديد مدة 21 يوما كحد أقصى لتسجيل الملكية، وتعديل قانون التحكيم وتطوير دور "مركز تونس للمصالحة والتحكيم"، وتخفيض تكاليف تسوية المنازعات، وإنجاز البوابة الوطنية للاستثمار تمهيدا لنشرها على الانترنت في النصف الأول من سنة 2006، وتأسيس لجنة عليا للمشاريع الكبرى للتعريف بها ومتابعة إنجازها ورفع العراقيل التي قد تواجهها، وإنشاء بنك مختص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم عمل مراكز الأعمال الاقتصادية والتي تقدم خدمات إرشاد ومساندة للمستثمرين والباحثين.

وفي السعودية تم اعتماد نظام اللامركزية في إصدار تراخيص الاستثمار من قبل الهيئة العامة للاستثمار وفروعها في المملكة، وتم تحقيق عدة إنجازات لتسهيل بيئة أداء الأعمال منها تقليص المدة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص إلى 3 أيام والى 24 ساعة لإصدار تأشيرات الزيارة لأغراض الأعمال التجارية والى 7 أيام لإجراءات الحصول على العمالة، والى يومين لإجراءات تسجيل المشروعات لدى مصلحة الزكاة والى شهرين لإجراءات تمويل المشروعات الاستثمارية وزيادة مدد الإعفاءات الجمركية (المواد الخام سنتين، الآلات والمعدات ثلاث سنوات)، وتحديد فترة إجراءات الاعتراضات الضريبية بنحو (سنة ونصف السنة). كما تم التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى لتنفيذ ذلك وإدخال الربط الإلكتروني بين ممثلي الجهات الحكومية في مراكز الخدمة الشاملة وجهاتهم الأصلية لتسهيل إنجاز جميع المعاملات الكترونياً.

وفي السودان شهد العام تنفيذ التوجيهات بضرورة الإسراع في تسجيل المعاملات، إضافة إلى الإفادة من برامج الدعم الفني والتدريب الخارجي المكثف.

وفي سوريا تم تأسيس مديرية مستقلة لتشجيع الصادرات، كما تجري دراسة إنشاء هيئة مستقلة لتشجيع الاستثمار، وتم التنسيق مع عدة منظمات إقليمية ودولية لتعزيز الدعم الفني، وتم إصدار قائمة بالمشاريع الممكن اتخاذ قرار بشأنها من قبل مكتب الاستثمار دون الحاجة لانتظار عقد جلسة المجلس الأعلى للاستثمار.

وفي قطر تم إنشاء مجمع الخدمات الإدارية لنظام السجل التجاري الجديد، وصدر التقرير الوطني حول الأهداف التنموية للألفية.

وفي مصر تم وضع برنامج لتبسيط الإجراءات في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتم إنشاء مركز لتسوية منازعات الاستثمار، وصندوق لتقديم الدعم غير المالي للمشروعات

الاستثمارية، وإنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية لتنفيذ السياسات الصناعية للدولة ووضع برامج لزيادة القدرة التنافسية لقطاع الصناعة، والإفادة من برامج الدعم الفني لعدة منظمات إقليمية ودولية، وبدأ تطبيق نظام رقابي جديد على المصانع المصرية للتأكد من سلامة وكفاءة الأداء وحماية المستهلك وتشجيع الابتكار وجذب الاستثمار، وتطبيق إصلاحات اقتصادية تتعلق بالضرائب، السياسات التجارية، تحرير سعر الصرف، إحياء برنامج إدارة الأصول الحكومية والتي ترتب عليها زيادة تدفق الأموال الأجنبية. كما صدر خلال العام التقرير القطري للتنافسية عن المجلس الوطني المصري للتنافسية، ودليل حوكمة الشركات.

وفي اليمن تم تعزيز التنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، ومواصلة تعديل أهم القوانين ذات العلاقة بالجوانب المالية والتجارية، وتعزيز الإفادة من برامج الدعم الفني التي تقدمها منظمات دولية، ومواصلة العمل على إصدار التقرير الوطني الثالث للحوكمة، وقد تم إنشاء لجنة خاصة بالحوكمة واتخاذ قرار بتطوير حوكمة الشركات.

6.1.5 الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى

نفذت 10 دول عربية وردت منها بيانات نحو 81 ترتيباً ثنائياً مع دول عربية وآسيوية وأوروبية ومن أميركا الشمالية، ومع أطراف دولية مثل الاتحاد الأوروبي، دول حوض المتوسط ورابطة الدول المطلة على المحيط الهندي. تنوعت هذه الترتيبات ما بين اتفاقيات ومذكرات تفاهم، اتفاقيات تجارة حرة، عقد شركات دولية، بروتوكولات، اجتماعات لجان مشتركة وبرامج توأمة مؤسسية، واستهدفت تشجيع وحماية الاستثمارات، منع الازدواج الضريبي، تعزيز العلاقات الثنائية التجارية والاقتصادية، التعاون التقني وتبادل الخبرات، منح الأفضلية التجارية، التعاون في المجالات الطبية، الزراعية والنقل البحري، وتسهيل الاستيراد والتصدير.

7.1.5 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة

فيما يتعلق بالتطورات التي تمت خلال العام على صعيد المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة، فقد بلغ عددها 66 تطوراً نفذت في 11 دولة عربية وردت منها بيانات. إذ شهدت السعودية الإعداد لبدء انجاز مراحل معينة في 5 مدن صناعية جديدة، وتأهيل بعض المرافق بنظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية (بوت) في 5 مدن صناعية أخرى قائمة، على أن يجري استكمال إجراءات تطويرية في 6 مدن صناعية وإعادة تأهيل 8 مرافق في 8 مدن صناعية أخرى بحلول عام 2008، أما في فلسطين فقد تم إنشاء مناطق زراعية جديدة في غزة إضافة إلى عدة مناطق صناعية وحررة قيد الإنشاء، وفي البحرين تم إنشاء منطقة صناعية جديدة (البحرين العالمية للاستثمار)، وفي مصر اتخذ 12 إجراء تطويرياً خاصاً بكل منطقة حرة قائمة، إضافة إلى حزمة من الإجراءات شملت كافة المناطق الحرة القائمة على

حد سواء، وفي قطر تم توسيع مدينة "راس لفان الصناعية"، وتوقيع اتفاقية لإنجاز المرحلة الثانية من تطوير منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وفي المغرب تم استكمال قانون يتعلق بمساحات الاستقبال الصناعي، وإجراء دراسة بهدف تعديل القانون 19-94 المتعلق بالمناطق الحرة الموجهة للتصدير، وفي تونس تم تطوير 3 مناطق صناعية في "الفيضة"، "جرجيس" و"بنزرت"، وفي الأردن بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من مدينة "معان" الصناعية، كما اتخذت 5 إجراءات تطويرية في 3 مناطق حرة: "الكرامة"، "القسطل" و"الشونة الجنوبية"، وفي الجزائر تم تحويل منطقة "جيجل" إلى منطقة صناعية مدمجة ذات طابع جهوي، وفي اليمن تدرس الجهات المعنية اقتراحاً بإنشاء 3 مناطق صناعية جديدة في عدن وحضرموت والحديدة، كما تم تغيير إدارة المنطقة الحرة في عدن.

8.1.5 مجهودات الترويج الأخرى المنفذة

شهد العام زيادة ملحوظة في حجم ونوعية الجهود الترويجية الأخرى المنفذة حيث بلغت 53 جهداً، تم تنفيذها في 11 دولة عربية وردت منها بيانات. وجاء في أولوية هذه الجهود تعميق استخدام تقنيات الترويج الإلكتروني، الترويج المرتكز على القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية، التعريف الواسع بالفرص الاستثمارية المتاحة، تحسين نوعية المعلومات التي تقدم للمستثمرين، توسيع المعرفة بالتطورات المستجدة الخاصة بالاستثمار والقوانين الجديدة، ضمان سرعة الرد على استفسارات المستثمرين، تعميق العمل بتقنيات استهداف المستثمرين المحتملين، وإعداد خرائط استثمارية ونشرها إلكترونياً. وفيما يتعلق بتطوير المواقع الشبكية، فقد تم إنشاء أو تجديد أو تطوير أو إضافة مواقع شبكية تابعة لهيئات تشجيع الاستثمار وتحميلها بالمواد الترويجية، ونشرها باللغتين العربية والإنجليزية، وبعضها تم تحويله إلى بوابة للاستثمار من خلال ربطه بالمواقع الشبكية الأخرى الموزعة في القطر، كما تم من خلال الموقع الشبكي متابعة أداء ممثلي هيئات الاستثمار في الخارج وتقييم وعرض الفرص والمشاريع الاستثمارية وعرض المعلومات التي يحتاجها المستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار. وتوزعت الجهود الترويجية الأخرى ما بين إنشاء أو تحديث قواعد بيانات المعلومات الاستثمارية، الدخول في عضوية هيئات ومؤسسات معنية بالاستثمار الإقليمية وعالمية، افتتاح مكاتب خارجية، إعداد دليل للاستثمار مزود بأقرص مغلطة باللغتين الإنجليزية والفرنسية إضافة إلى العربية، إتمام الإجراءات المتعلقة بعرض المشاريع إلكترونياً، إصدار نشرات إحصائية استثمارية، إجراء لقاءات صحفية وإلقاء محاضرات في فعاليات محلية وخارجية، إقامة معارض ترويجية، إنشاء مؤسسات مرجعية للبحوث والدراسات، الترويج لنماذج اقتصادية ناجحة للتجمعات الإنتاجية الصناعية تطبق في صناعات معينة، إعداد دراسات عن القطاعات الاستثمارية الواعدة، وتوزيع كتيبات ترويجية خاصة بالمناطق الحرة.

(انظر الملحق: جدول رقم 22 ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2005 والملاحق).

1.6 التقييم الائتماني السيادي

يعكس التقييم الائتماني السيادي مدى استقرار وتنافسية وقدرة القطر على الوفاء بالتزاماته ويعتبر مؤشرا للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية للقطر، كما يعتبر التقييم السيادي من عوامل جذب ورفع ثقة المستثمرين في مجمل البيئة الاستثمارية بالإضافة إلى تأهيل القطر للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية بكلفة تنافسية وتمكين القطر من طرح سندات الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق المالية العالمية.

وخلال عام 2005 استمرت اثنا عشرة دولة عربية في الحصول على تقييم سيادي في التقييم السيادي التجمعي الدولي الذي يصدر فصليا عن مؤسسة الفايينشال تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي لوكالات التصنيف الائتماني العالمية والتي تشمل:-

- ستاندرد أند بورز (أنشئت في عام 1941 وبدأت بتصنيف الأسواق الناشئة عام 1977 ولها 17 مكتبا في 13 دولة، وقد قومت 400 إصدار في 45 دولة من الأسواق الناشئة).
- موديز (أنشئت عام 1900 ولها 10 مكاتب عالمية وتعمل في 50 سوقا ناشئة وقومت أكثر من 350 جهة وتتعامل مع أكثر من 30 ألف طلب للمعلومات).
- مجموعة فيتش (تكونت في نهاية عام 2000 من اندماج 3 شركات ومقرها لندن ونيويورك ولها 40 مكتبا عالميا، وتقوم 1600 مؤسسة مالية و1000 شركة و70 دولة تقويما سياديا و1400 مؤسسة شبة حكومية وعامة).
- كابيتال انجيليجانس (أنشئت عام 1985 ومقرها قبرص وتغطي أساسا منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج واتجهت في وقت لاحق لتغطية أسواق ناشئة أخرى، قومت أكثر من 350 مؤسسة مالية في 39 سوقا ناشئا ولديها مكاتب في كل من هونج كونج والهند).
- وكالة ريتنغ أند انفستمنت أنفورميشن اليابانية (أنشئت عام 1998 من اندماج وكالتين يابانيتين) وقد أصدرت 3800 تقييم لإصدارات 1200 مؤسسة مالية منها 900 مؤسسة في اليابان، وتتفرد بتقديم خدمة تقييم قدرة سداد مطالبات التأمين.

ويوضح الجدول التالي تغطية وكالات التصنيف الائتماني العالمية للدول العربية

وكالات التصنيف الائتماني					الدولة
وكالة ريتنغ اليابانية	مجموعة فيتش	ستاندر أند بورز	موديز	كابيتال انتيليجانس	
	√	√	√	√	الأردن
			√	√	الإمارات
	√	√	√	√	البحرين
√	√	√	√	√	تونس
	√	√	√	√	السعودية
		√	√	√	سلطنة عُمان
	√	√	√	√	قطر
	√	√	√	√	الكويت
√	√	√	√	√	لبنان
	√	√	√	√	مصر
√		√	√	√	المغرب
				√	اليمن
3	8	10	11	12	المجموع

وبالرجوع إلى بيانات التقييم السيادي التجميعي الدولي يمكن توزيع تصنيف الدول العربية إلى:

- ثلاث دول عربية حصلت على تقييم سيادي بدرجة استثمارية عالية ومخاطر منخفضة جدا وقدرة سداد عالية تشمل الكويت، الإمارات وقطر (ارتفع تصنيف كل من الإمارات وقطر هذا العام).
- دولة عربية واحدة (السعودية) بدرجة استثمارية عالية ومخاطر منخفضة وقدرة سداد قوية.
- ثلاث دول عربية (البحرين، سلطنة عُمان وتونس) بدرجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة.
- ثلاث دول عربية (مصر، المغرب والأردن) بدرجة المضاربة ومخاطر متوسطة مع وجود بوادر لمخاطر السداد.

- دولتين عربييتين (لبنان واليمن) بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد.
(أنظر الملحق: جدول رقم 23).

وبخصوص تقويم المصارف والمؤسسات المالية والشركات في الدول العربية ذات التقويم السيادي قامت وكالات التصنيف الائتماني العالمية سابقة الذكر بتقويم 147 مصرفا ومؤسسة مالية وشركة في الدول العربية توزعت حسب الجدول التالي:-

الدولة	مصرف	مؤسسة مالية	شركة	الإجمالي
الإمارات	22	2		24
البحرين	17	2		19
الكويت	8	2	5	15
الأردن	14	1	1	16
تونس	14	1		15
مصر	11			11
السعودية	9	2	1	12
قطر	7	1	2	10
سلطنة عُمان	6		1	7
لبنان	8			8
المغرب	8			8
اليمن	2			2
المجموع	126	11	10	147

2.6 مؤشرات تقويم المخاطر القطرية

تواصل المؤسسة النهج الذي بدأته منذ العام 2001 بتعريف صانع القرار ورجال الأعمال والمستثمرين العرب بوضع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة الصادرة عن جهات دولية مشهود لها بالتميز، ونستعرض فيما يلي المؤشرات المرتبطة بوضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية ومن هذه المؤشرات:-

1.2.6 المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطي المؤشر 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية.

وتنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة.

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطرة مرتفعة جدا	0 - 49.5
درجة مخاطرة مرتفعة	50 - 59.5
درجة مخاطرة معتدلة	60 - 69.5
درجة مخاطرة منخفضة	70 - 79.5
درجة مخاطرة منخفضة جدا	80 - 100

وبحسب المؤشر فقد جاءت الدول العربية في نهاية عام 2005 كالآتي:-

الدول	درجة المخاطرة
الكويت، الإمارات، سلطنة عُمان، السعودية، البحرين، ليبيا.	منخفضة جدا (6 دول)
قطر، الجزائر، الأردن، المغرب، تونس	منخفضة (5 دول)
مصر، اليمن، سوريا	معتدلة (3 دول)
لبنان، السودان	مرتفعة (دولتان)
العراق، الصومال	مرتفعة جدا (دولتان)

وبمقارنة المؤشر ما بين ديسمبر 2005 وديسمبر 2004، يتبين أن دولتين عربيتين قد تغير موقعهما ضمن درجات المخاطرة، فتقدمت البحرين وليبيا من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة جدا بعد أن سجلت ليبيا ارتفاعا في الرصيد بمقدار 2.7 نقطة مئوية عن العام السابق في حين سجلت البحرين ارتفاعا بمقدار 1.2 نقطة مئوية عن العام السابق.

ويلاحظ أن عشر دول عربية سجلت تقدما ضمن مجموعاتها شملت العراق بمعدل 17.5 نقطة مئوية، الأردن 2.7 نقطة مئوية، اليمن 2.0 نقطة مئوية، السعودية والجزائر 1.8 نقطة مئوية لكل منها، الكويت وقطر نقطة مئوية واحدة لكل منهما، وكل من الإمارات وسلطنة عُمان والسودان بأقل من نقطة مئوية واحدة. بينما شهدت 6 دول عربية تراجعا ضمن مجموعاتها شملت الصومال بمعدل 27.5 نقطة مئوية، المغرب 3.8 نقطة مئوية، لبنان 1.3 نقطة مئوية وسوريا وتونس 1.0 نقطة مئوية واحدة لكل منها ومصر بأقل من نقطة مئوية واحدة.

2.2.6 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يصدر عن مجلة اليورومني مرتين سنويا، الأولى في عدد شهر آذار (مارس) والثانية في عدد شهر أيلول (سبتمبر) ويقيس المؤشر قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى تسعة مؤشرات فرعية ذات أوزان مختلفة وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والإيفاء بالتزامات القطر. ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية صنفت في مؤشر عام 2005 كالتالي:-

- ثلاث دول عربية ضمن مجموعة درجة المخاطرة المنخفضة (قطر، الإمارات، الكويت).
- خمس دول عربية ضمن مجموعة درجة المخاطرة المعتدلة (البحرين، السعودية، سلطنة عُمان، تونس والمغرب).
- عشر دول عربية ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة (مصر، الأردن، الجزائر، جيبوتي، لبنان، سوريا، اليمن، موريتانيا، السودان وليبيا).
- دولتان عربيتان ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة جدا (الصومال والعراق).

وبمقارنة المؤشر ما بين سبتمبر 2005 وسبتمبر 2004، سجلت تسع عشرة دولة عربية تراجعا في رصيدها ضمن مجموعاتها فانخفض رصيد كل من الأردن بمعدل 4.54 نقطة مئوية، العراق 4.25 نقطة مئوية، قطر 3.83 نقطة مئوية، لبنان 3.71 نقطة مئوية، اليمن 3.46 نقطة

مئوية، الجزائر 3.15 نقطة مئوية، البحرين 2.98 نقطة مئوية، سوريا 2.83 نقطة مئوية، سلطنة عُمان 2.37 نقطة مئوية، الكويت 2.31 نقطة مئوية، الصومال 2.14 نقطة مئوية، السعودية 2.1 نقطة مئوية، مصر 1.95 نقطة مئوية، المغرب 1.8 نقطة مئوية، ليبيا 1.55 نقطة مئوية، تونس 1.06 نقطة مئوية، وبأقل من نقطة مئوية واحدة في كل من السودان، الإمارات وجيبوتي. في حين سجلت دولة عربية واحدة تقدم ضمن مجموعتها هي موريتانيا بارتفاع رصيدها 1.74 نقطة مئوية.

3.2.6 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري:

تصدره مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ العام 1998 مرتين سنويا إحداهما في عدد آذار (مارس) والأخرى في عدد أيلول (سبتمبر) ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى، ويغطي المؤشر 173 دولة يدخل من ضمنها 20 دولة عربية. وصنفت الدول العربية في مؤشر عام 2005 كالتالي:

- ثلاث دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المنخفضة (الإمارات، الكويت وقطر)
- خمس دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المعتدلة (سلطنة عُمان، السعودية، البحرين، تونس والمغرب).
- سبع دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة (مصر، الجزائر، الأردن، ليبيا، اليمن، سوريا ولبنان).
- خمس دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة جدا (جيبوتي، موريتانيا، السودان، العراق والصومال).

وبمقارنة المؤشر ما بين سبتمبر 2005 وسبتمبر 2004 نلاحظ أن 5 دول عربية انتقلت من مجموعاتها، فتقدمت كل من قطر والإمارات والكويت من مجموعة درجة المخاطر المعتدلة إلى مجموعة درجة المخاطر المنخفضة بعد أن سجلت ارتفاعا في رصيدها بمعدل 3.5 نقطة مئوية و 2.6 نقطة مئوية و 2.5 نقطة مئوية على التوالي، كما انتقلت المغرب من مجموعة درجة المخاطر المرتفعة إلى درجة المخاطرة المعتدلة بعد أن سجلت زيادة في رصيدها بمعدل 2.5 نقطة مئوية في حين تراجعت جيبوتي من مجموعة درجة المخاطر المرتفعة إلى مجموعة درجة المخاطر المرتفعة جدا بعد أن سجلت انخفاضا برصيدها بمعدل 4.7 نقطة مئوية.

كما يلاحظ أن اثنتي عشرة دولة عربية قد سجلت تقدما في رصيدها بالمؤشر ضمن مجموعاتها شملت الجزائر بمعدل 7.3 نقطة مئوية، السعودية 5.3 نقطة مئوية، اليمن 4.9 نقطة مئوية، لبنان 3.7 نقطة مئوية، مصر 3.6 نقطة مئوية، البحرين والأردن 3.3 نقطة مئوية، لكل منها،

سلطنة عُمان 3.1 نقطة مئوية، سوريا 2.9 نقطة مئوية، ليبيا 2.8 نقطة مئوية، تونس 2.1 نقطة مئوية، والصومال 1.4 نقطة مئوية في حين سجلت ثلاث دول عربية تراجعاً في رصيدها ضمن مجموعاتها شملت العراق بمعدل تراجع 2.3 نقطة مئوية وموريتانيا 1.5 نقطة مئوية والسودان بأقل من نقطة مئوية واحدة.

4.2.6 مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية:

يقيس مؤشر وكالة دان أند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود ويضم المؤشر تقويماً لـ 122 دولة يدخل من ضمنها 17 دولة عربية وجاء تصنيف الدول العربية في الربع الأخير في عام 2005 كالتالي:

- دولة عربية واحدة ضمن درجة مخاطر منخفضة جداً (الإمارات).
- أربع دول عربية ضمن درجة مخاطر منخفضة (الكويت، قطر، تونس والمغرب).
- خمس دول عربية ضمن درجة مخاطر معتدلة (السعودية، البحرين، سلطنة عُمان، الأردن ومصر).
- دولة عربية واحدة ضمن درجة مخاطر محتملة (لبنان).
- ثلاث دول عربية ضمن درجة مخاطر مرتفعة (الجزائر، ليبيا، وسوريا).
- دولتان عربيتان ضمن درجة مخاطر مرتفعة جداً (السودان واليمن).
- دولة عربية واحدة ضمن أعلى درجات المخاطرة (العراق).

وبالمقارنة مع مؤشر عام 2004 فقد حافظت إحدى عشرة دولة عربية على التصنيف ذاته شملت (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السودان، العراق، سلطنة عُمان، الكويت، لبنان، ليبيا واليمن)، وسجلت أربع دول عربية تحسناً في تصنيفها فقد تقدمت الجزائر (من DB5d إلى DB5a) والسعودية (من DB3b إلى DB3a) وقطر (من DB2b إلى DB2a) ومصر (من DB3c إلى DB3b) وسجلت دولتان عربيتان تراجعاً طفيفاً في التصنيف هما سوريا (من DB5b إلى DB5c) والمغرب (من DB2c إلى DB2d).

5.2.6 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4، مجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B، C، D. ويغطي المؤشر 163 دولة من ضمنها

20 دولة عربية وقد صنفت الدول العربية في المؤشر كالتالي:

- تسع دول عربية (الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عُمان، قطر، الكويت، المغرب، الجزائر) ضمن مجموعة الدرجة الاستثمارية التي تتراوح من A2 إلى A4.
- ثماني دول عربية (الأردن، جيبوتي، سوريا، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا، اليمن) ضمن مجموعة الدول في درجة المضاربة B و C.
- ثلاث دول عربية (السودان، الصومال، العراق) ضمن درجة عالية من المضاربة D مما يعني أنه يتم التعامل معها كحالات منفصلة بموجب ما يطلبه القطر من خدمات الضمان.

وبمقارنة مؤشر عام 2005 مع مؤشر عام 2004 يتبين أن جميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر قد حافظت على تصنيفها السابق باستثناء الجزائر التي شهدت تحسنا ملحوظا حيث انتقلت من درجة المضاربة (B) إلى الدرجة الاستثمارية. (انظر ملحق: جدول رقم 24، وملحق (5/1) بشأن مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية).

3.6 مؤشرات دولية مختارة

1.3.6 مؤشر العولة

يصدر مؤشر العولة منذ عام 2001 عن مجلة السياسة الخارجية Foreign Affairs الأمريكية ومجموعة A.T. Kearney العالمية، ويعنى بقياس قدرة الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي. غطى مؤشر العولة لهذا العام 62 دولة منها 4 دول عربية وهو العدد ذاته لعام 2004، وتمثل هذه الدول ما نسبته 96% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، و85% من سكان العالم.

حافظت تونس على تصدرها للمؤشر عربيا وحلت في الترتيب 37 عالميا، تلتها المغرب واحتلت المرتبة 40، ثم السعودية والمرتبة 45 وأخيرا مصر بالمرتبة 59.

وبالمقارنة مع عام 2004 سجلت دولتان عربيتان تحسنا (المغرب ومصر)، بينما تراجع كل من تونس والسعودية (تراجعا طفيفا).

2.3.6 مؤشر التنافسية العالمي

يصدر مؤشر التنافسية العالمي سنويا منذ عام 1979، عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية

العالمية. يتكون مؤشر التنافسية من مؤشر النمو للتنافسية ومؤشر الأعمال للتنافسية. ويقاس المؤشر قدرة الاقتصادات العالمية على الاستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المديين المتوسط والطويل. غطى مؤشر النمو للتنافسية 117 دولة منها 9 دول عربية، مقارنة مع 104 دول عام 2004 منها سبع دول عربية. بينما غطى مؤشر الأعمال للتنافسية 116 دولة منها تسع دول عربية، مقارنة مع 103 دول، منها سبع دول عربية عام 2004.

تصدرت الإمارات مؤشر النمو للتنافسية عربيا وحلت في المرتبة 18 عالميا، تلتها قطر في المرتبة 19، الكويت المرتبة 33، البحرين المرتبة 37، وتونس بالمرتبة 40، في المراتب الخمس الأولى.

وبالمقارنة مع عام 2004، سجلت دولتان عربيتان تحسنا (تونس ومصر)، وتراجعت خمس دول عربية (الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر والمغرب) تراجعا نسبيا، فيما دخلت قطر والكويت المؤشر للمرة الأولى.

كما تصدرت الإمارات مؤشر الأعمال للتنافسية وحلت في المرتبة 33 عالميا، تلتها تونس بالمرتبة 35، الأردن في المرتبة 43، قطر في المرتبة 44 والكويت في المرتبة 47، في المراتب الخمس الأولى.

وبالمقارنة مع عام 2004 حافظت الأردن على ترتيبها للعام السابق بينما تراجعت ست دول عربية (الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، مصر، والمغرب)، فيما دخلت قطر والكويت المؤشر للمرة الأولى.

3.3.6 مؤشر التنمية البشرية

يصدر مؤشر التنمية البشرية منذ عام 1990، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم. وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية (الصحة والتعليم ومعدل دخل الفرد). غطى المؤشر لهذا العام 177 دولة، منها تسع عشرة دولة عربية، وهو العدد ذاته لعام 2004.

تصدرت قطر الدول العربية وحلت في الترتيب 40 عالميا، تلتها الإمارات بالمرتبة 41، البحرين في المرتبة 43، الكويت في المرتبة 44، ليبيا في المرتبة 58، سلطنة عُمان في المرتبة 71، السعودية في المرتبة 77، لبنان في المرتبة 81، تونس في المرتبة 89 والأردن في المرتبة 90 في المراتب العشر الأولى.

وبالمقارنة مع عام 2004 سجلت ثماني دول عربية تحسنا (قطر، الإمارات، سلطنة عُمان، تونس، الجزائر، مصر، المغرب وجيبوتي)، وتراجع وضع أربع دول عربية بشكل طفيف (البحرين، لبنان، السودان واليمن)، فيما حافظت سبع دول عربية على ترتيبها للعام السابق (الكويت، ليبيا، السعودية الأردن، فلسطين، سوريا وموريتانيا).

وقد توزعت الدول العربية الداخلة في المؤشر إلى الفئات التالية:

- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة: أربع دول عربية (قطر، الإمارات، البحرين و الكويت).
- دول ذات تنمية بشرية متوسطة: اثنتا عشرة دولة عربية (ليبيا، سلطنة عُمان، السعودية، لبنان، تونس، الأردن، فلسطين، الجزائر، سوريا، مصر، المغرب والسودان).
- دول ذات تنمية بشرية ضعيفة: ثلاث دول عربية (جيبوتي، اليمن وموريتانيا).

4.3.6 مؤشر سهولة أداء الأعمال

استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو مؤشر مركب يتكون من المؤشرات الفرعية العشر التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال. يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية. غطى المؤشر لهذا العام 155 دولة، منها ست عشرة دولة عربية، مقارنة مع 145 دولة، منها ثلاث عشرة دولة عربية لعام 2004.

تصدرت السعودية المؤشر عربيا وحلت في المرتبة 38 عالميا، تلتها الكويت بالمرتبة 47، سلطنة عُمان المرتبة 51، تونس المرتبة 58، الإمارات المرتبة 69، الأردن المرتبة 74، اليمن المرتبة 90 لبنان المرتبة 95، المغرب المرتبة 102 والعراق بالمرتبة 114، في المراتب العشر الأولى. ودخلت المؤشر للمرة الأولى ثلاث دول عربية (فلسطين، السودان والعراق).

5.3.6 مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا منذ 1995، عن معهد "هيرتاج فاوندیشن" وصحيفة "وول ستريت جورنال"، وهو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية ومسؤولي الاستثمار ورجال الأعمال ويستقطب اهتماما متزايدا من الدول العربية. غطى المؤشر لهذا العام 161 دولة منها سبع عشرة دولة عربية، مقارنة مع 155 دولة، منها سبع عشرة دولة عربية، لعام 2004.

حافظت البحرين على تصدرها المؤشر عربيًا وحلت في المرتبة 20 عالميًا، تلتها الإمارات بالمرتبة 48، الكويت المرتبة 54، الأردن المرتبة 58، سلطنة عُمان المرتبة 60، موريتانيا المرتبة 67، السعودية المرتبة 72، لبنان المرتبة 76، قطر المرتبة 81 وتونس بالمرتبة 83، في المراتب العشر الأولى.

وبالمقارنة مع عام 2004 سجلت ثلاث دول عربية تحسنا (السعودية، لبنان وليبيا)، وتراجعت بنسب متباينة 12 دولة عربية (الأردن، الإمارات، الكويت، سلطنة عُمان، قطر، تونس، المغرب، جيبوتي، مصر، الجزائر، اليمن وسوريا)، فيما حافظت كل من (البحرين وموريتانيا) على ترتيبيهما.

وقد توزعت الدول العربية الداخلة في المؤشر إلى الفئات التالية:

- دول ذات حرية اقتصادية كاملة: لا يوجد.
- دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة: سبع دول عربية (البحرين، الإمارات، الكويت، الأردن، سلطنة عُمان، موريتانيا والسعودية).
- دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة: تسع دول عربية (لبنان، قطر، تونس، المغرب، جيبوتي، مصر، الجزائر، اليمن وسوريا).
- دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة جدا: دولة عربية واحدة (ليبيا).

6.3.6 مؤشر الشفافية

يصدر مؤشر الشفافية سنويا منذ عام 1995، عن منظمة الشفافية الدولية **Transparency International**، التي تعرّف عدم الشفافية (الفساد) على انه ”استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة“، ويرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة.

غطى المؤشر لهذا العام 159 دولة منها تسع عشرة دولة عربية، مقارنة مع 146 دولة، منها ثماني عشرة دولة عربية، لعام 2004. تصدرت سلطنة عُمان المؤشر عربيًا وحلت في المرتبة 28 عالميًا، تلتها الإمارات والمرتبة 30، قطر والمرتبة 32، البحرين والمرتبة 36، الأردن والمرتبة 37، تونس والمرتبة 43، الكويت والمرتبة 45، و كل من السعودية، سوريا ومصر والمرتبة 70 في المراتب العشر الأولى.

وبالمقارنة مع عام 2004 سجلت ثماني دول عربية تحسنا (السعودية، سوريا، سلطنة عُمان، فلسطين، قطر، لبنان، مصر، واليمن)، وتراجعت ثماني دول عربية أخرى (الإمارات، البحرين،

تونس، السودان، العراق، الكويت، ليبيا، والمغرب)، فيما حافظت دولتان عربيتان على ترتيبيهما (الأردن والجزائر)، أما الصومال فدخلت المؤشر للمرة الأولى هذا العام.

وقد استحدث المؤشر هذا العام قائمتين تضم الأولى الدول العشر الأكثر شفافية، وتضم الأخرى الدول العشر الأقل شفافية، ولم تصنف أية دولة عربية ضمن أي من هاتين القائمتين.

7.3.6 مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال

يصدر مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال، سنويا عن معهد ميلكن الأمريكي "Milken Institute"، ويهدف بشكل أساسي إلى تقييم قدرة الشركات الجديدة والقائمة في الحصول على رأس المال لكون توافر التمويل عنصرا حيويا لدعم قطاع الأعمال المبادرة والرائدة. ويلقي المؤشر الضوء على الدول التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل وتحفيزها لتطوير البنية التحتية المالية اللازمة لدعم قطاع الأعمال المبادرة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

غطى المؤشر 121 دولة، منها 12 دولة عربية، وهو العدد ذاته لعام 2004.

حافظت السعودية على تصدرها المؤشر عربيا وحلت في المرتبة 33 عالميا، تلتها الكويت بالمرتبة 34، سلطنة عُمان والمرتبة 37، الإمارات والمرتبة 39، الأردن والمرتبة 42، لبنان والمرتبة 48، تونس والمرتبة 51، المغرب والمرتبة 59، سوريا والمرتبة 83 ومصر والمرتبة 92، في المراتب العشر الأولى.

وبالمقارنة مع عام 2004، سجلت ثماني دول عربية تحسنا (الأردن، الإمارات، تونس، السعودية، سوريا، سلطنة عُمان، الكويت، وموريتانيا)، فيما تراجع أربع دول عربية بنسب ضئيلة (لبنان، مصر، المغرب واليمن).

8.3.6 مؤشر القدرة على الإبداع

صدر للمرة الأولى هذا العام مؤشر القدرة على الإبداع، عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد). ويتكون المؤشر المركب من مؤشرين فرعيين بأوزان متساوية: مؤشر الأنشطة التقنية ومؤشر رأس المال البشري. غطى المؤشر 117 دولة، منها ست عشرة دولة عربية، وغطى عامي 1995 و 2001 لغرض مقارنة وتتبع مدى تطور القدرة الإبداعية للدول التي دخلت به.

تصدرت الأردن المؤشر عربيًا وحلت في المرتبة 40 عالميًا، تلتها لبنان والمرتبة 46، السعودية والمرتبة 55، مصر والمرتبة 56، الكويت والمرتبة 57، البحرين والمرتبة 61، قطر والمرتبة 66، تونس والمرتبة 72، الإمارات والمرتبة 76 و الجزائر والمرتبة 81 في المراتب العشر الأولى.

وبالمقارنة مع عام 1995 (وهو العام الذي اختير للمقارنة) سجلت سبع دول عربية تحسنا عام 2001 (الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، لبنان، مصر، واليمن)، فيما تراجع سبع دول عربية (الإمارات، البحرين، جيبوتي، قطر، الكويت، المغرب وموريتانيا)، أما السعودية وسلطنة عُمان فقد حافظتا على ترتيبيهما خلال هذه الفترة.

وقد توزعت الدول العربية بحسب قدراتها الإبداعية في المؤشر ضمن الفئات التالية:

- دول ذات قدرات إبداعية مرتفعة: لا يوجد .
 - دول ذات قدرات إبداعية متوسطة: تسع دول عربية (الأردن، لبنان، السعودية، مصر، الكويت، البحرين، قطر، تونس، والإمارات).
 - دول ذات قدرات إبداعية ضعيفة: سبع دول عربية (الجزائر، المغرب، سوريا، سلطنة عُمان، اليمن، موريتانيا، وجيبوتي).
- (انظر الملحق: جدول رقم 25)

4.6 وضع الدول العربية في قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) 2005

اصدر البنك الدولي وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي تقريره السنوي الثالث (أداء الأعمال لعام 2006 : توفير فرص العمل) وقد ركز التقرير والتقارير السابقة جل اهتمامها على الأنظمة والقوانين الحكومية والمؤسسات الحكومية التي تقوم بتنفيذ هذه الأنظمة والقوانين من خلال مجموعة من المؤشرات ذات الطبيعة الإدارية والتنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالمشاريع الاستثمارية وأنشطة القطاع الخاص، مع التركيز على المشاريع والأنشطة الصغيرة والمتوسطة الحجم وترصد هذه التقارير تنافسية الدول في الاستثمار من خلال مجموعة من المكونات ذات الطبيعة التنظيمية والقانونية والتي تؤثر بدرجة كبيرة على سهولة أداء الأعمال في القطر منذ بداية التأسيس القانوني لأنشطة ومشاريع القطاع الخاص وانتهاءً بتصفية أعمالها وذلك من خلال سبعة مكونات رئيسية عامة، بالإضافة الى ثلاثة مكونات جديدة أدخلت في تقرير بيئة أداء الأعمال 2006 وهي التعامل مع تراخيص البناء للاستثمار والتجارة عبر الحدود وتسديد الضرائب، ويمكن التقرير الدول من قياس مقدرتها التنافسية من خلال المقارنة مع دول أخرى وجذب انتباهها الى أماكن القصور والعمل على إصلاحها لتغدو أكثر تنافسية وأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية.

وقد استحدث في التقرير الثالث ترتيب جديد للدول عالمياً في مؤشر جديد أطلق عليه مؤشر "سهولة أداء الأعمال" والذي تحدثنا عنه سابقاً في المؤشرات الدولية المختارة.

وقد اثبت التقرير مدى أهميته من خلال الاهتمام الواسع للمخططين وواضعي السياسات في الدول التي يشملها التقرير، حيث طلبت حكومات تسع دول أن يشملها التقرير بالتحليل.

وندرج في الجداول من جدول 1/25 الى جدول 16/25 وضع كل دولة عربية في المكونات الفرعية لتقرير بيئة أداء الأعمال.

1.7 أهمية القطاع

أعلنت الأمم المتحدة أن عام 2005 هو "السنة الدولية للقروض الصغيرة"، وذلك بعد أن تنامت أهمية قطاع الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم عالمياً، وأصبح يحظى باهتمام متزايد من قبل الأطراف الحكومية والمؤسسات المالية والاقتصادية والمصارف والمنظمات الإقليمية والدولية لدعمه وتعزيز مقوماته بما يعكس الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه في إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتكوين الثروة وتبويج القاعدة الاقتصادية وتميز قدرتها على توليد فرص عمل جديدة وتنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتعميق الترابط في سلاسل الإنتاج والتوزيع والتسويق والخدمات اللوجستية وخلافه وتشجيع رواد الأعمال على المبادرة والإبداع لان الأفكار المبتكرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل عصب النمو الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الجهود المبذولة لاستقطاب رؤوس الأموال للمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم من مصادر محلية وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتفاوت تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بوجه عام ووفقاً لمصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (انكتاد)، تعرف الشركات الصغيرة بأنها الشركات التي يعمل بها من 20 إلى 100 فرد، والمتوسطة هي التي يعمل بها من 101 إلى 500 فرد. وقد قسم تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية إلى فئة الشركات الصغيرة وهي التي يعمل بها 100 عامل فأقل، وفئة الشركات المتوسطة التي يعمل بها أكثر من 100 عامل وأقل من 1000 عامل.

وقد يستند التعريف إلى حجم رأس المال، فالمشروع الصغير ذلك الذي يقل رأس ماله عن 5 ملايين دولار، بينما في دول أخرى يعتبر ذلك المبلغ رأس مال مشروع كبير. ففي الكويت مثلاً يصنف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يعمل به 50 عاملاً فأقل، ورأس ماله أقل من 250 ألف دينار كويتي، ويغطي كافة الأنشطة الخدمية والتجارية والصناعية والحرفية. تكمن أهمية قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في قدرته على المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية التالية:

- دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية.
- توفير فرص العمل.
- مضاعفة القيمة المضافة للنتاج المحلي للاقتصاد.

- تعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر.
- تكوين روابط أمامية وخلفية في الاقتصاد الوطني من خلال شبكات الإمداد والتوزيع والصيانة وغير ذلك حيث تتكامل فيما بينها وتزود المشاريع الكبيرة بالخدمات.
- تشجيع روح الابتكار والإبداع والاختراعات.
- جذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الأسواق.
- تطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية.
- تعزيز القدرة التنافسية للقطر.
- قدرته على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية (كلاسترز) التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الإنتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة من هذه الصناعات.

ومن جهة أخرى تتعدد المعوقات التي يواجهها قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والتي إن زادت عن قدرته على مواجهتها قد تؤثر سلبا على أدائه وتدفع بنشاطه لخطر التحول نحو القطاع غير الرسمي، وتتلخص هذه المعوقات بالآتي:

- صعوبة الحصول على التمويل أو عدم توافر مصادر التمويل خاصة لافتقار الضمانات اللازمة والنظر إليها على أنها مرتفعة المخاطرة الائتمانية.
- ارتفاع معدلات الفساد وانتشار الرشاوى وعدم إنفاذ القوانين.
- المبالغة في ضبط الأسواق أو فرض الرقابة الخانقة عليها.
- الافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية.
- عدم توافر معلومات السوق.
- عدم توافر أو انتظام إصدار البيانات والإحصائيات الرسمية اللازمة.
- تعدد أو غياب الأطراف الحكومية المعنية بالقطاع.
- ضعف أو قلة خبرة المهارات الإدارية والكفاءات الإنتاجية.
- تعمق الروتين والإجراءات الإدارية والبيروقراطية المعقدة لإنشاء شركة خاصة أو في إجراء المعاملات.
- ارتفاع تكلفة الإجراءات (مثلا في دولة ما قد يحتاج المشروع إلى 7 آلاف دولار لإنشائه ولكنه سيحتاج إلى 15 ألف دولار لتكلفة إجراءات تأسيسية ونحو 300 يوم لانجاز هذه الإجراءات).
- غياب قوانين حفظ حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات أو ارتفاع تكلفة تسجيلها.
- العامل النفسي لدى قطاع الشباب الذي يفضل أمان الوظيفة الحكومية على مخاطرة العمل الحر.

ويعتمد نجاح قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة على إيجاد بيئة إيجابية لتأسيس وتشغيل هذه المنشآت، والتي تستند إلى عدة عناصر، أهمها:

- استقرار الاقتصاد الكلي المستند إلى مبادئ حرية السوق.
- وجود برامج للدعم الحكومي وسياسات حكومية مساندة وشفافة.
- وجود إستراتيجية وطنية متكاملة ومحددة لتطوير القطاع في إطار أولويات القطر.
- تعزيز التنسيق بين الأطراف الحكومية المعنية من وزارات ومؤسسات.
- مواءمة النظام التشريعي والقانوني.
- سيادة سلطة القانون.
- وجود نظام ملائم لفض المنازعات التجارية والاستثمارية.
- تبسيط الإجراءات والمعايير المحاسبية وتناسق قواعد الاستثمار.
- توافر الموارد المالية وإتاحة السبل لتخفيف أعباء المخاطرة على رجال الأعمال في هذا القطاع سواء اقترضوا أو استخدموا أموالهم الخاصة.
- توافر الدعم الفني والخدمات الاستشارية وفرص التدريب وحاضنات الأعمال وهيئات مختصة بدعم القطاع.
- توافر التسهيلات والإعانات والتخفيضات والإعفاءات الضريبية.
- توافر الموارد البشرية المؤهلة.
- الدخول في شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص.
- تعزيز دور القطاع الخاص في توفير التمويل والموارد وفرص التدريب.
- تكوين شبكات التعاون محليا ومع الأطراف الدولية والمنظمات غير الحكومية لدعم هذا القطاع.
- الاهتمام بتطوير مناهج التعليم ومخرجات النظام التعليمي.
- تعميق قيمة المعرفة وتكوين ثقافة المبادرة والتعلم المستمر وتشجيع الابتكار وتوليد الأفكار.

ووفق تقديرات البنك الدولي يساهم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة بحوالي 46 % من الناتج المحلي العالمي، ويستحوذ على نحو 35 % من الصناعات اليدوية على الصعيد العالمي، كما باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل نحو 80 % من حجم المشروعات العالمية.

وأشاد تقرير صدر عن (انكتاد)، وتعاونت معها في إطلاقه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) بالدور الريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من واقع مسح ميداني ودراسة حالات معينة تمت ما بعد الأزمة المالية الآسيوية في سبع دول آسيوية (اليابان، ماينمار، الفلبين، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان/الصين، وفيتنام)، والتي شكل هذا القطاع

فيها نحو 95 % أو أكثر من إجمالي الشركات العاملة فيها، وما بين 40 % إلى 80 % من القوى العاملة، وما بين 30 % إلى 60 % من حجم ناتجها المحلي الإجمالي بالمعدل⁽¹⁾. واستقطبت استثمارات أجنبية مباشرة (ما دون المليون دولار) من 15-20 % في ماينمار وفيتنام إلى ما يزيد على 60 % في الفلبين. وأشار التقرير إلى امكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رفع حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأكثر من 10 % من إجمالي حصة منطقة آسيا من هذه الاستثمارات، وأن بإمكانها استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية والدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء أجانب، مما قد يساهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الإنتاجية الناشئة في القطر.

كما دخلت قضية العمل في عصر العولمة الاقتصادية مرحلة جديدة، وأصبحت تعتبر بشكل أكبر قضية جوهرية تتطلب حلولاً تواكب التطورات المستجدة، وتنامي دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف ومكافحة البطالة. وبالنسبة للدول العربية، يزداد التحدي على جبهتين الأولى لمكافحة البطالة المرتفعة التي تقدر منظمة العمل العربية معدلاتها بنحو 24 %، وترتفع التقديرات في بعض الدول إلى 32 %، والجبهة الثانية مقابلة احتياجات الدول العربية باستحداث 100 مليون فرصة عمل فيها خلال العشرين سنة القادمة.

وللدلالة على أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فإنه في مصر مثلاً يشكل حوالي 99 % من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية، ويساهم بحوالي 80 % من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالي ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي، أما في الكويت، فيشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يقارب 90 % من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45 % من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن 1 %، وفي لبنان تشكل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم أكثر من 95 % من إجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90 % من الوظائف. وفي دولة الإمارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3 % من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62 % من القوة العاملة، وتساهم بحوالي 75 % من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

⁽¹⁾ UNCTAD, The Handbook on FDI by SMEs: Lessons Learnt from Asia, 1998.

2.7 الجهود القطرية

1.2.7 بيانات عام 2005

شهد عام 2005 اهتماما متناميا في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة على صعيد الدول العربية، التي وضعت أسسا أكثر عمقا لتعزيز انطلاقتها بشكل أكبر في السنوات القادمة. ويتبين مدى أهمية هذا القطاع من حجم مساهمته في إقتصادات هذه الدول وفي ناتجها المحلي الإجمالي. ويلخص الجدول التالي البيانات المتضمنة في ردود 5 أقطار عربية من أصل 21 دولة عربية أعضاء تمت مخاطبتها:

اليمن	السعودية	فلسطين	تونس	الجزائر	عام 2005	
35,774	31,034	74,398	121,431	329,338	عدد المؤسسات العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1
65,812	-	183,143	571,299	865,932	عدد الأشخاص العاملين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
4,659,556	610,503	150,000	-	* 15,700	قيمة الاستثمارات في هذا القطاع (مليون دولار)	3
% 96	% 25	% 56	-	% 77	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	4
-	% 8	% 52.2	-	-	المساهمة في الصادرات (%)	5

* بيانات عام 2004

2.2.7 التوزيع القطاعي

أما لجهة التوزيع القطاعي لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فوفق البيانات الواردة (من 4 دول عربية) بشأن القطاعات أو (الصناعات) التي تنشط بها مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، تتركز هذه المؤسسات في قطاع الخدمات تليه القطاعات الأخرى.

بالنسبة للجزائر بلغت نسبة المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات 44 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري 33 %، وتتوزع المؤسسات المتبقية على قطاعات الصناعة، 23 % منها الصناعات الغذائية والنسيج والجلود والكيمائيات والكهرباء والحديد والالكترونيات وغيرها.

وفي تونس تتركز مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات 70 %، يليه قطاع الصناعات 22 % منها صناعات المنسوجات والألبسة والجلود والصناعات الغذائية، ثم قطاع التشييد والبناء 6.4 % وأخيرا قطاع الزراعة والصيد 1.5 %.

وكذلك في السعودية، تتركز مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات 70.7 % ثم قطاع التشييد والبناء 26.2 %، وتتوزع المؤسسات المتبقية على قطاعات الصناعة والتعدين والزراعة والصيد والغابات بنسب تتراوح ما بين 2.5 % إلى 0.2 %.

أما في اليمن، فتتركز مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات 90 %، يليه قطاع الخدمات 8.7 % والتعدين 1.3 %، ويبين الجدول التالي تفاصيل ذلك.

اليمن	السعودية	تونس	الجزائر	القطاع	
-	% 0.2	% 1.5	-	الزراعة والصيد والغابات	1
% 1.3	% 0.4	-		التعدين (نفط ومعادن ومناجم)	
% 90	% 2.5	% 22.4	% 23	الصناعات منها:	2
53.6 % للقطاع		19.6 % للقطاع	% 6	الصناعات الغذائية	
13.4 % للقطاع		24.9 % للقطاع	% 17 *	صناعات النسيج والألبسة والجلود	
-	% 26.2	% 6.4	% 33	التشييد والبناء	3
% 8.7	% 70.7	% 69.7	% 44	الخدمات منها:	4
	% 18.1 للقطاع	% 4.3 للقطاع	% 9 للقطاع	النقل والمواصلات	
		% 3.5 للقطاع	% 6 للقطاع	السياحة	
% 8.7 للقطاع *	% 81 للقطاع *	% 43.5 للقطاع *	% 29 للقطاع *	التجارة وخدمات أخرى	
% 100	% 100	% 100	% 100		

* تدخل بها قطاعات فرعية أخرى
لم تتوافر بيانات من فلسطين

3.2.7 المبادرات القطرية

أما لجهة المبادرات القطرية الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فوفق البيانات الواردة بشأنها (من 4 دول عربية)، فقد شهدت الجزائر خلال العام إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمتابعة برامج تأهيل هذه المؤسسات وتقديم خدمات الاستشارة والدراسات وتنسيق النشاطات ومتابعتها مع الأطراف الأخرى (مراكز التسهيل والحاضنات التي تدعى المشاتل). علما بأنه يحكم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الجزائر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2001، وقد ألحق قطاع الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسست وزارة معنية بها وينظر في تأسيس مجلس وطني استشاري للغرض ذاته. وواصلت الحكومة الجزائرية جهودها خلال العام

لترقية المحيط الذي تنشط به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة لتسهيل فرص التمويل من خلال صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برأس مال 30 مليار دينار جزائري، وصندوق رأس المال المخاطر بقيمة 3.5 مليار دينار، وصندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تأسس في مارس 2004)، أما لجهة تبسيط الإجراءات الإدارية فقد أنشأت الحكومة مراكز لتسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم خدمات الدعم والتوجيه والإعلام، وقامت بإنشاء حاضنات للأعمال (مشاتل) في المناطق الصناعية الرئيسية لاستقبال وتدريب حاملي أفكار المشاريع ومساندتهم لتنفيذها على أرض الواقع، كما تم إنشاء 48 مديرية ولأئية للعب دور المنشط والمتابع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ستستفيد من برنامج تأهيل حكومي سينفق منه بمعدل مليار دينار سنويا حتى عام 2017. وقد ركزت الجزائر على تعزيز قطاع المناولة والشراكة لأهميته في تعزيز الكفاءة الإنتاجية والترابطات الأفقية والرأسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومع الشركاء الأجانب. وعززت الجزائر خلال العام سعيها لبناء نظام معلومات اقتصادي وإحصائي فعال لتوفير المعلومات اللازمة، كما عززت تعاونها مع أطراف دولية مثل برنامج "ميدا" المدرج في إطار التعاون الأورو متوسطي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي (في إطلاق باروميتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، وكذلك من خلال التعاون الثنائي مع دول لها تجارب ناجحة مثل ألمانيا وكندا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وماليزيا وتركيا واندونيسيا. وعمدت الحكومة إلى وضع خطة عمل لترقية الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقامة شبكات ربط وعلاقات شراكة متواصلة مع مراكز البحث والمراكز الجامعية.

وبالنسبة إلى تونس، وفق البيانات الواردة، على صعيد توفير مصادر التمويل فقد شهد العام إنشاء بنك مختص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وياشر مهامه منذ مارس 2005، ورفع البنك التونسي للتضامن سقف القروض لأصحاب المشاريع من حاملي الشهادات العليا إلى 50 ألف دينار تونسي. ولجهة تطوير البيئة التشريعية المؤثرة على هذا القطاع، تم خلال العام إصدار القانون المتعلق بإحداث صناديق للمساعدة على الانطلاق بغرض دعم الأموال الذاتية للمشاريع المجددة قبل انطلاقها الفعلي، وكذلك إصدار القانون الخاص بإنشاء الصناديق المشتركة لتوظيفها في رأس المال المخاطر، وإصدار قرار بتوسيع مجالات تدخل نظام ضمان القروض المسندة للمؤسسات المتوسطة في الصناعة والخدمات ليشمل أيضا المؤسسات الصغيرة، ومراجعة قانون مؤسسات الإقراض لدعم توجهها لتيسير الشروط والإجراءات الخاصة بأجال منح القروض وصرفها، وإعداد مشروع قانون لإنشاء المراكز الفنية للابتكار والتجديد والإحاطة وانجاز خريطة للصناعات التقليدية، وإعداد دراسة لتطوير شراكات بين الجامعات ومراكز البحوث مع قطاعات الإنتاج. وتواصل خلال العام العمل بالبرنامج الوطني لتحديث الصناعة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإرساء نظم الجودة وفق المواصفات العالمية. كما تم منح حوافز إضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شكل منح

للاستثمارات غير المادية والاستثمارات التكنولوجية. ودخلت تونس في اتفاقية تعاون مع البنك الدولي لدراسة قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

وبالنسبة للسعودية، فوفقاً للمعلومات الواردة، تم إطلاق صندوق المؤتية لإقراض مشاريع الشباب، وأطلق برنامج لدعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومعالجة المعوقات التي تؤثر عليها في إطار صندوق التنمية الصناعية السعودي، باسم برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة برأسمال 200 مليون ريال (نحو 53 مليون دولار أمريكي)، بمساهمة مشتركة بين وزارة المالية السعودية وعشرة مصارف محلية، ويدعم بنك التسليف السعودي تمويل الأنشطة الحرفية والمهنية. كما اقترحت لجان الغرف إنشاء مركز التكامل الصناعي (تحت التأسيس)، ويقدم مركز تنمية المنشآت الصغيرة التابع للمؤسسة العامة للتعليم الفني، مجالات متعددة للدعم والتدريب. وقد ابرم مركز تطوير المنشآت الصغيرة في مجلس الغرف السعودية ومركز جدة عدة اتفاقيات تعاون ودعم مع منظمات دولية منها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو). ولجهة تعزيز القدرة على الابتكار، قامت مؤسسة الملك عبد العزيز لرعاية المهنيين بإنشاء حاضنة تقنية بالتعاون مع الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وبرزت عدة مبادرات من القطاع الخاص السعودي لدعم هذا القطاع المتمثلة في برامج دعم المجتمع التي أصبحت أكثر نشاطاً وتأثيراً في دعم المشاريع الصغيرة مثل صندوق عبد اللطيف جميل لدعم المشاريع الصغيرة الذي قدم حتى أغسطس من عام 2005 دعماً لنحو 101 مشروع وخلق فرص عمل بلغت 157 فرصة، كما بلغت قيمة إجمالي القروض 2.2 مليون ريال. كما قدم البنك الأهلي التجاري برنامجاً خاصاً به. إضافة إلى ذلك، أنشئ في إطار غرفة تجارة وصناعة جدة، صندوق لدعم المؤسسات الصغيرة برأسمال 100 مليون ريال سعودي من قبل رجال الأعمال والمصارف في جدة.

وفي اليمن، تقدم البنوك التجارية فرصاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بعضها يعتمد على التمويل الذاتي. وتلقى المشاريع الصغيرة والمتوسطة رعاية خاصة ودعمًا حكومياً من خلال تقديم الإعفاءات والتسهيلات لهذا القطاع، ودخلت اليمن في اتفاقيات تعاون مع البنك الدولي والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني ومنظمات الأمم المتحدة.

4.2.7 مبادرات قطرية أخرى

يستدل من متابعة المستجدات خلال عام 2005 محور التقرير، أنه، إضافة لما سبق، فقد تعددت المبادرات القطرية الخاصة بدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)⁽²⁾، على عدة أصعدة شملت الآتي:

(2) رصدت المعلومات في هذا القسم من المواقع الشبكية الاخبارية والصحف المحلية والعربية والمهاجرة.

على صعيد توفير مصادر التمويل وتعزيز العلاقة مع المصارف لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة خلال العام.

■ في مصر، وفي إطار استراتيجيتها التي ترمي إلى تعزيز قدرات القطاع الإنتاجية والتنافسية، وسعت دائرة إقراض الشباب من صندوق التنمية المحلية برفعها إلى نحو 15 مليون جنيه للمشروعات الصغيرة مع رفع مستواها إلى 20 ألف جنيه وأتاحت المجال للشباب والمرأة على حد سواء، للاستفادة من مميزات نظام القروض الصغيرة، وقد مول الصندوق نحو 3246 مشروعاً للمرأة الريفية شكلت 50 % من إجمالي المشاريع الممولة، وتثبيت العمل بمعايير شفافة لتقييم اعتماد المشاريع تستند إلى مدى قدرتها على توليد العمالة وعلى الإفادة من الخامات المحلية وإمكانات الترابط مع المشروعات المحلية الأخرى والحفاظ على البيئة. وفي السياق ذاته اعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية برنامجاً لزيادة خدمات القطاع المصرفي التمويلية الموجهة لهذا القطاع الذي كان يعتمد على موارد ائتمانية غير رسمية وآليات ادخار محددة. ومن جهة أخرى، استفادت نحو مليون أسرة مصرية من مشروع القروض في قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خلال الفترة 2000 - 2005 بقيمة مليار جنيه (نحو 179 مليون دولار)، والذي يدخل في صميم برنامج محاربة الفقر. وأعلنت الحكومة في شهر تشرين الأول (أكتوبر) من العام عن تأسيسها لأول جهاز لإقراض المشاريع متناهية الصغر برأس مال 100 مليون جنيه مستهدفاً توفير 50 ألف فرصة عمل وكذلك تسويق منتجات هذه المشاريع، على أن يبدأ عمله في مطلع عام 2006. وتقدم أحد كبار رجال الأعمال المصريين خلال العام باقتراح للحكومة المصرية ممثلة بوزارة الاستثمار بإنشاء مصرف خاص بالإقراض للمشاريع الصغيرة من غير اشتراط ضمانات كبيرة وبرأس مال 500 مليون جنيه ممول بالكامل من القطاع الخاص المصري. وقررت عدة بنوك مصرية منها البنك الأهلي المصري فتح خطوط ائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتيح قروضا ميسرة وحزمة متكاملة مجانية من الخدمات (مثل دراسات الجدوى)، ومنها ما سيوجه لتمويل مشاريع مشتركة مصرية - أجنبية بالتعاون مع الطرف الأجنبي المعني. كما تقوم شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتوفير ضمان للشركات المستهدفة يصل إلى 50 % من أصل مبلغ القرض بحد أقصى مليوني جنيه على أن يكون القرض لأغراض تمويل الاحتياجات الرأسمالية للمشروع، ويمكن أن يتضمن تمويل رأس المال العامل حتى 30 % من قيمة القرض.

■ وفي سلطنة عُمان، تضافرت جهود القطاعين العام والخاص في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ سبق أن أنشئ "بنك التنمية العُماني" بمبادرة حكومية، فيما تم إنشاء "صندوق تنمية مشروعات الشباب" بمبادرة من القطاع الخاص كشركة استثمارية متخصصة، وقدم البنك قروضا ميسرة لهذا القطاع بمساندة من برنامج المنح المالية التابع لوزارة التجارة.

وفي سوريا، وقعت هيئة مكافحة البطالة مع المصرف الصناعي السوري في إطار برنامج لتمتية المشروعات الصغيرة، اتفاق إطار قيمته مليار ليرة (نحو 20 مليون دولار) لتمويل نحو 2000 مشروع صغير يوفر 4 آلاف فرصة عمل جديدة، وقد سبقه 9 اتفاقات بقيمة 4 مليارات ليرة نفذ منها مشاريع بقيمة تقارب نحو 2.5 مليار ليرة. وأعلنت الهيئة أنها ستحدث مراكز خدمة المنشآت الصغيرة لتكون بمنزلة النافذة الموحدة لتخليص معاملات المشاريع الصغيرة وتخفيض المدة التي تستغرقها الإجراءات. كما أنها ستطلق مشروع حاضنات الأعمال وتستفيد من 22 مركزاً للتمتية الريفية قائمة فعلاً. ومن جهة أخرى، قدم الأمير الوليد بن طلال تبرعا بمبلغ 300 ألف دولار لدعم مشروع "بداية" في سوريا لدعم فئة الشباب التي تحمل أفكارا مبتكرة لمشاريع جديدة لتوفير قروض ميسرة لهم كدعم فني وإرشادي بهدف رفع مستوى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة.

وفي لبنان، عززت شركة "كفالات" التي تأسست عام 1999 بمساهمة من عدد من المصارف التجارية اللبنانية والبنك المركزي اللبناني، دورها في تقديم الضمان للقروض الميسرة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة سواء القائمة أو الناشئة ذات المبادرات المبدعة مع اشتراط أن تكون دراسة المشروع ذات جدوى مالية وفنية، ولكن من غير اشتراط أي ضمان لمنح القروض التي تمنح فترة سماح لمدة سنة، وفترة سداد لمدة تتراوح بين 5-7 سنوات مع ضمان القرض بنسبة تتراوح بين 85% إلى 90%. وتقدم الشركة قروضا في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحة والتكنولوجيا والحرف.

على صعيد مبادرات الدعم الحكومي لهذا القطاع.

قامت الهيئة العامة للاستثمار في الكويت بإنشاء "الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة" في عام 1998، وبعدها قامت الشركة بإنشاء "صندوق الاستثمار الوطني" بمحفظة 100 مليون دولار لتأسيس المشروعات الصغيرة وتمويلها، وقد خصصت الدولة ما مجمله 250 مليون دولار لتوفير موارد مالية لدعم هذا القطاع. وأطلق برنامج إعادة هيكلة القوة العاملة مشروعا لإنشاء صندوق المشروعات الصغيرة.

رصدت الحكومة المصرية نحو 10 مليارات جنيه للسنوات الست القادمة لدعم هذا القطاع بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي يقدم دعما أيضا لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما ساند إقامة أول مجمع متكامل لخدمات المنشآت الصغيرة يعمل بنظام الشباك الواحد بتكلفة 35 مليون جنيه بالإسكندرية، سيعمل على اختصار إجراءات التشغيل لأقل من أسبوع بدلا من عدة أشهر، كما كان في السابق، وسيؤسس مركزاً آخر مماثلا على مستوى القطر.

رصدت الحكومة السورية خلال الخطة الخمسية المقبلة التي اعتمدت عام 2005 نحو 105 مليارات ليرة سورية لإصلاح القطاع الصناعي العام وحل مشكلاته التي منها فائض

اليد العاملة وتقدم المعدات وضعف جودة المنتجات والمواصفات ونقص التجهيزات، وتعزيز دور القطاع الصناعي الخاص الذي يستند إلى الدور المتميز للصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي يتوقع أن تحقق طفرة ملحوظة خلال السنوات القليلة القادمة مع تنامي روح المبادرة والإبداع المحلية.

■ أسست البحرين "منطقة البحرين للاستثمار" قرب مدينة الحد لاستقبال وتأسيس الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، ويقدم بنك التنمية البحريني تمويلا ميسرا كما تقدم الحكومة البحرينية العديد من التسهيلات لتشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي في هذه المنطقة وغيرها.

■ أعلن في السعودية في نهاية العام عن البدء في التطبيق الإلزامي لنظام التأمين الصحي التعاوني على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم التي يعمل بها 100 عامل فأكثر بدءا من مطلع العام 2006، بعد الانتهاء من المرحلة الثانية من هذا المشروع الذي شمل في مرحلته الأولى الشركات الكبرى التي يعمل بها أكثر من 500 عامل، وستشمل المرحلة الثالثة والأخيرة خدم المنازل والسائقين.

■ تأسست خلال العام وحدة دعم قطاع الاعمال الصغيرة والمتوسطة في وزارة التجارة والصناعة اللبنانية بدعم من الاتحاد الاوروبي، وسيتم عملها من خلال منهج برنامج متكامل لتطوير المؤسسات بالعمل على صياغة التشريعات القانونية الوطنية المواثية لقطاع الاعمال الصغيرة والمتوسطة، تنمية خدمات الاعمال وتسهيل الوصول الى مصادر التمويل المختلفة. وقد وفر الاتحاد الاوروبي خبراء لتعزيز الموارد البشرية الوطنية في المجالات المذكورة. كما تعتمز الوحدة انشاء مراكز لتطوير الاعمال وحاضنات للشركات الناشئة في مناطق عدة من لبنان. ويتواجد ممثلون عن القطاع الخاص في اللجنة الاستشارية ولجنة التسيير اللتان تختصان بأعمال الوحدة وتحديد القطاعات ذات الاولوية.

■ أسس في اليمن صندوق لتمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمحافظة عدن لتقديم قروض ميسرة لدعم فتح مشاريع صغيرة لمكافحة البطالة والفقر تشمل إقامة مشاريع وورش حرفية وتجارة جملة وتجزئة.

على صعيد الدعم الفني.

■ قامت خلال العام عدة غرف للتجارة والصناعة العربية (منها غرف السعودية، الأردن والكويت وسلطنة عُمان) بتأهيل وتدريب الشباب لإدارة المشاريع الصغيرة، من خلال تقديم العديد من البرامج وتنظيم دورات تدريبية خاصة في مجالي التسويق والبحث والتطوير وإنشاء حاضنات الأعمال الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (غرفة تجارة وصناعة

المنطقة الشرقية في السعودية). وإطلاق برامج لدعم ”المستثمر الصغير“ بالتعاون مع المصارف المحلية.

■ تعاون برنامج إعادة هيكلة القوة العاملة في الكويت مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر في إعداد دراسة لدعم المشروعات الصغيرة وكذلك تلقي دعم فني من البنك الإسلامي للتنمية منذ ثلاث سنوات لتمويل إنجاز أربع دراسات لإنشاء صندوق لدعم العمالة الوطنية ودعم المشروعات الصغيرة وبدائل التمويل وآليات التأمين والاستثمار في المشروعات الصغيرة وشبكة الحاضنات، وبرزت فكرة إنشاء مركز إقليمي في الكويت لخدمة المشروعات الصغيرة في كافة دول الخليج العربية.

■ في إطار برنامج للدعم الفني تديره منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) قامت 15 شركة بحرينية بدراسة تجربة أسبانيا في المرونة الإنتاجية في قطاع المناولة والشراكة الصناعية وذلك لكونها من التجارب العالمية الناجحة والتميزة بوجود 20 ألف شركة للمناولة فيها، يعمل بها 250 ألف شخص وتشكل 10 % من الناتج الصناعي لأسبانيا.

■ وفي مصر، تم في تموز (يوليو) 2005 توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة والصناعة المصرية واتحاد الصناعات المصرية ومركز حاضنات التكنولوجيا في ماليزيا للتعاون بين الطرفين لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر مستفيدين من خبرة ماليزيا في ذلك، خاصة في مجال التكنولوجيا الصناعية وتأسيس المشروعات المشتركة. وقد تأسست الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال التكنولوجية وتضم نحو 26 حاضنة موزعة على مختلف المحافظات. كما أعلن خلال العام عن إنشاء مجمع متكامل، ليكون مقراً للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مقره في القرية الذكية، وستستفيد هذه الشركات من ترتيبات التأجير التمويلي بقيمة 31 مليون جنيه للمباني التي ستتحول ملكيتها للدولة بعد 10 سنوات.

■ تأكيداً للأهمية المتزايدة لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وضعت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار خلال عام 2005 برنامجاً لضمان الاستثمارات في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة أمنت من خلاله تسهيل الإجراءات والترتيبات الأخرى لدعم هذا القطاع في الدول النامية لتعزيز نموها الاقتصادي المستدام.

في إطار التشبيك والعلاقات مع الأطراف الأخرى.

■ وضعت الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة أسساً للتعاون مع جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لإنشاء حاضنة للأعمال لدعم قدرة رجال

الأعمال المبادرين في قيادة وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويقوم برنامج إعادة هيكلة القوة العاملة بدور المنسق بين الجهات المختلفة.

■ قدمت مؤسسة سنابل "شبكة التمويل الاصغر للبلدان العربية" برعاية الأمم المتحدة ومجموعة سبتي غروب الأمريكية في لبنان، 30 جائزة مالية لعام 2005 ضمن برنامج "الجائزة العالمية لأصحاب المشاريع الصغرى" لدعم جهود محاربة الفقر من خلال تعزيز إنشاء المشاريع الصغيرة. وقد استفادت من شراكات سنابل في تطبيق هذا البرنامج عدة دول عربية إلى جانب لبنان، شملت الأردن ومصر والمغرب.

■ ينسق الاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة، الذي تأسس عام 2004، مع عدة أطراف منها الرابطة الدولية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومجلس سيدات الأعمال العرب، لتبادل الخبرات والتنسيق بشأن مبادرات دعم هذا القطاع.

كما شهد العام عقد العديد من الفعاليات الخاصة بالنهوض بقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

■ في العاصمة الأردنية عمان، عقدت الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية مؤتمرها السنوي الثاني عشر في شهر حزيران (يونيو) تحت شعار "دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" الذي عكس تنامي أهمية هذا القطاع لدعم النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة والفقر، وقد بحث المؤتمر التحديات التي يواجهها القطاع وكيفية معالجتها ودور المصارف المركزية والتجارية والمتخصصة والإسلامية والشركات المالية والاستثمارية والمؤسسات الدولية في تمويل هذه المشروعات، وكذلك دور شركات ومؤسسات ضمان الائتمان المصرفي والتأمين وإعادة التأمين لدعم فرص التمويل وخفض تكاليف التمويل وأسعار الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم دور المرأة وتنمية ثقافة العمل الحر المبادر والمنافسة. وقد شارك في المؤتمر مجموعة من وزراء المالية والاقتصاد والتجارة والاستثمار ومحافظو البنوك المركزية وسلطات النقد ومكاتب المحاسبة والاستشارات وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة وعدد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية مثل مؤسسة التمويل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) واتحاد المصارف الأمريكية.

■ وفي ليبيا، عقدت في شهر آب (أغسطس) ندوة "تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" بتنظيم من اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية تحت شعار "نحو مستقبل أفضل"، بحثت خلالها الإستراتيجيات والسياسات التي تؤثر على نمو هذا القطاع ودوره في توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.

وفي لبنان، عقد في شهر سبتمبر مؤتمر "تأمين بيئة ملائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة" بتنظيم من وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية وأطراف محلية أخرى، والذي استعرض عدة مبادرات لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء مشاريع الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتفعيل الاقتصاد الوطني. كما شهد الشهر ذاته انعقاد "الندوة القومية المشتركة حول تشجيع إقامة المشاريع الصغرى والنهوض بالصناعات الريفية لزيادة فرص العمل"، بتنظيم من منظمة العمل العربية وجمعية الصناعيين اللبنانيين، وخرجت بعدة توصيات لمكافحة البطالة ولتوفير الآليات المناسبة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير قروض بفوائد منخفضة والدعوة لإقامة مؤسسات عامة أو خاصة تساهم في ضمان مخاطر هذه المشاريع.

وفي الكويت قامت شركة الامتيازات الخليجية بعقد مؤتمر إقليمي في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام بالتعاون مع الاتحاد الدولي للفرانشيز وأطراف محلية، تناولت عدة تجارب محلية ناجحة في الامتياز التجاري وتجارب دولية من ألمانيا والولايات المتحدة، والمبادرات المحلية المتوافرة لتشجيع قطاع العمل الحر المبادر في دول الخليج العربية. كما عقد في الشهر ذاته "المنتدى الأول للمبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة" في غرفة تجارة وصناعة الكويت بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، استعرضت خلاله تجارب عربية من مصر والإمارات والبحرين وتجارب محلية وتجارب عالمية لتطوير المشاريع الصغيرة. وعقدت في شهر كانون الأول (ديسمبر) ورشة عمل تحت عنوان "كيف تستثمر أو تبدأ مشروعاً صغيراً"، على هامش مؤتمر الحكومة الالكترونية، بتنظيم من برنامج إعادة هيكلة القوة العاملة. وشهد الشهر ذاته انعقاد المؤتمر الخامس للمشروعات الصغيرة الذي تنظمه الهيئة العامة للتعليم التطبيقي تحت شعار "المشروعات الصغيرة دعم وتمتية"، في إطار تنامي القناعة بأهمية قطاع الامتيازات التجارية "الفرانشيز" في مجال تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة المطالبة بمواءمة التشريعات القائمة الخاصة بنظام عقود الامتياز التجاري، واستعراض دور حاضنة الشويخ الصناعية وأهمية توفير البيئة الداعمة فنيا وإداريا لأصحاب المشاريع الصغيرة.

وفي السعودية عقد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) في مدينة الخبر "الملتقى الثالث للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" في الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، وتم خلاله الدعوة لانشاء هيئة وطنية لتمثيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورعاية مصالحها، أسوة بالدول المتقدمة، تعمل على تقديم الدعم والإرشاد والاستشارات والتدريب وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل والمعلومات والإجراءات والتراخيص. كما تم لأول مرة استحداث جائزة لأفضل منشأة صغيرة ومتوسطة.

وفي دولة الإمارات، نظم في دبي في مطلع العام "المعرض والمؤتمر الدولي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة"، بحث خلاله سبل تطوير السياسات الاقتصادية لتعزيز الدعم

لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والدور المحوري للقطاع الخاص في تنفيذ هذه التوجهات والدخول في شراكات مع القطاع العام لتحقيق المنفعة المتبادلة والتحكم بجودة منتجات القطاع وتسعيها وتسويقها.

على صعيد التعاون مع أطراف إقليمية ودولية في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

■ تابعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية توصيات تمخضت عن دراسة قامت بها لجنة مختصة بتكليف من مجلس معايير المحاسبة الدولية (آي.اي.اس.بي) قدمتها في الاجتماع السنوي والمهني للمجلس الذي عقد في شهر تشرين الأول (أكتوبر) من العام، وخاصة ما يتعلق منها بالتوصية الداعمة لتبسيط بعض المعايير الدولية للمحاسبة عند تطبيقها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل المعيار رقم 17 و19 و36 و39 وتبسيط بعض المعايير بدرجة أقل مثل معيار رقم 18، لتسهيل أعمال هذه المشاريع.

■ قدم الاتحاد الأوروبي مبادرة لتوفير ما يزيد على 60 مليون يورو لدعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في لبنان، مشروطاً بالتزام لبنان ببرنامج نهوض بالقطاع بشفافية وخصوصية نابعة من ظروفه وإمكاناته إذ لا يقدم الاتحاد الأوروبي في إطار هذا الدعم "وصفات جاهزة" بل يعمل على مشاركة تجارب دوله وافكارها في هذا القطاع الحيوي والمتواصل النمو والتغيير. كما عقد الاتحاد الأوروبي في تموز (يوليو) 2005 الملتقى الثاني "للمنتدى الصناعي وتطبيق ميثاق المشروعات الأورومتوسطي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوريا" ضمن عدة ورش عمل نظمت لتمهد لتطبيق ميثاق المشروع الأورومتوسطي، ووضع خطة عمل وطنية لتشجيع وترويج قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيز البيئة القانونية المساندة لهذا القطاع.

■ على هامش انعقاد منتدى المستقبل لمجموعة الدول الثمان الكبرى ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عقد دورته الثانية في البحرين في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام، وقعت مذكرة تفاهم لتأسيس "صندوق المستقبل" كمؤسسة استثمارية خاصة يكون لها مجلس إدارة ويساهم به كل من الولايات المتحدة الأمريكية (50 مليون دولار) ومصر والمغرب (كل منها 20 مليون دولار) والدنمرك (10 ملايين دولار) لتمويل المشروعات المتوسطة ذات التوجه التصديري وكثافة العمالة وتقديم الدعم الفني لهذه المشاريع وتوجيهها للالتزام بقواعد الحوكمة والشفافية.

على صعيد أهمية القدرة على الابتكار لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

فإن الجرأة والشجاعة والقدرة على الابتكار هي السمات التي تميز العاملين في هذا القطاع، وقد أوضحت التجارب العالمية أن الدول التي نمت وازدهرت في العقود السابقة، هي التي دعمت روح المبادرة لدى أصحاب الأفكار المبتكرة الذين يتمتعون بجرأة وشجاعة لتنفيذ أفكارهم في بيئة مواتية لنمو هذه الأفكار وتحولها إلى مشاريع سريعة النمو تحقق الازدهار والرفاه في أقطارها.

وقد واجه المبادرون في الدول النامية عقبات رئيسة تمثلت في ضعف البنية التحتية وعدم فعالية السياسات السائدة وعدم استقرار بيئة الأعمال وغياب القدرة على التوقع وضعف الإطار القانوني. وقد شهد العام عدة مبادرات لتعزيز الابتكار وروح المبادرة وتعميق المعرفة منها:

■ أوصى مؤتمر الصناعيين العاشر الذي تنظمه منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) والذي عقد في كانون الأول (ديسمبر) 2005 بإنشاء حاضنتين صناعيتين على الأقل في كل دولة خليجية وإنشاء صندوق لرأس المال المبادر بمساهمة القطاع الخاص بحلول نهاية عام 2007، ودعا إلى الاهتمام بالمبدعين والمبتكرين وجهود البحث والتطوير وإلى الاهتمام بالإحصاءات الصناعية، وفي هذا الصدد أطلقت (بوابة الأسواق الصناعية) على الانترنت لقواعد البيانات الصناعية وحركة التجارة الخارجية للمنتجات الخليجية.

■ أطلقت شركة سيسكو سيستيمز العالمية من مقرها الاقليمي في مصر في أيلول (سبتمبر) من العام، نظام الاتصالات الموحد ويشمل 37 خدمة جديدة للاتصالات الخاصة بقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، تجمع بين الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات بما يتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة تعزيز إنتاجيتها بطريقة غير مكلفة عبر تسهيل تبادل المعلومات والتواصل بكفاءة أعلى ضمن شبكة تقنية آمنة مع توفير حلول للدعم الفني وفرص للتمويل.

■ أكدت شركة فيزا العالمية من مقرها الإقليمي في مصر وليبيا، أهمية تعميق استخدام المدفوعات الالكترونية في تعامل المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم مع الحكومة والأطراف الأخرى في إطار العمل بالحكومة الالكترونية وتعزيز الإفادة من التطبيقات التكنولوجية المبتكرة لتسهيل أعمالها وتخفيض التكلفة وضمان السرعة والإتقان في الانجاز خاصة في سداد الضرائب ورسوم الجمارك والرسوم العقارية، عن طريق استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأشارت إلى نجاح تجربتها في البرازيل التي بدأت في عام 2002، من خلال التعاون مع 3 بنوك برازيلية لتحسين عملية توزيع القروض على الشركات الصغيرة، من خلال وسائل الدفع الالكترونية وفتح خط الكتروني يمكن استخدامه من خلال بطاقة فيزا الافتراضية التي تسمى بطاقة (بي.ان.دي.اي.اس) لاتمام معاملات الشراء عبر الانترنت لدى الموردين المعتمدين من الحكومة. وقد تم اصدار نحو 32 الف بطاقة فيزا للتوزيع بقيمة انفاق 16 مليون دولار من تشرين الأول (أكتوبر) 2002 إلى حزيران (يونيو) 2005 سهل على الشركات البرازيلية الحصول على التمويل الحكومي، وافادت من انخفاض معدلات الفائدة الشهرية وخفضت النفقات وحصلت على السلع بأسعار تنافسية مع تحسين الكفاءة الزمنية، مما أدى إلى تعزيز المبيعات من خلال الانترنت.

3.7 الجهود الإقليمية

على الصعيد العربي قام برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي باتخاذ عدة خطوات نحو اضعاف مرونة أكثر على إجراءات تمويل التجارة العربية وذلك بتوفير آليات تمويل تتفق ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويسعى البرنامج إلى تشجيع إقامة المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم القائم منها خاصة وأنها تشكل ما يربو على 80% من المؤسسات الخاصة العاملة في الوطن العربي.

كما واصل برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (اجفند) خلال العام، جهوده لدعم قطاع الأعمال الصغيرة وتوفير التمويل بتأسيس شبكة من البنوك الوطنية لمحاربة الفقر من خلال توفير قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر (ما يسمى تجاوزاً "بنوك الفقراء" التي تعود أسس فكرتها لجهود البروفسور محمد يونس من بنغلاديش) بالتعاون مع المسؤولين وصناديق التنمية المحلية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص. وقد أبدت عدة دول عربية اهتماماً بذلك منها الأردن واليمن ومصر.

وقد شهد العام تأسيس أول مصرف استثماري إسلامي متخصص باسم "فينشر كابيتال بنك"، مقره في البحرين، لتمويل المشاريع الناشئة والواعدة، في دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية، ليسد فراغاً في تمويل المشاريع الناشئة والواعدة، إذ يخطط أن يكون هذا المصرف أول الأطراف التي ستستثمر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط. وقد أعلن مسؤولو البنك عن نيتهم بالدخول في شراكات مع أطراف خليجية أخرى لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو في المنطقة عن طريق المشاركة والاستثمار وتطوير صناعة الاستثمار بما يتفق وأسس الشريعة الإسلامية.

4.7 الجهود الدولية

واصلت منظمة العمل الدولية عملها في إطار "المشروع الدولي للمؤسسات الصغيرة" في مبادرة منها لإطلاق إمكانات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهدف المشروع إلى تذليل كافة العقبات وإزالة القيود التي تحد من قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى إطلاق طاقاتها الكامنة وتحفيز روح المبادرة. وتسعى المنظمة إلى إشراك الحكومات والنقابات وغرف التجارة والصناعة والجهات الأخرى ذات الصلة في إنجاح هذا المشروع.

تقدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) حزمة متكاملة من الخدمات الفنية من خلال إداراتها المتخصصة لدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والأقل نمواً ودول الاقتصادات المتحوّلة، لتعزيز تنافسيّتها وقدرتها على تحديث وتطوير القطاع الصناعي والصادرات الصناعية وتكوين التجمعات الإنتاجية وتوطين ونقل

التكنولوجيا وتحسين السياسات الصناعية والالتزام بالمعايير البيئية والإدارة الرشيدة وتنمية المبادرة والالتزام بمعايير الجودة والمواصفات. ويأتي ضمنها برنامج (يونيدو) للتعاقدات والشراكات الصناعية (اس.بي.اكس) الذي ينفذ في أكثر من 35 دولة نامية، بهدف تعزيز تكوين روابط انتاجية بين قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة لتحسين قدرات الأولى الفنية والتسويقية ودخولها في عمليات ذات قيمة مضافة عالية تسهل ولوجها الأسواق العالمية وتكون مطابقة لاحتياجات الموردين المحليين والدوليين من خلال تعميق التشابك الصناعي الذي يعزز الإنتاجية. وتوجد 6 مراكز (اس.بي.اكس) في دول عربية تشمل الجزائر والمغرب وتونس ولبنان وقطر والسعودية من أصل 65 مركزاً في الدول النامية المدرجة في البرنامج. وفي الإطار ذاته تدير (يونيدو) شبكة للتجمعات الإنتاجية الصناعية دخلت فيها من الدول العربية تونس والمغرب، وضمن برنامج تطوير عمليات التزويد لتعزيز الإنتاجية والجودة والشراكات والاندماج في الأسواق شاركت من الدول العربية كل من مصر وتونس، أما برنامج (يونيدو) للإدارة بمفاهيم الجودة الشاملة فقد استفادت منه البحرين منذ عام 1996، إضافة إلى قيام (يونيدو) بتأسيس مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (اتبو) ووحدات لتشجيع الاستثمار (أي.بي.يو) في كل من الأردن ومصر وتونس والمغرب، وتدير شبكة عربية متوسطة لهذه الوحدات.

5.7 النموذج البحريني

تم تبني برنامج مكثف لتنمية وتدريب رواد الأعمال وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة البيئة المواتية من خلال تعاون منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) ممثلة بالمركز الإقليمي لتنمية وتدريب رواد الأعمال والاستثمار (آرسيت) في البحرين مع وزارة الصناعة البحرينية وبنك البحرين للتنمية ويتضمن البرنامج دورات تدريبية لإعداد مستشاري الأعمال (المدرسين) وأخرى، لتدريب أصحاب الأعمال المحتملين، تستند إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى لتدريب وتنمية قدرات أصحاب الأعمال (عرض مهاراتهم وتحديد فرص المشروعات ووضع خطة العمل وتقييم السوق وأليات تنفيذ المشروع ومتابعة الإجراءات والقوانين الخاصة بتأسيس مشروع)، المرحلة الثانية لعرض خدمات المشورة والربط التكنولوجي (عمل دراسة للمشروع وتحليل السوق وتحديد الاحتياجات في إطار التبادل التكنولوجي وخطة العمل واستكمال الإجراءات التأسيسية والبدء في الإشراف على خطة العمل)، والمرحلة الثالثة تتضمن تحليل الربط المالي (البحث عن مصادر التمويل المتاحة)، إلى جانب ذلك يتواصل الاحتضان والرعاية اليومية من خلال حاضنة مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة والتي ترفع احتمالات نجاح واستدامة الأعمال من 45-50 % الى 87 % . وقد تم تدريب 224 من رواد الأعمال البحرينيين منذ نشأة البرنامج عام 2000 من خلال 14 برنامجاً تدريبياً وقدمت المشورة إلى 350 من رواد الأعمال تمكن 108 منهم من إطلاق مشاريعهم في القطاعات الصناعية والخدمية.

وتمخض عن نجاح هذه التجربة تطوير ما يدعى بالنموذج البحريني لتدريب وتنمية رواد الأعمال وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة، وتم تعميم التجربة بعد أن أبدت عدة دول عربية (وغير عربية منها الأوروغواي) اهتماما بتأسيس برنامج مماثل. ففي الأردن تم تدريب 15 متدرّباً شكّلوا النواة الأولى لتطبيق البرنامج، وتدرّب على أيديهم 93 من رواد الأعمال المحتملين، نفذ 27 منهم فعلاً مشاريع مختلفة في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وقد تم ذلك بالتعاون مع مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية وبنك التنمية الصناعي وجامعة اليرموك ووزارة التجارة والصناعة الأردنية. أما السعودية فقد شهدت أيضاً إنشاء مركز لتدريب رواد الأعمال بالتعاون مع المركز الإقليمي لتنمية وتدريب رواد الأعمال في الهند عام 2002، وعقدت دورة لإعداد المدربين مع الهيئة العامة للاستثمار في السعودية. وفي اليمن تم تدريب 25 متدرّباً بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط. وفي الكويت تم تدريب 28 متدرّباً بالتعاون مع جامعة الكويت، وبدأت الدورة التجريبية الأولى لتدريب وتنمية رواد الأعمال في آذار (مارس) 2005 حضرها 17 من رواد الأعمال المحتملين. وفي سوريا نظمت دورة مدربين عام 2004 بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط والمجلس الأعلى للاستثمار في سوريا.

ملخص نتائج البرنامج في الدول العربية:

الدولة	البحرين (المقر الإقليمي)	السعودية	الأردن	اليمن	الكويت	سوريا
البيان	النموذج البحريني	قائم	قائم	تحت التأسيس	قائم	تحت التأسيس
عدد المتدربين		16	15	25	28	25
عدد رواد الأعمال المحتملين	224		93		17	
عدد المنفذين للمشاريع	108		27			
عدد الدورات التدريبية	14		6			
القطاع	خدمي صناعي حرفي		خدمي صناعي			

ثامنا - التطورات الدولية

1.8 الأداء الاقتصادي العالمي:

تراجع نمو الاقتصاد العالمي، وفق مصادر دولية⁽³⁾، تراجعاً طفيفاً مسجلاً معدل نمو يقدر بنحو 4.8 % عام 2005 مقارنة بمعدل نمو بلغ 5.3 % عام 2004، مع بقاءه مرتفعاً عن معدل نموه عام 2003 الذي بلغ نحو 4.1 % . وقد حافظ الاقتصاد العالمي على قدرته على التكيف خلال عام 2005 ، رغم استمرار خضوعه لتأثير ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبقة، وتنامي السيولة الدولية الباحثة عن العوائد والأرباح، والتي انعكست في فورة أسواق الأسهم وقوة الائتمان المستند إلى نمو الطلب الاستهلاكي، والنمو الملحوظ في قطاع الخدمات، ومواصلة جهود تحرير التجارة العالمية رغم بروز بعض المخاطر الحمائية، مع استمرار تحفظ السياسات النقدية التي تستهدف الحد من الضغوط التضخمية، وتحسين الإدارة المالية العامة، والاتجاه لمعالجة اختلالات الحسابات الجارية في موازين المدفوعات، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، والبنية المؤسسية، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد .

وبتحليل أداء المجموعات الاقتصادية، يلاحظ تراجع معدل النمو الاقتصادي لدى مجموعة الدول المتقدمة خلال العام منخفاً إلى 2.7 %، مقارنة مع 3.3 % عام 2004، بتأثير انخفاض معدلات النمو في كل من الولايات المتحدة الأمريكية (من 4.2 % عام 2004 إلى 3.5 % عام 2005)، والمملكة المتحدة (من 3.1 % إلى 1.8 %) وفي عدد من الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي منها فرنسا (من 2.1 % إلى 1.4 %) وإيطاليا (من 0.9 % إلى 0.1 %). ومن جهة أخرى، شهدت اليابان ارتفاعاً طفيفاً في معدل النمو الاقتصادي (من 2.3 % إلى 2.7 %) وحافظت كندا على معدل النمو (حول 2.9 %)، وضمن هذه المجموعة، شهدت الدول الآسيوية الصناعية الجديدة تراجعاً في معدل النمو فيها (من 5.8 % إلى 4.6 %) للفترة ذاتها، وإن كان مازال أعلى من معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة .

وشهدت المجموعة التي تضم بقية دول الاقتصادات الناشئة والدول النامية (في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية ودول وسط وشرق أوروبا ودول كومونولث الجمهوريات المستقلة) معدل نمو اقتصادي أعلى من المعدل العالمي بلغ نحو 7.2 % وإن كان منخفاً بشكل طفيف عن معدلها عام 2004 الذي بلغ نحو 7.6 % . ومن بين هذه المجموعة، شهدت الدول النامية في آسيا أعلى معدلات نمو حول 8.6 % عام 2005، مقارنة مع 8.8 % عام 2004، مدعومة باستمرار متانة النمو في كل من الصين والهند حول 9.9 % و 8.3 % عام 2005، مقارنة مع 10.1 % و 8.1 % عام 2004 على التوالي، وإن كانت قد سجلت معدلاتها تراجعاً طفيفاً خلال هذه الفترة. أما دول كومونولث الجمهوريات المستقلة فقد شهدت تراجعاً في

⁽³⁾ International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2006.

معدل النمو من 8.4 % عام 2004 إلى 6.5 % عام 2005 متأثرة بتراجع معدل النمو في روسيا (من 7.2 % إلى 6.4 % للفترة ذاتها)، وان حافظ معدل النمو لديها على مستويات أعلى من معدل النمو العالمي. كما تراجع معدل النمو في الدول النامية في نصف الكرة الغربي من 5.6 % عام 2005 إلى 4.3 % عام 2004، متأثراً بانخفاض معدل النمو في البرازيل (من 4.9 % إلى 2.3 %) والمكسيك (من 4.2 % إلى 3.0 %) للفترة ذاتها. كما تراجع معدل النمو في كل من الدول النامية في أفريقيا (من 5.5 % عام 2005 إلى 5.2 % عام 2004)، ومجموعة دول وسط وشرق أوروبا (من 6.5 % إلى 5.3 % للفترة ذاتها).

وفيما يتعلق بالتضخم، مقاساً بمؤشر أسعار المستهلك، فقد بقي على معدلاته المنخفضة لدى مجموعة الدول المتقدمة إذ بلغ 2.3 % عام 2005 رغم ارتفاعه قليلاً مقارنة مع معدل تضخم بلغت نسبته نحو 2.0 % عام 2004، ومازال يسجل مستويات أكثر ارتفاعاً لدى المجموعة التي تضم بقية الدول الناهضة والدول النامية إذ بلغ بالمعدل 5.4 % عام 2005 إلا أنه انخفض بشكل طفيف مقارنة مع معدل تضخم بلغت نسبته 5.7 % عام 2004.

أما بالنسبة إلى حركة التجارة الدولية، فقد شهد العام معدل نمو في حجم التجارة في السلع والخدمات عالمياً بنسبة 7.3 % عام 2005، منخفضاً عن معدل نمو نسبته 10.4 % عام 2004 بتأثير التراجع الملحوظ في معدل نمو حركة صادرات كل من مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة دول الاقتصادات الناشئة والنامية (من 8.5 % عام 2004 إلى 5.3 % عام 2005 للمجموعة الأولى، ومن 14.6 % إلى 11.5 % للمجموعة الثانية خلال الفترة ذاتها). وكذلك تراجع معدل نمو واردات كلتا المجموعتين (من 8.9 % إلى 5.8 % للمجموعة الأولى، ومن 15.8 % إلى 12.4 % للمجموعة الثانية) خلال الفترة ذاتها. إلا أنه لجهة قيمة صادرات السلع والخدمات عالمياً، فقد ارتفعت من 11.2 تريليون دولار عام 2004 إلى 12.6 تريليون دولار عام 2005، ومثلت صادرات الخدمات منها نحو 20 % بالمعدل.

وفي شأن وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فقد تضاعف العجز الذي سجلته مجموعة الدول المتقدمة من (283.9) مليار دولار أمريكي عام 2004 إلى عجز بلغ (510.7) مليار دولار أمريكي عام 2005، بتأثير تفاقم عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من (668.1) مليار دولار أمريكي إلى (805.0) مليار دولار للفترة ذاتها. ومن جهة أخرى ارتفع بنحو الضعف فائض الحساب الجاري في مجموعة دول الاقتصادات الناشئة والنامية من 219.8 مليار دولار أمريكي إلى 423.3 مليار دولار أمريكي للفترة ذاتها، بتأثير ارتفاع فائض الحساب الجاري في كل من مجموعة الدول النامية المصدرة للنفط في الشرق الأوسط (من 103.4 مليار دولار أمريكي عام 2004 إلى 196 مليار دولار أمريكي عام 2005) وفي الصين (من 68.7 مليار دولار أمريكي إلى 158.6 مليار دولار أمريكي) وفي روسيا (من 58.6 مليار دولار أمريكي إلى 86.6 مليار دولار أمريكي) للفترة ذاتها.

وقد بلغت الديون الخارجية لمجموعة دول الاقتصادات الناشئة والنامية ما قيمته 3.22 تريليون دولار أمريكي عام 2005، مقارنة مع 3.08 تريليون دولار أمريكي عام 2004، شكلت ما نسبته 30.9 % من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة عام 2005، مقارنة مع 34.9 % لعام 2004. وبلغت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للمجموعة نحو 14.8 % عام 2005، مقارنة مع 15.4 % عام 2004.

وفيما يتعلق بأسعار النفط الخام (وفق المتوسط الحسابي للأسعار الفورية لخامات برنت ودبي وغرب تكساس)، فقد واصلت ارتفاعها الملحوظ للعام الثالث على التوالي بنسبة بلغت 41.3 % عام 2005، مقارنة مع 30.7 % عام 2004 و 15.8 % عام 2003. وسجل المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال عام 2005 نحو 50.6 دولار أمريكي للبرميل، مقارنة مع 36.0 دولار أمريكي للبرميل عام 2004 و 28.2 دولار أمريكي للبرميل عام 2003.

2.8 الاتجاهات الدولية للاستثمار:

وفقا للبيانات الأولية المتوافرة من الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، قدرت مصادر المؤتمر بشكل أولي ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا خلال عام 2005 لتبلغ نحو 897 مليار دولار أمريكي، محققة قفزة ملحوظة بنسبة 29 % عن مستواها لعام 2004، الذي عدلت أرقامه ليقدر بنحو 695 مليار دولار أمريكي متأثرة ايجابيا باستمرار متانة النمو الاقتصادي العالمي، انتعاش صفقات الاندماج والتملك وخاصة العمليات الضخمة ومتوسطة الحجم عبر الحدود، مع تزايد قدرة الشركات على حسن الاختيار والتدقيق والتسعير المناسب، وتسييد القروض الضخمة للشركات، واستمرار تحسين بيئة الاستثمار، والاهتمام الملحوظ بجهود الترويج للاستثمار على المستوى العالمي، مع تزايد الالتفات إلى تبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات لدى الدول المضيفة للاستثمار.

أما فيما يتعلق بتوزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المجموعات الاقتصادية، فقد قدرت التدفقات المتجهة للدول المتقدمة خلال عام 2005 بنحو 573.2 مليار دولار أمريكي وبحصة نسبتها نحو 64 % من إجمالي التدفقات العالمية، في حين قدرت التدفقات المتجهة للدول النامية بنحو 273.5 مليار دولار أمريكي وبحصة نسبتها نحو 30.5 %، فيما بلغت التدفقات المتجهة لدول الاقتصادات المتحولة (جنوب شرق أوروبا ودول كومونولث الجمهوريات المستقلة) حوالي 50 مليار دولار أمريكي وبحصة نسبتها نحو 5.5 %. ووفقا لمصادر (انكتاد) ارتفعت بشكل غير مسبوق تقديرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية عام 2005 لتبلغ حوالي 29.6 مليار دولار أمريكي بما نسبته 3.3 % إلى إجمالي العالم وحوالي 10.8 % من إجمالي الدول النامية، مقارنة مع تدفقات مقدلة اتجهت للدول العربية بلغت 19.8 مليار دولار أمريكي عام 2004، شكلت حينها ما نسبته 2.7 % من إجمالي العالم ونحو 8.2 % من إجمالي الدول النامية.

ووفقا للبيانات الأولية من (انكتاد) لعام 2005، تبوأَت المملكة المتحدة المرتبة الأولى عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (219.1 مليار دولار أمريكي)، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية (106.0 مليار دولار أمريكي)، ثم الصين (60.3 مليار دولار أمريكي)، وفرنسا (48.5 مليار دولار أمريكي)، هونج كونج/الصين (39.7 مليار دولار أمريكي)، هولندا (38.2 مليار دولار أمريكي)، كندا (26.8 مليار دولار أمريكي)، روسيا (26.1 مليار دولار أمريكي)، المكسيك (17.2 مليار دولار أمريكي)، وأخيرا إيرلندا (16.0 مليار دولار أمريكي)، في المراتب العشر الأولى.

ومن ناحية أخرى أشارت مصادر (انكتاد) إلى تواصل تحسن البيئة التشريعية والقانونية عالميا لتكون أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر. فقد تم خلال الفترة من 1991 إلى 2004 إدخال 2156 تعديلا قانونياً تركز نحو 93 % منها حول تحقيق مزيد من الانفتاح والتحرير وتقديم الحوافز والضمانات للاستثمار والتي تعكس تزايد الوعي لدى الدول خاصة الدول النامية بأهمية تعزيز مناخها الاستثماري وقدرتها التنافسية لجذب حصة مقدره من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد بلغ عالميا إجمالي عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة لحماية وتشجيع الاستثمار 2392 اتفاقية، والاتفاقيات الثنائية المبرمة لتجنب الازدواج الضريبي 2559 اتفاقية حتى نهاية عام 2004.

ومن جهة أخرى، وفقا لمصادر معهد التمويل الدولي المعروف دوليا والذي يضم أكبر تجمع عالمي للمؤسسات المالية والمصرفية، ارتفع صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة لدول الاقتصادات الناشئة (29 دولة تغطيها قاعدة بيانات المعهد، منها أربع دول عربية تشمل مصر، تونس، الجزائر والمغرب)، إلى حوالي 399.6 مليار دولار أمريكي عام 2005، مقارنة مع صافي تدفقات رأسمالية خاصة بلغت نحو 329.3 مليار دولار أمريكي عام 2004، وقد ارتفع ضمنها صافي تدفقات الاستثمار المحفظي (من 182.1 مليار دولار أمريكي إلى 219.6 مليار دولار أمريكي)، كما ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (من 143.8 مليار دولار أمريكي إلى 157.9 مليار دولار أمريكي). أما بالنسبة للتدفقات الرسمية، فقد تواصل تراجع صافي هذه التدفقات من 24.8 مليار دولار أمريكي إلى 66.8 مليار دولار أمريكي.

3.8 تطور صناعة الضمان:

حافظ سوق الضمان العالمي خلال عام 2005 على استقراره وقوته، وشهد توسعا في عمليات وتواجد عدد من كبريات الشركات التي تقدم خدمات الضمان. وقد شهدت العديد من هذه الشركات عمليات إعادة هيكلة وزيادة رؤوس أموالها لمواكبة تطورات السوق، والتحسن في بيئة أداء الأعمال، وتوسع حركة التجارة العالمية. وقد اتجهت أسعار الضمان خلال عام 2005 إلى

الارتفاع وسجلت مزيداً من الليونة في شروط التغطية، والتوجه إلى تمديد آجال الدفع خاصة لأسواق الاقتصادات الناشئة، التي حافظت على صورة ايجابية من خلال الاستقرار السياسي وارتفاع عوائد صادراتها من النفط والمواد الأولية الأخرى، وأصبحت دول الاقتصادات الناشئة جزءاً متكاملًا من النسيج الاستثماري العالمي، رغم استمرار وجود بعض المخاطر خاصة لجهة إدارتها لاقتصاداتها. كما شهد العام تزايد التعاون بين هيئات الضمان والاتحادات التي تندرج ضمنها من جهة، والمؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف التنموية الإقليمية) من جهة أخرى، لتعزيز تمويل وضمان مشاريع البنية التحتية الأساسية اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار وتحقيق الأهداف التنموية وتعظيم تبادل المعلومات التجارية بين هذه الأطراف.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)⁽⁴⁾، الذي تأسس عام 1934 و يضم 52 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وأطراف إقليمية ودولية، بلغ في نهاية عام 2004 حوالي 788.5 مليار دولار أمريكي منها 770 مليار دولار أمريكي ضمان ائتمان صادرات، و 18.5 مليار دولار أمريكي عمليات ضمان استثمار. وبلغت قيمة التعويضات التي دفعت عام 2004 حوالي 3.6 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت قيمة التعويضات المستردة 10.1 مليار دولار أمريكي. وشكلت عمليات ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير نحو 90 % من إجمالي عمليات ضمان ائتمان الصادرات عام 2004. ويلخص الجدول الآتي عمليات اتحاد بيرن.

(مليار دولار أمريكي)

السنة	ضمان الصادرات			ضمان الاستثمار	الاجمالي	قيمة التعويضات المدفوعة	قيمة التعويضات المستردة
	مدى قصير	مدى متوسط وطويل	إجمالي ضمان الصادرات				
1990	264.0	108.0	372.0	3.0	375.0	13.54	4.42
1995	311.0	87.0	398.0	10.0	408.0	11.81	8.31
2000	398.4	72.5	47.9	12.7	483.6	5.31	6.11
2001	382.4	59.8	442.2	16.4	458.6	4.46	7.77
2002	417.5	55.9	473.4	14.4	487.8	5.26	7.04
2003	575.7	66.4	642.1	14.8	656.9	4.2	8.7
2004	693.4	76.6	770.0	18.5	788.5	3.6	10.1

⁽⁴⁾The Berne Union Yearbook (including the Berne Union Prague Club), 2006.

أما نادي براغ، الذي تأسس عام 1993 وتدخل في عضويته هيئات الضمان من الدول النامية ودول الاقتصادات المتحوّلة التي مازالت في طريقها إلى استيفاء العضوية الكاملة في اتحاد بيرن، فقد بلغ عدد أعضائه 30 هيئة، وارتفع حجم عمليات الضمان لأعضائه إلى 13 مليار دولار عام 2004، منها 1.8 مليارات دولار أمريكي لعمليات للمدنيين المتوسط والطويل، مقارنة مع حجم عمليات بلغ 8 مليار دولار أمريكي عام 2003. وتدخل في عضوية نادي براغ كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصندوق السعودي للتنمية والشركة المصرية لضمان الصادرات والشركة الأردنية لضمان القروض ووكالة ضمان ائتمان الصادرات العُمانية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. ويجتمع أعضاء نادي براغ مرتين سنويا ويتم التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين أعضائه وترقية الجانب الفني من العملية الاكتتابية والتأقلم مع المستجدات.

وقد رصدت خلال العام عدة اتجاهات سادت سوق الضمان، شملت الآتي:

تطوير آليات الضمان: تبني الابتعاد تدريجيا عن وسائل الدفع التي تعتمد على خطابات الاعتماد المستندية البنكية لصالح أسلوب الحساب المفتوح، تزايد استخدام الوسائل الإلكترونية لتبادل المعلومات ووثائق الاعتماد والمستندات المتعلقة بالشحن، تقديم منتجات مبتكرة لمواكبة التطورات منها: منتج القرض بضمان الاحتياطات المؤكدة من النفط، الذي يجدر دفعات السداد بالتوافق مع عائدات المشروع، ومنتج ضمان الخطر الواحد، وبأجال سداد تصل إلى 5 سنوات، والاتجاه إلى إدخال خدمات جديدة تتعلق بإصدار الضمان لعمليات التمويل بالعملة المحلية وإدخال مخاطر الإرهاب ومخاطر الشركات في إدارة المحافظ الاستثمارية وتحسين تقييم المخاطر ومهارات الاكتتاب والأخذ بمبادئ الحوكمة والمهنية والمسؤولية الاجتماعية للشركات (وضعت هيئة الضمان الكندية "أي.دي.سي" ميثاقا للمسؤولية الاجتماعية يتكون من 13 معيارا للأداء) وتقهّم أفضل لحالات الإعسار، واستمرار تنامي الاهتمام بمطابقة الاعتبارات البيئية والاجتماعية للمشاريع التي يتم ضمانها بحيث أن نسبة المشاريع المطابقة للمعايير البيئية ارتفعت إلى حوالي 58 % من إجمالي المشاريع التي أقرت عامي 2003 و 2004.

- العلاقة بين هيئات الضمان: تنامي اتجاه تعميق التعاون بين مزودي خدمات الضمان من القطاع العام وأولئك من القطاع الخاص، وخاصة في مجال خدمة العملاء وتطوير جودة الخدمات.

- مدد عمليات الضمان: تم إيلاء أهمية لعمليات الضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمدى القصير وفصلها عن عمليات المدنيين المتوسط والطويل، باعتبار أن هيئات الضمان تغطي نحو 10 % من حجم التجارة العالمية من خلال عقود الضمان التي تزايدت بنسبة 20 % لعمليات المدى القصير و15 % للمدنيين المتوسط والطويل.

- أهمية الاقتصادات الناشئة: تصدرت الصين مجموعة دول الاقتصادات الناشئة في عمليات الضمان للمدى القصير بحجم عقود بلغ 12 مليار دولار أمريكي، تلتها المكسيك والبرازيل

وتركيا والسعودية بحجم عقود بلغ نحو 4 مليارات دولار أمريكي لكل منها، كما تصدرت الصين عمليات المدينين المتوسط والطويل بحجم عقود بلغ نحو 28 مليار دولار أمريكي، تلتها إيران وتركيا واندونيسيا التي تراوحت عملياتها ما بين 15 إلى 20 مليار دولار أمريكي لكل منها. ونشطت عمليات الضمان في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والحديد والصلب وتجارة التجزئة والصناعات الغذائية والسيارات.

- **المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم:** تنامي الاهتمام بقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتقديم خدمات ضمان للشركات التي تصنف ضمن هذا القطاع. ووضعت نظم خاصة لتسهيل خدمة الضمان للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، وكمثال على ذلك، أقرت الهيئة اليابانية للضمان "نيكسي" سلسلة اجراءات أكثر سهولة لهذا القطاع وعمدت إلى التعاون المباشر مع المصارف لربط القروض التي تمنحها بعقود الضمان، واعتمدت كل من الهيئة السويدية للضمان "اي.كي.ان" والكوفاس الفرنسية لتقديم الطلبات الكترونيا. وقد غطت مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة نحو 90 % من عملاء هيئة الضمان الكندية "اي. دي.سي" الذين بلغوا 6962 عميلا عام 2004، وبلغت قيمة العمليات الموجهة إلى قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة نحو 10 مليارات دولار أمريكي بزيادة 13.5 % عن مستواها لعام 2003. كما أن بنك الصادرات والواردات الأمريكي "أكسيم بانك" اهتم بهذا القطاع من خلال دعم 1500 مؤسسة صغيرة في الولايات المتحدة لتصدير منتجات بقيمة 100 مليون دولار. وقد نظم "اتحاد بيرن" ورشة عمل خلال العام تناولت قطاع الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم. واهتمت شركات الاكتتاب الخاصة بقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة وطورت آليات وسياسات معينة للتعامل معها بأسلوب مرن واعتمدت تطبيق آليات الطلب الإلكتروني وبرسوم مخفضة مع تطوير نظم دفع الأقساط وتحصيل الديون الخاصة بها الكترونيا.

- **ضمان عمليات التعاقد من الباطن:** شهدت مناطق عدة في العالم خاصة في الصين واوروبا الشرقية وروسيا تنامي الطلب على خدمات ضمان الاستثمار خاصة مع تسارع انفتاح القطاعات المختلفة للاستثمار الخاص في مجالات البنية التحتية (الاتصالات والنقل ومقاولات البناء)، وتعاطلت أهمية تقييم مخاطر السياسة المرتبطة بهذه الاستثمارات، واهتمت العديد من الشركات الاستثمارية العالمية بضمان أنشطة التعاقد من الباطن التي تتعامل معها في هذه المناطق مع تزايد التحديات بسبب طول مدة تنفيذ مشروعات البنية التحتية الاستثمارية وتزايدت أهمية وجود طرف حكومي ضامن.

- **المشاركة في المخاطرة:** تنامي الاهتمام من قبل شركات اعادة التأمين بالمشاركة في توزيع المخاطرة فيما بينها، خاصة بعد تزايد المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وكان "أعصار كاترينا" قد ضرب سواحل الولايات المتحدة الأمريكية الجنوبية في أغسطس من عام 2005. وقد دخلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) في عدة اتفاقيات للمشاركة في المخاطرة مع الوكالة الصينية "سينور" والبريطانية "اي.سي.جي.دي"، وقدمت شركة لويد العالمية تسهيلات لإعادة التأمين للوكالة الأفريقية للتأمين والتجارة.

- منطقة الشرق الاوسط: تزايدت خلال العام جاذبية منطقة الشرق الأوسط لعمليات تمويل المشاريع في عدة قطاعات على رأسها قطاع الطاقة الذي قدرت توقعات الانفاق على مشاريعه بنحو 34 مليار دولار عام 2005، منها 13.8 مليار دولار أمريكي في السعودية لتوسعة المصافي ومشروعات البتروكيماويات و11.8 مليار دولار أمريكي في قطر لمشروعات الغاز الطبيعي المسال. وقد قام بنك الصادرات والواردات الأمريكي "أكسيم بانك" بضمان قروض بقيمة 263 مليون دولار خلال عام 2005 لعدة مشاريع في إطار المرحلة الثانية من مشروع البتروكيماويات لشركة قطر الكيماوية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المشاريع التي نفذت عامي 2004 و 2005 في منطقة الشرق الأوسط لم تستند إلى ضمانات بل أفادت من القروض المصرفية ومن أسواق السندات وعمليات التمويل الإسلامي. كما برزت مجموعة من المشاريع الضخمة في استثمارات البنية التحتية في قطاعات المياه والكهرباء والموانئ والمطارات والطرق. وقد كانت الوكالة الدنماركية لضمان اتئتمان الصادرات "اي كي اف" هيئة الضمان الوحيدة التي وضعت إطاراً عاماً لتغطية العمليات ذات المدى المتوسط في العراق.

- إدارة الديون: شهد العام زيادة دور ونشاط شركات إدارة الديون التي برزت مع تزايد تحول وكالات وهيئات الضمان إلى العمل بالأسلوب التجاري. وقد وضعت شركة كوفاس الفرنسية استراتيجية لاسترداد الديون في إطار تطوير نظام متكامل لإدارة وتحصيل الديون، وقد نشطت، كعادتها، في إطار نادي باريس الذي يبحث إعادة جدولة وشطب ديون الدول النامية، إذ قام خلال عام 2004 بشطب نحو 80 % من ديون العراق التي ترتبت عليها قبل الحرب وإعادة جدولة المتبقي منها، وكذلك معالجة ديون العديد من الدول الأفريقية وخاصة دول أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن ديون دول الاقتصادات الناشئة يمكن أن تحول إلى فرص استثمارية متاحة ويخفف العبء عنها بالتعاون مع المؤسسات الدولية والتمويلية والمنظمات والدول المانحة التي تتبنى استراتيجية تحويل الديون إلى مشاريع تنموية. كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد دخل في اتفاقية مع شركة التقويم السيادي العالمية ستاندرد اند بورز "اس اند بي" لدعم عدد من الدول الأفريقية في عملية اعداد تقييم سيادي لها لتمكينها من ولوج أسواق المال الخاصة لتعزيز نموها الاقتصادي ومحاربة الفقر لكون حصولها على تقييم سيادي من شأنه أن يساعد وكالات الضمان والمصدرين على حد سواء على تقييم المخاطر فيها بشكل أكثر تعمقا وواقعية.

أما على صعيد نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية، فتدل المؤشرات الأولية للعام 2005 على تنامي حجم ونوعية عقود الضمان المبرمة من قبل هذه الهيئات، مقارنة مع أدائها لعام 2004، الذي تم خلاله إبرام ما مجمله 308 عقود ضمان، وبلغ إجمالي العقود السارية 1727 عقداً بينما بلغت قيمة الصادرات المؤمن عليها من قبل هذه الهيئات نحو 1.5 مليار دولار أمريكي. كما يتوقع أن تواصل أقساط التأمين نموها خلال العام مقارنة بحجمها عام 2004، الذي بلغ حينها وفق البيانات المتوافرة، حوالي 13 مليون دولار أمريكي،

مع ملاحظة انخفاض قيمة التعويضات المدفوعة بنسبة 72 % عام 2004 مقارنة بالأعوام السابقة، واستمرار تسجيل تحسن في إجمالي المبالغ المستردة، وتواصل التحسن في توزيع المخاطر، كما تحسن خلال عام 2004 متوسط مؤشري الاسترداد والخسارة ليصلا إلى 68 % و18 % على التوالي. وقد تنامي نشاط هذه الهيئات خلال عام 2005 في مجالات التخصيم (فاكتورنج)، وتوفير إعادة التأمين على الصادرات إلى العراق، وإدخال خدمات جديدة شملت تغطية النشاط السياحي وتأمين مخاطر ما قبل الشحن والاعتماد المستندي والتأجير المالي عبر الحدود وتحصيل الديون. وواجهت هذه الهيئات بعض المعوقات فيما يتعلق بالحصول على إعادة التأمين في السوق الدولية للإعادة، واستمرار محدودية الوعي التأميني، ومواصلة استخدام خطاب الاعتماد المستندي كوسيلة سداد، وفي الحصول على معلومات ائتمانية موثوقة وبكلفة معقولة.

4.8 موجز أنشطة المؤسسة :

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال عام 2005 بتكثيف جهودها لتوسيع نشاطها المحوري وتثويعه فيما يخص ضمان الاستثمار وضمن ائتمان الصادرات، وركزت على ثلاثة محاور تعلق برفع سقف الضمان القطرية ، وتوسيع حجم نشاط الضمان، وتثويح أدوات الضمان. وتم في هذا الاطار توفير ترتيبات خاصة لضمان صادرات المملكة العربية السعودية للعراق بقيمة 25 مليون دولار أمريكي من خلال إعادة التأمين، وتوفير الضمان للصادرات الكويتية للعراق بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، وإدارة حساب خاص فتحته جمهورية السودان لدى المؤسسة بقيمة 50 مليون دولار أمريكي بهدف توسعة سقف الضمان القطري للاستثمارات المباشرة الوافدة إلى السودان. ومن جهة أخرى، وقعت المؤسسة خلال العام عدة اتفاقيات لإدارة حسابات خاصة لبعض البنوك العربية لضمان الاعتمادات المستندية التي تفتحها تلك البنوك للمصدرين العرب، كما توصلت إلى اتفاق جدولة ا لديون مع الحكومة العراقية.

وقد شهد العام ارتفاعا ضخما بنسبة 125 % في القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة التي بلغت نحو 303 ملايين دولار أمريكي، مقارنة مع نحو 135 مليون دولار أمريكي عام 2004. وغطت هذه العمليات 61 عقد ضمان ائتمان صادرات بقيمة 198 مليون دولار أمريكي، و3 عقود ضمان استثمار بقيمة 75 مليون دولار أمريكي. وتضمنت العمليات المبرمة اتفاقيات إعادة تأمين بقيمة 24 مليون دولار إضافة إلى عمليات في إطار الحسابات الخاصة بقيمة 6.4 مليون دولار أمريكي.

وقد حرصت المؤسسة على مواكبة تطورات صناعة الضمان في العالم من خلال تجويد خدماتها وتثويح أدوات الضمان المستعملة. وقد شهد العام إضافة خطر ”الإخلال بالعقد“ إلى المخاطر غير التجارية التي تغطيها المؤسسة، وفصل المخاطر التجارية عن المخاطر غير التجارية في

عقود ضمان ائتمان الصادرات وامكانية تغطية أي منها على حدة، وإدخال ضمان عمليات التأجير كخدمة جديدة، وإعادة صياغة عقد ضمان ائتمان الصادرات (شامل) وتعديل شروطه العامة وفصلها عن الشروط الخاصة، وتوسعة نطاق الضمان فيه ليشمل الخدمات بالإضافة إلى السلع. وقد قامت المؤسسة خلال العام بتوقيع اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية واتفاقيات إعادة اختيارية مع عدد من هيئات الضمان الوطنية العربية. وواصلت المؤسسة تقديم خدمة الدعم الفني، التي شملت عام 2005 كلاً من السودان وفلسطين، تمهيدا لإنشاء هيئات ضمان جديدة فيهما وتدريب الكوادر الوطنية.

وفي إطار الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان واصلت المؤسسة خلال العام تقديم خدماتها في مجالات بث الوعي الاستثماري ودعم جهود الترويج للاستثمار وتنمية الموارد البشرية. وقد شهد العام إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004، حيث تركز محور التقرير على ”مبادرات الإصلاح ومؤشرات الإدارة الرشيدة في الدول العربية“، وكذلك إصدار أربعة أعداد من النشرة الفصلية ”ضمان الاستثمار“ تم عبرها استعراض أنشطة المؤسسة ورصد وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار والتجارة على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وقد أعدت المؤسسة خلال العام عدة أوراق تعريفية قدمتها في 29 ملتقى ومؤتمرا شاركت فيها. كما تواصلت خلال العام تعاون المؤسسة مع أطراف إقليمية ودولية، من بينها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتنظيم الاجتماع الخاص بتفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية تنفيذاً لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في هذا الصدد، وتعاونها مع كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وممثلي الدولة المضيفة (مملكة البحرين) في إطار اللجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (المنامة، 6-7/3/2006) التي عقدت أربعة اجتماعات خلال العام لبحث ترتيبات تنظيم عقد هذا المؤتمر. كما وقعت المؤسسة خلال العام اتفاقية تعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) لتعريب المركز الإلكتروني لترويج الاستثمار الأجنبي المباشر على شبكة الانترنت. وفي إطار البرنامج الإعلامي المعتمد لعام 2005، أصدرت المؤسسة عشرة بيانات صحفية غطت مختلف أنشطة المؤسسة واجتماعات مجلس المساهمين ومجلس الإدارة. من ناحية أخرى تم خلال العام تنفيذ برنامج تعزيز قدرة العاملين في المؤسسة على أداء أعمالهم باستخدام تطبيقات الحاسوب وإدارة الوثائق إلكترونياً، واستكمال تحديث البنية التحتية للمعلوماتية والبرمجيات المطبقة والمطورة، وواصلت المؤسسة برنامجها لتطوير الموارد البشرية العاملة لديها من خلال الارتقاء بالمهارات الفنية المتخصصة ورفع مستوى الأداء.

2005



2005



الملحق

أولا : الجداول

2005



جدول رقم (1)

المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية عام 2005

الدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية (التضخم)
الأردن	-1	-3	0
الإمارات	3	3	0
البحرين	1	3	0
تونس	0	0	1
الجزائر	3	3	1
جيبوتي	1	-1	0
السعودية	3	3	0
السودان	-1	-2	0
سوريا	-2	-1	0
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
سلطنة عُمان	3	3	0
فلسطين	3	2	1
قطر	3	3	1
الكويت	3	3	0
لبنان	1	3	1
ليبيا	3	3	0
مصر	0	2	0
المغرب	-1	1	0
موريتانيا	-1	1	0
اليمن	0	0	0
المتوسط 2005	1.11	1.37	0.26
المؤشر المركب لعام 2005	0.91		

المصدر: الجداول من (3) إلى (5)

دليل المؤشر المركب

أقل من 1	من 1 إلى 2	أعلى من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

جدول رقم (2)

معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية

(%)

2005	2004	الدولة
7.2	7.7	الأردن
8.0	9.7	الإمارات
6.4	5.4	البحرين
4.2	6.0	تونس
5.3	5.2	الجزائر
3.2	3.0	جيبوتي
6.54	5.04	السعودية
8.0	7.6	السودان
3.5	2.0	سوريا
-	-	الصومال
-	-	العراق
3.8	4.5	سلطنة عُمان
2.0	3.0	فلسطين
5.5	9.3	قطر
8.5	6.2	الكويت
1.0	5.0	لبنان
5.8	5.0	ليبيا
5.0	4.1	مصر
3.9	5.8	المغرب
5.5	6.2	موريتانيا
4.6	3.87	اليمن
5.2	5.5	الدول العربية
7.2	7.6	مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية
2.7	3.3	مجموعة الدول المتقدمة
4.8	5.3	العالم

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من

IMF, Regional Economic Outlook Middle East & Central Asia May 2006

جدول رقم (3)
مؤشر سياسة التوازن الداخلي
(عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

التغير في المؤشر (نقاط مئوية)	2005	2004	الدولة
+2.5	5.22	2.72	الأردن
-25.12	(24.9)	0.22	الإمارات
-1.9	(1.9)	(4.7)	البحرين
+0.8	3.1	2.3	تونس
-14.2	(14.2)	(6.9)	الجزائر
-2.4	(0.3)	2.1	جيبوتي
-18.90	(18.90)	(11.39)	السعودية
+4.1	2.64	(1.46)	السودان
+7.4	7.8	0.4	سوريا
-	-	-	الصومال
-	-	-	العراق
-10.6	(10.6)	(4.7)	سلطنة عُمان
-11.84	3.22	15.06	فلسطين
-21.0	(21.0)	(13.8)	قطر
-36.8	(36.8)	(29.5)	الكويت
-2.3	7.9	10.2	لبنان
-28.91	(28.91)	(14.09)	ليبيا
+0.7	10.5	9.8	مصر
+1.1	5.7	4.6	المغرب
+4.1	6.8	2.7	موريتانيا
-0.78	1.3	2.08	اليمن

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من

IMF. Regional Economic Outlook Middle East & Central Asia May 2006

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية
-3	-2	-1	0	+1	+2	+3

جدول رقم (4)
مؤشر سياسة التوازن الخارجي
(عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2004	2005	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	0.15	17.78	+17.63
الإمارات	(10.18)	(22.00)	-22.00
البحرين	(3.77)	(5.80)	-5.88
تونس	1.95	1.95	0.00
الجزائر	(13.10)	(21.30)	-21.30
جيبوتي	0.80	4.20	+3.40
السعودية	(20.72)	(28.32)	-28.32
السودان	4.99	10.7	+5.71
سوريا	2.0	5.50	+3.5
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
سلطنة عُمان	(1.70)	(7.00)	-7.00
فلسطين	18.70	16.70	-2.00
قطر	(26.54)	(45.60)	-45.60
الكويت	(31.09)	(43.30)	-43.30
لبنان	18.20	12.70	-5.50
ليبيا	(27.13)	(41.16)	-41.16
مصر	(4.30)	(2.80)	-2.80
المغرب	(2.00)	(0.90)	-1.10
موريتانيا	36.80	35.50	-1.30
اليمن	(1.62)	0.37	+1.99

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقيّة الدول العربية من

IMF.Regional Economic Outlook Middle East & Central Asia May 2006

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع 2 نقطة مئوية	ارتفاع العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية
+3	+2	+1	0	-1	-2	-3

جدول رقم (5)
مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)

التغير في المؤشر (نقاط مئوية)	2005	2004	الدولة
+0.1	3.5	3.4	الأردن
+1.2	6.0	4.8	الإمارات
+0.3	2.6	2.3	البحرين
-1.6	2.0	3.6	تونس
-2.0	1.6	3.6	الجزائر
0	3.1	3.1	جيبوتي
-0.1	0.3	0.4	السعودية
-0.2	8.5	8.7	السودان
+2.7	7.3	4.6	سوريا
-	-	-	الصومال
-	-	-	العراق
+1.1	1.9	0.8	سلطنة عُمان
-1.1	1.9	3.0	فلسطين
-3.8	3.0	6.8	قطر
+2.6	3.9	1.3	الكويت
-2.7	0.3	3.0	لبنان
+4.2	2.0	-2.2	ليبيا
+1.1	11.4	10.3	مصر
-0.5	1.0	1.5	المغرب
+1.7	12.1	10.4	موريتانيا
-0.3	11.8	12.1	اليمن
+ 0.2	4.4	4.2	الدول العربية
	5.4	5.7	مجموع دول الاقتصادات الناهضة والنامية
	2.3	2.0	مجموع الدول المتقدمة

المصدر: الدول المظلمة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من

IMF.Regional Economic Outlook Middle East & Central Asia May 2006

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية
+3	+2	+1	0

جدول رقم (6) أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2004 و 2005

سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل واحد دولار)		العملة	الدولة
2005	2004		
0.709	0.709	دينار	الأردن
3.672	3.672	درهم	الإمارات
0.376	0.376	دينار	البحرين
1.320	1.245	دينار	تونس
72.61	72.50	دينار	الجزائر
177.7	177.0	فرنك	جيبوتي
3.75	3.75	ريال	السعودية
250.62	259.97	دينار	السودان
49.85	51.21	ليرة	سوريا
-	-	شلمن	الصومال
-	-	دينار	العراق
0.385	0.385	ريال	سلطنة عُمان
-	-	-	فلسطين
3.64	3.64	ريال	قطر
0.292	0.294	دينار	الكويت
1507.5	1507.5	ليرة	لبنان
1.31	1.306	دينار	ليبيا
5.74	6.19	جنيه	مصر
9.249	8.866	درهم	المغرب
271	265	أوقية	موريتانيا
191.42	184.78	ريال	اليمن

المصدر: الدول المظلمة مصادر قطرية ، وبقية الدول العربية من خدمات الانترنت و

The Economist Intelligence Unit..

جدول رقم (7)
بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2004 و 2005

الدولة	القيمة السوقية (مليون دولار)		قيمة التداول		عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)		عدد الشركات المدرجة		مؤشرات الأسعار*	
	2005	2004	2005	2004	2005	2004	2005	2004	2005	2004
السعودية	306,255.70	50.10	472,990.78	76.92	1,103,582.77	1,103,582.77	77	73	4.62	410.53
الإمارات	55,490.40	10.27	4,449.14	1.99	28,505.78	28,505.78	59	35	3.54	228.26
الكويت	73,580.54	9.61	51,817.80	6.78	33,540.33	33,540.33	156	125	9.37	286.62
دبي	35,090.90	8.68	13,735.05	7.69	5,122.12	5,122.12	30	18	1.80	349.70
قطر	40,434.79	6.76	6,343.59	1.97	28,252.28	28,252.28	32	30	1.92	307.29
مصر	38,076.84	6.17	6,835.04	1.93	2,434.50	2,434.50	744	792	44.68	74.18
الأردن	18,383.40	2.92	5,327.17	1.66	2,582.62	2,582.62	201	192	12.07	272.88
العرب	25,174.92	2.11	3,757.02	0.55	1,321.72	1,321.72	54	53	3.24	220.65
اليونان	13,513.18	1.35	463.05	0.05	458.31	336.52	47	45	2.82	160.09
سلطنة عُمان	9,317.66	0.94	1,985.19	0.23	452.23	349.91	125	123	7.51	138.71
لبنان	2,330.74	0.38	197.67	0.06	89.74	24.54	15	16	0.90	53.21
السودان	2,058.42	0.25	130.25	0.04	1,730.51	2,147.34	49	48	2.94	148.23
هونغ كونغ	-	0.24	-	0.10	369.98	-	28	-	1.68	-
تونس	2,574.48	0.22	256.65	0.04	41.43	21.18	45	44	2.70	31.69
الجزائر	140.27	0.01	90.82	0.05	0.01	0.02	3	3	0.18	98.01
الإجمالي	622,422.24	100.00	566,288.52	100.00	57,028.74	57,028.74	1,665	1,597	100.00	215.67

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، 2005.

* مؤشر المركب لصندوق النقد العربي.

ملاحظة: الترتيب حسب القيمة السوقية.

جدول رقم (8)

الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عامي 2004 و 2005

(مليون دولار)

2005		2004		الدولة
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
0.8	302.2	0.5	27.0	الأردن
-	-	8.8	525.0	الإمارات
-	-	4.6	274.2	البحرين
0.5	200.0	1.8	107.3	تونس
0.7	260.6	4.4	263.3	الجزائر
75.8	28,797.0	16.1	958.0	السعودية
6.2	2,341.0	11.0	657.0	السودان
4.4	1,672.6	7.2	427.2	سوريا
-	-	1.1	62.6	سلطنة عُمان
0.0	0.5	0.0	0.3	فلسطين
4.7	1,779.8	17.6	1,050.0	لبنان
1.3	500.8	0.4	23.6	ليبيا
2.2	827.0	7.0	418.0	مصر
3.0	1,121.4	18.6	1,105.4	المغرب
0.5	203.9	1.0	58.8	اليمن
100.0	38,006.8	100.0	5,957.7	المجموع

المصدر: مصادر قطرية، باستثناء بيانات 2005 للمغرب من الشبكة الاورومتوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار

جدول رقم (9)

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر
المضيف خلال عام 2005

(مليون دولار)

الإجمالي	أخرى *	الخدمات	الزراعة	الصناعة	القطاع الدولة
302.2	-	167.8	1.7	132.7	الأردن
200.0	4.4	150.9	-	44.7	تونس
260.6	9.9	214.7	-	36.1	الجزائر
28,797.0	2,131.0	26,666.0	-	-	السعودية
2,341.0	-	1,881.0	8.0	452.0	السودان
1,672.6	18.7	932.5	-	721.4	سوريا
0.5	-	0.5	-	-	فلسطين
1,779.8	1,000.0	766.8	-	13.0	لبنان
500.8	207.1	54.8	-	238.9	ليبيا
827.0	180.0	307.0	33.0	307.0	مصر
1,121.4	7.6	952.8	1.2	159.8	المغرب
203.9	-	4.0	-	199.9	اليمن
38.006.8	3.558.7	32.098.7	44.0	2.305.4	المجموع

* قطاعات أخرى لم تحدد من المصدر

جدول رقم (10)
توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2005

(مليون دولار)

الإجمالي	الأقطار المضيفة											الأقطار المصدرة	
	اليمن	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	فلسطين	سوريا	السودان	السعودية	الجزائر	تونس		الأردن
286,6	1.4	-	18.0	7.2	53.4	0.5	24.2	75.0	95.0	12.0	-	-	الأردن
29,940.7	-	582.5	49.0	223.6	267.0	-	601.8	462.0	27,743.0	5.7	6.0	-	الإمارات
606,8	-	0.1	137.0	6.0	-	-	-	-	439.0	2.8	22.0	-	البحرين
74.7	-	3.3	4.0	57.0	-	-	-	6.0	1.0	3.3	-	0.1	تونس
206,1	-	0.1	-	200.3	-	-	-	-	-	-	5.4	0.3	الجزائر
2,457.8	197.6	211.8	221.0	-	391.0	-	696.0	678.0	-	12.9	37.8	11.9	السعودية
14,1	-	-	-	-	-	-	-	-	14.0	-	-	0.1	السودان
552,6	0.7	2.8	25.0	-	54.0	-	-	372.0	94.0	0.3	0.3	3.6	سوريا
125,5	0.5	11.5	8.0	-	-	-	1.1	36.0	2.0	-	0.3	66.0	العراق
18,0	-	-	5.0	-	-	-	-	13.0	-	-	-	-	سلطنة عُمان
120,9	1.0	-	12.0	3.1	-	-	1.3	30.0	39.0	-	-	34.4	فلسطين
660,1	-	169.2	22.0	-	445.0	-	-	15.0	1.0	7.8	-	0.1	قطر
1,499,3	0.6	43.1	262.0	-	569.4	-	343.1	78.0	25.0	105.0	53.8	19.3	الكويت
489,2	1.7	1.1	37.0	-	-	-	-	324.0	117.0	2.9	-	5.5	لبنان
109,6	-	89.5	16.0	-	-	-	-	-	-	3.1	1.0	-	ليبيا
646,0	0.5	6.5	-	3.6	-	-	5.2	164.0	176.0	104.9	24.4	160,9	مصر
52,0	-	-	1,0	-	-	-	-	-	2,0	-	49,0	-	المغرب
147,0	-	-	10,0	-	-	-	-	88,0	49,0	-	-	-	اليمن
38,006,8	203,9	1,121,4	827,0	500,8	1,779,8	0,5	1,672,6	2,341,0	28,797,0	260,6	200,0	302,2	الإجمالي

المصدر: بيانات قطرية

جدول رقم (11)

الاستثمارات العربية البيئية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995 - 2005

(مليون دولار)

الدولة / السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	الإجمالي
الأردن	35.7	13.5	10.6	12.7	24.2	26.2	27.6	21.0	17.6	27.0	302.2	518.3
الإمارات	-	-	-	380.0	176.0	196.0	215.0	217.5	650.2	525.0	-	2,359.7
البحرين	13.0	-	-	16.0	14.0	-	217.4	159.6	191.7	274.2	-	885.9
تونس	54.7	70.2	135.0	290.0	506.0	49.1	69.1	75.0	67.4	107.3	200.0	1,623.8
الجزائر	3.5	-	-	122.0	85.8	347.5	350.0	54.6	80.4	263.3	260.6	1,567.6
السعودية	12.2	20.6	27.0	198.0	82.0	76.8	651.4	716.9	297.3	958.0	28,797.0	31,837.2
السودان	38.8	554.0	142.5	70.3	151.7	414.6	554.9	567.4	610.0	657.0	2,341.0	6,102.2
سوريا	333.5	303.0	328.0	212.0	224.0	8.7	43.5	46.5	42.4	427.2	1,672.6	3,641.4
سلطنة عُمان	4.2	24.0	18.7	42.0	45.8	-	-	-	-	62.6	-	197.3
فلسطين	250.0	-	24.8	56.0	-	-	-	-	-	0.3	0.5	331.6
قطر	-	-	-	54.4	58.0	61.8	65.5	68.5	10.0	-	-	318.2
لبنان	157.8	250.0	312.0	400.0	500.0	350.0	225.0	650.0	850.0	1,050.0	1,779.8	6,524.6
ليبيا	-	-	-	-	-	80.4	85.0	82.7	102.6	23.6	500.8	875.1
مصر	455.0	711.0	532.0	390.0	277.0	113.0	96.5	100.4	125.5	418.0	827.0	4,045.4
المغرب	59.8	61.2	48.0	48.6	22.2	24.8	39.5	12.8	672.1	1,105.4	1,121.4	3,215.8
اليمن	11.9	86.0	11.0	22.2	16.7	68.5	6.5	139.4	126.4	58.8	203.9	751.3
الإجمالي	1,430.1	2,093.5	1,589.6	2,314.2	2,183.4	1,817.4	2,646.9	2,912.3	3,843.6	5,957.7	38,006.8	64,795.4

جدول

التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية

من إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال
الأردن									70.4	-
الإمارات	29.6				9.7		34,457.5	568.1	640.1	0.5
البحرين	4.4				36.0		1,360.0	1.8	0.1	-
تونس	135.9				17.5		406.3	7.7	4.0	-
الجزائر	160.6						41.5	-	30.4	-
جيبوتي	-				-		-	-	0.1	-
السعودية	346.0				18.3			1,023.3	1,460.0	-
السودان	182.1				2.8		1,562.0		180.2	0.0
سوريا	15.6				4.7		632.5	456.4		-
الصومال	-				-		-	-	-	
العراق	87.1				-		3.0	36.0	32.6	-
سلطنة عُمان	12.1				-		35.0	13.0	1.2	-
فلسطين	90.7				0.9		221.0	37.0	2.1	-
قطر	8.8				14.6		64.9	21.8	2.3	-
الكويت	52.7				315.5		43.5	78.0	482.9	-
لبنان	6.7				4.5		1,453.6	381.0	204.5	-
ليبيا	-				19.1		64.1	48.0	-	-
مصر	296.2				142.8		1,895.7	369.7	133.1	-
المغرب	2.4				16.1		173.9	2.3	26.9	-
موريتانيا	-				-		1.5	-	-	-
اليمن	26.6				0.0		292.2	125.4	10.6	-
الإجمالي	1,457.6	3,573.3	865.8	429.8	637.1	0.0	43,102.5	3,477.9	3,281.4	0.6

رقم (12)

الخاصة والمرخص لها خلال الفترة (1985 - 2005)

(مليون دولار)

المجموع	اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	فلسطين	سلطنة عُمان	العراق
1,223.8	4.3	-	0.9	81.2	14.1	153.7	13.5	5.4	24.1	-	89.9
38,806.0	32.0	-	1,147.1	211.3	230.8	715.5	362.1	264.9	10.9	66.9	2.0
1,884.4	-	-	9.9	165.6	12.9	26.8	180.8	2.7	0.1	0.8	-
1,582.0	0.2	-	104.2	9.0	355.6	8.3	359.1	20.7	4.0	-	2.4
1,125.8	24.3	1.8	2.9	337.1	367.0	11.2	26.3	7.0	15.8	-	18.3
0.5	-	-	-	-	-	0.1	-	-	-	-	-
8,405.1	461.5	-	1,283.8	485.8	3.8	1,659.4	153.3	66.4	220.0	3.1	1.4
2,685.3	13.6	-	4.6	69.7	16.3	65.3	88.4	214.2	4.3	-	71.7
2,353.0	4.9	-	2.9	53.9	6.2	346.1	338.3	12.7	69.6	5.8	0.6
0.1	-	-	-	0.1	-	-	-	-	-	-	-
207.1	2.5	-	35.2	9.1	-	-	0.2	-	-	-	-
260.2	36.2	-	-	5.5	-	4.3	3.4	7.6	0.1	-	-
522.3	1.0	-	-	46.4	3.1	-	-	45.0	-	-	5.3
1,058.9	7.9	-	169.3	23.3	-	556.3	107.7	-	0.3	-	-
3,269.3	1.3	-	150.1	419.6	-	841.8	-	-	3.0	1.9	65.4
3,714.5	7.5	-	2.5	48.5	-	-	683.6	91.6	2.8	0.9	0.3
446.8	-	-	92.3	33.4	-	1.8	-	-	-	-	73.3
5,162.0	27.4	-	54.1	-	199.2	83.3	1,169.2	228.6	115.5	65.5	33.7
577.3	1.7	-	-	5.2	45.1	8.7	60.0	2.3	0.6	-	14.8
9.3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
682.2	-	0.4	0.0	60.5	4.0	12.3	3.5	64.4	31.2	14.5	18.9
73,975.3	626.4	2.2	3,059.7	2,065.2	1,258.1	4,495.0	3,549.5	1,033.4	502.4	159.4	398.0

جدول رقم (13)
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وفق القطر المضيف
خلال عامي (2004 و 2005)

(مليون دولار)

2005		2004		الدولة
النسبة (%)	* القيمة	النسبة (%)	القيمة	
1.4	389.7	1.2	154.1	الأردن
-	-	4.2	525.0	الإمارات
-	-	6.9	865.4	البحرين
3.6	1,015.7	6.4	795.9	تونس
3.9	1,079.4	7.1	881.9	الجزائر
16.5	4,628.0	15.5	1,942.0	السعودية
11.3	3,152.1	7.0	879.0	السودان
9.9	2,775.7	4.6	577.3	سوريا
0.4	121.5	2.3	292.7	فلسطين
1.1	315.0	1.8	231.0	قطر
10.2	2,852.7	6.8	848.3	الكويت
7.4	2,077.7	10.4	1,301.3	لبنان
11.2	3,144.4	1.1	134.2	ليبيا
8.8	2,468.0	10.4	1,303.0	مصر
13.4	3,761.1	13.6	1,701.3	المغرب
0.7	205.4	0.5	63.1	اليمن
100.0	27,986.3	100.0	12,495.5	المجموع

المصدر: مصادر قطرية باستثناء بيانات 2005 لكل من لبنان والمغرب من الشبكة
الاورومتوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار

* ملاحظة: تشمل الاستثمارات العربية المنفذة

جدول رقم (14)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1995 - 2004)

(مليون دولار)

الدولة	السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	الاجمعي
العرب		335	357	1,188	417	850	215	2,825	481	2,314	853	9,835
مصر		598	636	887	1,076	1,065	1,235	510	647	237	1,253	8,144
الجزائر		25	270	260	501	507	438	1,196	1,065	634	882	5,778
البحرين		431	2,048	329	180	454	364	81	217	517	865	5,486
تونس		378	351	365	668	368	779	486	821	584	639	5,439
السودان		-	-	98	371	371	392	574	713	1,349	1,511	5,379
السعودية		-1,877	-1,129	3,044	4,289	-780	-1,884	20	453	778	1,867	4,781
سوريا		100	89	80	82	263	270	110	1,030	1,084	1,206	4,314
قطر		94	339	418	347	113	252	296	624	625	679	3,787
الإمارات		399	301	232	258	-985	-515	1,184	1,307	30	840	3,051
الأردن		13	16	361	310	158	787	100	64	424	620	2,853
لبنان		35	80	150	200	250	298	249	257	358	288	2,165
سلطنة عُمان		29	60	65	101	39	16	83	26	528	-18	929
موريتانيا		7	4	1	-	1	40	92	118	214	300	777
فلسطين		-	4	7	218	189	62	20	-5	-	-	495
العراق		2	1	1	7	-7	-3	-6	-2	5	300	298
الكويت		7	347	20	59	72	16	-147	7	-67	-20	294
جيبوتي		3	3	2	3	4	3	3	4	11	33	69
الصومال		1	1	1	-	-1	-	-	-	-	9	11
ليبيا		-107	-136	-82	-128	-128	-142	-101	145	143	131	-405
اليمن		-218	-60	-139	-219	-308	6	136	102	6	-21	-715
إجمالي الدول العربية		255	3,582	7,288	8,740	2,495	2,629	7,711	8,074	9,774	12,217	62,765
الدول النامية		113,300	152,700	193,224	194,055	231,880	252,459	219,721	155,528	166,337	233,227	1,912,431
العالم		331,100	386,100	481,911	690,905	1,086,750	1,387,953	817,574	716,128	632,599	648,146	7,179,166

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الكتكا)، تقرير الاستثمار الدولي 2005.

جدول رقم (15)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول العربية خلال الفترة
(1995 - 2004)

(مليون دولار)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	الاجمعي
الإمارات	1	-	208	-30	115	2,094	441	407	43	-30	3,249
البحرين	-16	305	48	181	163	10	216	190	741	1,036	2,874
فلسطين	142	142	142	160	169	213	380	-	-	-	1,348
ليبيا	83	63	284	299	208	98	84	-136	63	62	1,108
السعودية	13	243	215	74	50	155	-44	143	83	73	1,005
مصر	93	5	166	46	38	51	12	28	21	159	619
قطر	30	40	20	20	30	41	112	-21	-2	-2	268
لبنان	-2	6	19	-1	5	125	92	96	17	45	402
المغرب	15	30	9	20	18	58	97	28	12	31	318
الجزائر	-	2	8	1	47	18	9	100	14	258	457
تونس	3	2	9	2	3	2	-	2	5	4	32
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	11	-	-	11
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-1	-	-1
سلطنة عُمان	1	2	1	-5	3	-2	-1	-	-1	-	-2
الأردن	-27	-43	2	2	5	5	9	25	3	-	-19
سوريا	-100	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-100
الكويت	-1,022	1,740	-969	-1,867	23	303-	365	-155	-4,989	-1,873	-9,050
إجمالي الدول العربية	-786	2,537	162	-1,098	877	2,565	1,772	718	-3,991	-237	2,519
الدول النامية	113,300	152,700	193,224	53,438	75,488	98,929	59,861	47,775	29,016	83,190	906,921
العالم	331,100	386,100	481,911	687,240	1,092,279	1,186,838	721,501	652,181	616,923	730,257	6,886,330

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (إكتاد)، تقرير الاستثمار الدولي، 2005.

جدول رقم (16)

(مليون دولار)

حصلة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً (1995 - 2004)

السنة	البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
	العالم	331,100	386,100	481,911	690,905	1,086,750	1,387,953	817,574	716,128	632,599	648,146	7,179,166
	الدول المتقدمة	203,500	219,900	269,654	472,545	828,352	1,107,987	571,483	547,778	442,157	380,022	5,043,378
	الدول النامية	113,300	152,700	193,224	194,055	231,880	252,459	219,721	155,528	166,337	233,227	1,912,431
	دول الاقتصادات التحويلة	14,300	13,500	19,033	24,305	26,518	27,508	26,371	12,821	24,106	34,897	223,359
	مجموع الدول العربية	255	3,582	7,288	8,740	2,495	2,629	7,711	8,074	9,774	12,217	62,765
	نسبة الدول العربية للدول النامية	0.23	2.35	3.77	4.50	1.08	1.04	3.51	5.19	5.88	5.24	3.28
	نسبة الدول العربية للعالم	0.08	0.93	1.51	1.27	0.23	0.19	0.94	1.13	1.55	1.88	0.87
	عمليات الاندماج والتعاك	186,593	227,023	304,848	531,648	766,044	1,143,816	593,960	369,789	296,988	380,598	4,801,307
	حصلة الدول العربية في عمليات الاندماج والتعاك كإنتاج	0.024%	0.107%	0.297%	0.088%	0.154%	0.152%	0.543%	0.165%	1.925%	0.251%	0.314%
	حصلة الدول العربية في عمليات الاندماج والتعاك كمستثمر	44	244	904	466	1,181	1,744	3,225	611	5,718	957	15,094
		0.905%	0.529%	0.615%	0.075%	0.185%	0.166%	0.125%	0.813%	0.667%	0.316%	0.321%
		1,689	1,201	1,874	397	1,417	1,900	740	3,005	1,981	1,203	15,407

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الكتاد)، تقرير الاستثمار الدولي، 2005.

جدول رقم (17) التجارة العربية الخارجية والبيئية

(مليون دولار)

الدولة	الميزان التجاري				الصادرات							
	الاورات		%		2005				2004			
	2005	2004	2005	2004	منها للدول العربية	للعالم	% العربية	منها للدول العربية	للعالم	% العربية	منها للدول العربية	للعالم
الأردن	4,007.77	9,278.84	7,261.07	42.43	1,531.40	3,608.90	41.03	1,334.70	3,253.30			
الإمارات	18,913.55	76,984.00	72,082.23	1.40	1,575.52	112,537.00	1.36	1,239.07	90,995.78			
البحرين	944.15	7,920.21	6,571.81	10.47	944.70	9,021.28	10.76	808.57	7,515.96			
تونس	3,140.65	13,077.30	12,823.30	9.13	917.30	10,050.00	6.76	654.70	9,682.65			
الجزائر	281.00	606.00	687.00	1.36	14.80	1,087.00	1.37	13.30	968.00			
السعودية	81,356.00	59,409.30	44,805.00	4.61	8,245.60	178,755.00	5.27	6,651.40	126,161.00			
السودان	192.00	5,945.99	3,586.00	7.97	384.70	4,824.30	11.38	430.00	3,778.00			
سلطنة عُمان	4,760.50	8,815.60	8,603.30	10.76	2,007.70	18,667.50	11.54	1,542.80	13,363.80			
قطر	13,275.02	7,248.80	5,409.60	6.10	1,522.72	24,962.60	6.06	1,133.16	18,684.62			
الكويت	17,713.80	19,055.28	17,422.00	1.01	445.05	44,016.00	0.56	166.90	29,835.85			
لبنان	7,460.30	9,340.00	9,397.00	53.47	1,005.00	1,879.70	52.95	925.00	1,747.00			
ليبيا	12,715.40	11,036.60	8,767.70	2.90	899.07	31,002.30	2.90	622.50	21,483.10			
سوريا	8,951.86	5,801.00	5,801.00	25.00	1,647.00	6,588.00	25.62	1,456.24	5,685.00			
مصر	19,815.00	12,833.00	12,833.00	19.00	2,023.88	10,652.00	16.99	1,303.90	7,675.00			
اليمن	817.81	5,470.26	3,858.44	7.38	397.70	5,388.80	7.19	336.40	4,676.25			
المجموع	201,718.6	133,238.3	261,321.8	213,267.0	5,09	23,562.1	463,040.4	5,20	18,618.6	345,505.3		

المصدر: بيانات قطرية (البيانات المظلمة من منظمة التجارة العالمية)

(1) صادرات الإمارات، البحرين، السعودية، السودان، سلطنة عُمان، قطر، الكويت، ليبيا، مصر واليمن تشمل الصادرات البيئية

(2) صادرات الجزائر للعالم لا تشمل الصادرات البيئية

(3) الصادرات البيئية لا تشمل الصادرات البيئية

(4) تم تقدير الصادرات البيئية لكل من الإمارات وسوريا

جدول رقم (18)
التجارة العربية البينية خلال الفترة (1998 - 2004)

(مليون دولار)

السنة	الصادرات البينية (قوب)										الواردات البينية (قوب)									
	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004						
السعودية	657.9	601.6	608.1	960.0	1,044.5	975.5	1,334.3	735.7	802.7	1,090.9	1,160.7	1,280.0	1,581.7	2,504.2						
الإمارات	2,107.5	1,931.7	2,208.6	2,580.1	3,158.0	4,237.4	6,487.6	1,573.8	1,649.8	1,710.0	1,910.9	2,147.3	2,681.0	3,796.3						
البحرين	549.4	581.9	500.6	616.9	647.9	809.5	804.1	379.8	398.8	429.2	469.8	573.4	635.7	685.4						
تونس	393.6	388.9	431.7	550.5	690.7	654.5	678.3	422.0	472.2	665.2	660.2	665.1	824.8	862.4						
الجزائر	146.4	258.6	305.1	340.1	474.4	613.2	839.2	260.5	185.5	171.4	249.7	462.3	502.9	645.1						
جيبوتي	100.6	105.4	114.6	134.6	130.0	169.5	222.9	115.9	107.7	133.3	145.3	152.6	186.6	244.7						
السعودية	4,932.0	5,003.0	5,934.0	6,142.0	6,854.0	10,196.0	14,708.0	1,982.7	2,208.0	1,947.0	2,154.0	2,775.0	2,893.0	3,780.0						
السودان	244.5	254.9	237.0	197.0	313.4	303.6	430.0	530.1	353.1	362.2	419.0	899.5	1,147.5	1,051.1						
سوريا	183.4	727.7	760.4	812.4	1,450.8	1,203.0	1,537.2	69.8	317.5	438.8	451.2	613.7	691.1	1,110.7						
الصومال	108.0	110.9	58.0	56.6	67.3	76.2	91.7	91.7	55.0	69.5	127.9	180.5	154.5	168.5						
العراق	302.4	379.6	650.2	622.7	682.7	340.6	464.3	261.1	300.8	366.5	915.6	1,582.9	912.5	1,837.3						
سلطنة عُمان	1,109.6	1,069.4	1,257.5	1,229.9	1,493.1	1,323.6	1,497.8	1,682.9	1,578.6	1,714.9	1,974.5	2,067.6	1,895.2	3,593.9						
قطر	308.4	594.0	631.8	382.1	879.1	594.1	992.1	574.0	495.1	543.1	513.2	711.6	819.7	1,205.0						
الكويت	400.1	413.4	438.2	517.3	536.7	833.3	1,068.3	1,056.7	1,018.2	1,068.5	1,102.1	1,258.9	1,538.6	1,666.3						
لبنان	323.6	294.5	326.9	395.4	507.5	637.5	925.3	609.0	557.9	767.4	942.8	697.3	920.5	1,344.3						
ليبيا	437.6	468.8	548.0	593.0	499.2	525.8	540.9	492.8	431.1	434.1	450.9	428.5	439.9	715.6						
مصر	558.4	471.5	601.9	624.7	803.6	1,211.7	1,428.5	898.9	1,009.7	1,454.4	1,124.4	922.0	1,107.7	1,536.0						
المغرب	285.3	295.2	258.5	285.7	292.2	296.2	321.4	728.2	896.1	1,431.1	1,311.5	1,383.2	1,286.1	1,553.2						
موريتانيا	3.1	6.1	3.8	8.2	10.2	11.2	15.6	41.3	25.5	32.8	52.8	67.1	50.1	56.5						
اليمن	165.0	164.0	210.4	203.8	398.9	466.8	292.1	638.7	757.5	876.2	951.2	1,293.8	1,516.2	1,398.4						
المجموع	13,316.8	14,121.1	16,085.3	17,253.0	20,934.2	25,479.2	34,679.6	13,105.4	13,620.8	15,706.5	17,087.7	20,162.3	21,785.3	29,754.9						

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وأخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول (سبتمبر) 2005.

جدول رقم (19/أ)

قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع (عام 2005)

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الصادرات السلعية	الحصة للعالم %
1	ألمانيا	970.7	9.3
2	الولايات المتحدة الأمريكية	904.3	8.7
3	الصين	762.0	7.3
4	اليابان	595.8	5.7
5	فرنسا	459.2	4.4
6	هولندا	401.3	3.9
7	المملكة المتحدة	377.9	3.6
8	إيطاليا	366.8	3.5
9	كندا	359.6	3.5
10	بلجيكا	329.6	3.2
11	هونغ كونج	292.3	2.8
12	كوريا الجنوبية	284.7	2.7
13	روسيا الاتحادية	245.3	2.4
14	سنغافورة	229.6	2.2
15	المكسيك	213.7	2.1
16	تايوان	196.6	1.9
17	أسبانيا	186.1	1.8
18	السعودية	178.8	1.7
19	ماليزيا	140.9	1.4
20	السويد	129.9	1.3
21	سويسرا	125.9	1.2
22	النمسا	123.3	1.2
23	البرازيل	118.3	1.1
24	الإمارات	112.5	1.1
25	تايلاند	110.1	1.1
26	أيرلندا	109.5	1.1
27	استراليا	105.8	1.0
28	النرويج	103.3	1.0
29	الهند	89.8	0.9
30	بولندا	88.9	0.9
	المجموع	8,712.7	83.8
	العالم	10,393.1	100.0

المصدر: WTO. Press Release. April 2006

جدول رقم (19/ب)

قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة السلع (عام 2005)

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات السلعية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	1,732.7	16.1
2	ألمانيا	774.1	7.2
3	الصين	660.1	6.1
4	اليابان	516.1	4.8
5	المملكة المتحدة	501.2	4.7
6	فرنسا	495.8	4.6
7	إيطاليا	379.7	3.5
8	هولندا	357.9	3.3
9	بلجيكا	320.4	3.0
10	كندا	320.1	3.0
11	هونغ كونج	300.6	2.8
12	أسبانيا	277.6	2.6
13	كوريا الجنوبية	261.0	2.4
14	المكسيك	231.7	2.2
15	سنغافورة	200.0	1.9
16	تايوان	185.9	1.7
17	الهند	131.6	1.2
18	أستراليا	125.3	1.2
19	روسيا الاتحادية	125.1	1.2
20	النمسا	124.7	1.2
21	سويسرا	121.2	1.1
22	تاييلاند	118.2	1.1
23	تركيا	116.4	1.1
24	ماليزيا	114.6	1.1
25	السويد	110.6	1.0
26	بولندا	100.5	0.9
27	البرازيل	77.6	0.7
28	الإمارات	77.0	0.7
29	التشيك	76.9	0.7
30	الدنمارك	76.5	0.7
	المجموع	9,011.1	83.8
	العالم	10,753.1	100.0

المصدر: WTO. Press Release. April 2006

جدول رقم (19/ج)
قائمة أكبر (20) دولة مصدرة في العالم في تجارة الخدمات
(عام 2005)

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الصادرات	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	353.3	14.6
2	المملكة المتحدة	183.4	7.6
3	ألمانيا	142.9	5.9
4	فرنسا	113.7	4.7
5	اليابان	106.6	4.4
6	إيطاليا	93.4	3.9
7	أسبانيا	91.2	3.8
8	الصين	81.2	3.4
9	هولندا	75.0	3.1
10	الهند	67.6	2.8
11	هونغ كونج	60.3	2.5
12	أيرلندا	54.7	2.3
13	النمسا	53.8	2.2
14	بلجيكا	53.4	2.2
15	كندا	50.6	2.1
16	سويسرا	45.2	1.9
17	سنغافورة	45.1	1.9
18	كوريا الجنوبية	43.5	1.8
19	السويد	42.8	1.8
20	لوكسمبورج	39.6	1.6
	المجموع	1,797.3	74.4
	العالم	2,415.0	100.0

المصدر: WTO. Press Release. April 2006

جدول رقم (19/د)

قائمة أكبر (20) دولة مستوردة في العالم في تجارة الخدمات
(عام 2005)

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	288.7	12.2
2	ألمانيا	198.6	8.4
3	المملكة المتحدة	150.1	6.4
4	اليابان	135.9	5.8
5	فرنسا	102.9	4.4
6	إيطاليا	92.3	3.9
7	الصين	85.3	3.6
8	هولندا	69.2	2.9
9	أيرلندا	67.5	2.9
10	الهند	67.4	2.9
11	أسبانيا	65.3	2.8
12	كندا	62.3	2.6
13	كوريا الجنوبية	58.0	2.5
14	النمسا	51.7	2.2
15	بلجيكا	51.2	2.2
16	سنغافورة	44.0	1.9
17	روسيا الاتحادية	37.6	1.6
18	الدنمارك	36.0	1.5
19	السويد	35.2	1.5
20	هونغ كونج	31.6	1.3
	المجموع	1,730.8	73.3
	العالم	2,360.0	100.0

المصدر: WTO. Press Release. April 2006

جدول رقم (20)

(مليون دولار)

التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية لعامي 2004 و 2005

الواردات				الصادرات				الدولة											
الإجمالي	الخدمات التجارية الأخرى		السياحة	النقل والواصلات		الإجمالي	الخدمات التجارية الأخرى		السياحة	النقل والواصلات		مصر	العرب	الأردن	السودان	إجمالي الدول العربية	إجمالي العالم	النسبة للعالم	
	2005	2004		2005	2004		2005	2004		2005	2004								2005
9,889	7,469	4,457	3,226	1,664	1,257	3,768	2,986	14,924	14,046	3,596	3,905	6,794	6,125	4,534	4,016				
3,127	2,805	958	856	624	574	1,545	1,375	7,941	6,304	1,858	1,357	4,787	3,922	1,296	1,025				
1,958	1,869	584	540	360	340	1,014	989	3,673	3,520	645	635	2,099	1,970	929	915				
2,489	1,973	508	342	631	524	1,350	1,107	2,248	2,036	298	280	1,470	1,330	480	426				
1,209	1,024	7	7	208	176	994	841	33	35	14	4	16	21	3	10				
18,672	15,140	6,514	4,971	3,487	2,871	8,671	7,298	28,819	25,941	6,411	6,181	15,166	13,368	7,242	6,392				
2,361,300	2,132,800	1,050,100	948,400	647,600	594,500	663,600	589,900	2,414,700	2,179,500	1,153,800	1,040,000	697,700	633,900	563,200	505,600				
0.79	0.71	0.62	0.52	0.54	0.48	1.31	1.24	1.19	1.19	0.56	0.54	2.17	2.11	1.29	1.26				

المصدر: منظمة التجارة العالمية

(مليون دولار)

جدول رقم (20/أ)

تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية خلال الفترة 2000-2005

الدولة	الصادرات						الواردات					
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مصر	9,687	8,815	9,127	10,837	14,046	14,924	7,161	6,356	6,013	6,038	7,470	9,889
لبنان	-	-	4,412	9,445	9,678	-	-	-	3,353	6,487	8,247	-
السعودية	4,779	5,008	5,117	5,713	5,882	-	10,928	7,155	7,152	7,936	11,057	-
المغرب	2,854	3,787	4,098	5,128	6,304	7,941	1,520	1,705	1,903	2,350	2,805	3,127
الكويت	1,571	1,399	1,372	1,765	2,067	-	4,115	4,520	4,880	5,537	6,135	-
تونس	2,680	2,829	2,603	2,842	3,520	3,673	1,119	1,332	1,353	1,510	1,869	1,958
سوريا	1,480	1,566	1,347	1,181	2,222	-	1,468	1,494	1,675	1,697	1,813	-
الأردن	1,599	1,391	1,736	1,708	2,036	2,248	1,463	1,520	1,627	1,690	1,973	2,489
عمان	452	486	515	646	830	-	1,759	1,898	1,872	2,174	2,740	-
الجزائر	927	884	1,191	1,287	1,516	-	1,141	1,413	1,511	1,510	1,995	-
البحرين	933	950	1,068	1,260	1,558	-	738	748	927	886	933	-
ليبيا	119	134	275	329	351	-	815	964	1,343	1,528	1,603	0
اليمن	174	130	129	244	292	-	757	794	883	947	1,004	-
السودان	24	14	130	31	35	33	632	638	784	805	1,024	1,209
جيبوتي	69	74	79	87	87	-	65	60	55	60	65	-
موريتانيا	30	36	48	-	-	-	82	63	68	-	-	-
إجمالي الدول العربية	27,378	27,503	33,247	42,503	50,394	28,819	33,763	30,660	35,399	41,155	50,733	18,672
العالم	1,492,200	1,494,500	1,601,400	1,834,000	2,179,500	2,414,700	1,479,600	1,494,100	1,579,300	1,802,300	2,132,800	2,361,300

المصدر: منظمة التجارة العالمية

جدول رقم (21) ملاصم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تسلسل	الدولة	حافط ثابت لكل 100 نسمة	حافط خلوي لكل 100 نسمة	عدد مستخدمي الانترنت بالآلاف	نسبة الانتشار استخدام الانترنت (%)	عدد مزودي خدمة الانترنت	عدد أجهزة الحاسوب بالآلاف
1	الأردن	11,00	28,41	600,0	10,69	2,966	300,0
2	الإمارات	27,51	100,86	1,384,8	31,85	26,570	450,0
3	البحرين	27,03	102,99	152,7	21,30	1,850	121,0
4	تونس	12,51	56,55	835,0	8,40	373	472,0
5	الجزائر	9,74	41,58	845,0	2,61	944	290,0
6	جيبوتي	1,63	5,07	9,0	1,32	772	21,0
7	السعودية	15,46	54,12	1,586,0	6,36	16,665	8,476,0
8	السودان	2,98	5,48	1,140,0	3,30	-	606,0
9	سوريا	15,24	15,49	800,0	4,39	11	600,0
10	الصومال	0,83	4,17	15,0	0,13	1	50,0
11	العراق	4,00	2,22	36,0	0,14	4	200,0
12	سلطنة عُمان	10,33	51,94	245,0	10,14	1,506	118,0
13	فلسطين	9,43	29,57	160,0	4,34	-	169,0
14	قطر	26,41	92,15	165,0	22,18	315	133,0
15	الكويت	18,99	88,57	600,0	23,50	2,791	450,0
16	لبنان	27,68	27,68	600,0	16,90	6,875	400,0
17	ليبيا	13,56	4,15	205,0	3,62	67	130,0
18	مصر	14,04	18,41	3,900,0	5,57	3,499	2,300,0
19	المغرب	4,26	39,37	3,500,0	11,71	4,118	620,0
20	موريتانيا	1,31	20,64	14,0	0,47	27	42,0
21	اليمن	3,85	9,54	180,0	0,87	162	300,0
مجموع الدول العربية		9,74	25,42	16,972,50	5,45	69,516	16,248,0
العالم		18,79	31,76	862,809,9	13,62	26,541,177	772,357,0

المصدر: احصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات مايو 2006

www.itu.int

جدول رقم (22)
ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2005

البيان

الدولة	(1) مؤتمرات وندوات وعارضات الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات وعارضات الترويج التي شاركت فيها الدولة	الزيارات	استقبال	(3) الزيارات التي تولى أخرى واستقبل مستثمرون	(4) الفروض المروضة للاستثمار	(5) الفوائض والاجرآت الجنبية الاستثمار				التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المتخذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والنطاق الحرة الجديدة والمنطقة	(8) مجهولات الترويج الأخرى المنفذة
							1	2	3	4					
الأردن	9	60	-	3	501	75	1	-	6	6	-	2	6	6	
الإمارات	8	54	-	3	501	-	-	-	1	-	-	2	-	1	
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	
تونس	29	33	5	8	12	6	4	3	4	3	4	6	3	4	
الجزائر	4	11	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	1	-	
السعودية	25	21	5	18	-	-	9	24	17	17	9	17	24	-	
السودان	8	5	-	-	400	-	-	-	17	17	-	17	-	2	
سوريا	3	-	-	-	-	-	5	10	6	6	5	6	10	6	
سلطنة عُمان	7	5	-	6	44	-	-	-	2	2	-	2	-	6	
فلسطين	9	16	6	-	336	-	1	13	1	13	1	1	1	3	
قطر	6	1	-	-	-	-	4	2	4	4	-	1	2	1	
الكويت	-	1	-	9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
ليبيا	9	4	-	6	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
مصر	8	23	35	1	45	-	20	9	20	9	20	9	12	7	
العرب	1	8	-	-	-	-	1	-	1	-	1	-	2	2	
اليمن	4	5	1	8	52	-	12	10	12	10	12	10	4	15	
الإجمالي	130	247	52	560	964	-	59	81	66	81	59	81	66	53	

جدول رقم (23)

التقويم السيادي الموحد للدول العربية حتى نهاية كانون أول (ديسمبر) 2005

درجة المخاطرة	تفسير التقويم التجميعي الموحد	التقويم التجميعي الموحد		الدولة	التسلسل
		2005/12	2004/12		
درجة استثمارية عالية جدا، درجة المخاطرة منخفضة، قدرة السداد قوية مع تراوح مختلف بمدى التأثير ببروز عوامل سلبية.	A+	5	5	الكويت	1
	A+	5	6	الإمارات	2
	A+	5	6	قطر	3
	A-	7	7	السعودية	4
درجة استثمارية، درجة المخاطرة منخفضة، قدرة السداد معقولة مع تراوح مختلف بمدى التأثير ببروز عوامل سلبية.	BBB+	8	8	البحرين	5
	BBB	9	9	تونس	6
	BBB+	8	9	سلطنة عُمان	7
درجة مضاربة، درجة المخاطرة متوسطة، عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد مع وجود عوامل سلبية انما تراوح مختلف بمدى التأثير ببروز هذه العوامل.	BB +	11	11	مصر	8
	BB +	11	12	المغرب	9
	BB	12	12	الأردن	10
درجة مضاربة عالية، درجة المخاطرة عالية، يتعرض أكثر انكشافا في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية مع تراوح مختلف بشكل طفيف بمدى التأثير ببروز هذه العوامل.	B	15	15	لبنان	11
	B -	16	X	اليمن	12

ملاحظة: التقويم السيادي الموحد يحتسب للمعدل التجميعي لتقويم القطر السيادي وفق وكالات التصنيف الائتماني الدولية التي تشمل (ستاندرد اند بورز، موديز مجموعة فيتش، كابيتال انتلجنس، ووكالة ريتنج اند انفستمنت انفورميشن اليابانية).

**جدول رقم (24)
وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية 2005**

5	4	3		2		1		الدولة	التسلسل		
		مؤشر الاستبتيومثال الافستور للتقوم القطري	مؤشر الديرومي للمخاطر القطرية	مؤشر الديرومي للمخاطر القطرية	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	مؤشر الديرومي للمخاطر القطرية	المؤشر المركب للمخاطر القطرية				
دولة 163	دولة 150	دولة 122	دولة 122	دولة 173	دولة 172	دولة 185	دولة 185	دولة 140	دولة 140	الدولة	
2005	2004	2005	2004	2005	2004	2005	2004	2005	2004	الأردن	1
B	B	DB3b	DB3b	46.4	43.1	44.13	48.67	75.0	72.3	الأمارات	2
A2	A2	DB1d	DB1d	72.3	69.7	73.72	74.19	84.8	84.3	البحرين	3
A3	A3	DB3a	DB3a	63.1	59.8	66.93	69.91	80.0	78.8	تونس	4
A4	A4	DB2c	DB2c	57.2	55.1	55.78	56.84	72.8	73.8	الجزائر	5
A4	B	DB5a	DB5d	47.5	40.2	41.8	44.95	77.3	75.5	جيبوتي	6
C	C	-	-	23.3	28	35.22	35.55	-	-	السعودية	7
A4	A4	DB3a	DB3b	61.8	56.5	64.49	66.59	82.3	80.5	السودان	8
D	D	DB6d	DB6d	12	12.4	26.28	27.04	57.0	56.3	سوريا	9
C	C	DB5c	DB5b	31.2	28.3	31.87	34.7	67.8	68.8	الموغال	10
D	D	-	-	9.6	8.2	16.77	18.91	15.8	43.3	المراق	11
D	D	DB7	DB7	9.7	12	2.88	7.13	41.0	23.5	سلطنة عُمان	12
A3	A3	DB3a	DB3a	64.4	61.3	60.45	62.82	82.5	81.8	فلسطين	13
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قطر	14
A2	A2	DB2a	DB2b	70.8	67.3	74.96	78.79	79.5	78.5	الكويت	15
A2	A2	DB2a	DB2a	71.5	69	72.7	75.01	86.0	85	لبنان	16
C	C	DB4c	DB4c	30.6	26.9	35.09	38.8	58.0	59.3	ليبيا	17
C	C	DB5b	DB5b	41.3	38.5	22.66	24.21	80.0	77.3	مصر	18
B	B	DB3b	DB3c	48	44.4	47.45	49.4	68.8	69.3	المغرب	19
A4	A4	DB2d	DB2c	51.8	49.3	51.71	53.51	73.0	76.8	موريتانيا	20
C	C	-	-	19.5	21	29.86	28.12	-	-	اليمن	21
C	C	DB6a	DB6a	33.9	29	31.81	35.27	68.8	66.8	عدد الدول العربية في المؤشر	20

جدول رقم (25) ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة

الدولة التسلسل	مؤشر العولمة		مؤشر التنافسية العالمية				مؤشر التنمية البشرية		مؤشر جودة الأعمال		مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر التنافسية		مؤشر الابتكارية		مؤشر القدرة على الإبداع	
	2004	2005	الربع 103 2004	الربع 103 2004	الربع 17 2005	الربع 17 2004	177 2004	177 2005	155 2004	155 2005	161 2004	161 2005	146 2004	146 2005	121 2004	121 2005	117 2004	117 2005
1	-	-	-	35	45	43	43	90	90	74	51	58	37	37	47	42	42	76
2	-	-	16	18	28	33	49	41	69	42	48	29	30	30	42	39	75	76
3	-	-	28	37	40	54	40	40	43	20	20	34	36	-	-	56	61	61
4	35	37	42	40	32	35	92	89	58	67	83	39	43	54	51	80	72	80
5	-	-	71	78	89	95	108	103	128	100	114	97	97	-	-	89	81	89
6	-	-	-	-	-	-	154	150	-	92	98	-	-	-	-	112	116	112
7	41	45	-	-	-	-	77	77	38	74	72	71	70	36	33	55	55	55
8	-	-	-	-	-	-	139	141	151	-	-	122	144	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	106	106	121	138	139	71	70	92	83	92	92	89
10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	144	-	-	-	-	-
11	-	-	-	-	-	-	74	74	114	-	-	129	137	-	-	-	-	-
12	-	-	-	-	-	-	102	102	125	54	60	29	28	41	37	90	90	90
13	-	-	-	-	-	-	44	44	40	19	44	38	107	-	-	-	-	-
14	-	-	-	-	-	-	47	47	40	44	60	81	32	-	-	57	66	57
15	-	-	-	-	-	-	44	44	44	47	48	44	45	37	34	52	57	52
16	-	-	-	-	-	-	80	80	81	83	76	97	83	38	48	50	46	50
17	-	-	-	-	-	-	58	58	58	154	154	108	117	-	-	-	-	-
18	-	-	-	-	-	-	120	120	141	95	103	77	70	89	92	61	56	61
19	-	-	-	-	-	-	125	125	124	66	66	79	77	78	59	78	86	78
20	-	-	-	-	-	-	152	152	127	46	46	76	77	56	111	110	110	110
21	-	-	-	-	-	-	149	149	151	-	67	103	111	114	109	104	104	104
مجموع الدول العربية	4	4	4	4	4	4	19	19	19	17	17	18	19	12	12	16	16	16

المصدر: رومو واقفيا الالكترونية: راجع الملحق (6)

ملاحظة: مؤشر سهولة أداء الأعمال: مؤشر مركز جديد في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال.
ملاحظة: مؤشر القدرة على الإبداع: مؤشر مركز جديد، يغطي عام 2001.

جدول رقم (1/25) قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/38

القطر: السمومية

	التحول والائتمان		حماية المستثمرين		تأسيس كيان العمل
4	ضمان الحقوق (0 - 10)	8	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	13	عدد الإجراءات
5	شمولية المطورمات الائتمانية (0 - 6)	4	مستوى الإدارة (0 - 10)	64	عدد أيام العمل
0.2	مدى تغطية المطورمات (من كل 1000 شخص بالغ)	3	سهولة مفاضلة المساهمين للإدارة (0 - 10)	68.5	الكلفة (كثيية من دخل الفرد)
10.2	مدى تغطية المطورمات (قطاع خاص) (من كل 1000 شخص بالغ)	5.0	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 - 10)	1236.9	المحد الأدنى في رأس المال: (كثيية من دخل الفرد)
	تفصيل الأحكام التجارية		انظمة العمل والعمل		التجارة عبر الحدود
44	عدد الإجراءات	0	صعوبة التوظيف (0 - 100)	5	عدد وثائق التصدير
360	الوقت (بالأيام)	40	عدم مرونة ساعات العمل (0 - 100)	12	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
20.0	الكلية (كثيية من الدين)	0	صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	36	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	13	عدم مرونة عقود العمل (0 - 100)	9	عدد وثائق الاستيراد
13	الدفعات (عدد)	11	كلية التوظيف (كثيية من الراتب)	18	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
70	الوقت (ساعة بالسنة)	79	كلية الفصل من العمل (عدد الراتب الأسبوعية)	44	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
1.4	إجمالي الضرائب (كثيية من صافي الربح)		تسجيل ملكية العقار		الحصول على ترخيص البناء
	تصفيه الأعمال	4	عدد الإجراءات	18	عدد الإجراءات
3	الوقت (بالسنوات)	4	عدد أيام العمل	131	عدد أيام العمل
22	الكلية (كثيية من المكائات)	0.0	الكلية (كثيية من قيمة الملكية)	82.1	الكلية (كثيية من دخل الفرد)
28.4	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- دليل بيانات انظمة العمل والعمل: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.
- دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (2/25)

قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/47

القطر: الكويت

	التحويل والائتمان		حماية المستثمرين		تأسيس كيان العمل
5	ضمان الحقوق (10 - 0)	5	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	13	عدد الإجراءات
4	شمولية المعلومات الائتمانية (0 - 6)	5	مستوى الإدارة (10 - 0)	35	عدد أيام العمل
0.0	مدى تغطية المعلومات (امن كل 1000 شخص بالغ)	5	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (0 - 10)	2.2	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
16.1	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (امن كل 1000 شخص بالغ)	5.0	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 - 10)	133.8	الحده الأدنى في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية		أنظمة العمل والعمل		التجارة عبر الحدود
52	عدد الإجراءات	0	صعوبة التوظيف (0 - 100)	5	عدد وثائق التصدير
390	الوقت (بالأيام)	60	عدم مرونة ساعات العمل (0 - 100)	10	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
13.3	الكلية (كسبة من الدين)	0	صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	30	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	20	عدم مرونة عقود العمل (0 - 100)	11	عدد وثائق الاستيراد
14	المدفوعات (عدد)	11	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	12	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
..	الوقت (ساعة بالسنة)	42	كلية الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	39	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
8.2	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)		تسجيل ملكية العقار		الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	8	عدد الإجراءات	26	عدد الإجراءات:
4	الوقت (بالسنوات)	75	عدد أيام العمل	149	عدد أيام العمل
1	الكلية (كسبة من الممتلكات)	0.6	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	278.9	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
38.3	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

• دليل بيانات انظمة العمل والعملان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

• دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

• دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (3/25)

قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/51

القطر: سلطنة عُمان

	التحويل والائتمان	حماية المستثمرين	تأسيس كيان العمل
3	ضمان الحقوق (10 - 0)	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	عدد الإجراءات
0	شمولية المعلومات الائتمانية (0-6)	مستوى الإدارة (10 - 0)	عدد أيام العمل
0.0	مدى تغطية المعلومات (امن كل 1000 شخص بالغ)	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (10 - 0)	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (امن كل 1000 شخص بالغ)	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10-0)	الحص الأجنبي في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية	أنظمة العمل والعمل	التجارة عبر الحدود
41	عدد الإجراءات	صعوبة التوظيف (100 - 0)	عدد وثائق التصدير
455	الوقت (بالأيام)	عدم مرونة ساعات العمل (100 - 0)	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
10.0	الكلية (كسبة من الدين)	صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	عدم مرونة عقود العمل (100-0)	عدد وثائق الاستيراد
30	المدفوعات (عدد)	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
52	الوقت (ساعة بالسنة)	كلية الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
5.0	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)	تسجيل ملكية العقار	الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
7	الوقت (بالسنوات)	عدد أيام العمل	عدد أيام العمل
4	الكلية (كسبة من الممتلكات)	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
24.9	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)		

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- دليل بيانات أنظمة العمل والعملان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
- دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (4/25)

قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/58

المصدر: تونس

	التحويل والائتمان		حماية المستثمرين		تأسيس كيان العمل
4	ضمان الحقوق (10 - 0)	0	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	9	عدد الإجراءات
2	شمولية المعلومات الائتمانية (0-6)	4	مستوى الإدارة (10 - 0)	14	عدد أيام العمل
8.2	مدى تغطية المعلومات (من كل 1000 شخص بالغ)	6	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (10 - 0)	10.0	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (من كل 1000 شخص بالغ)	3.3	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10- 0)	29.8	الحصة الأخرى في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية		أنظمة العمل والعمل		التجارة عبر الحدود
14	عدد الإجراءات	61	صعوبة التوظيف (100 - 0)	5	عدد وثائق التصدير
27	الوقت (بالأيام)	0	عدم مرونة ساعات العمل (100 - 0)	8	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
12.0	الكلية (كسبة من الدين)	100	صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	25	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	54	عدم مرونة عقود العمل (100- 0)	8	عدد وثائق الاستيراد
31	المدفوعات (عدد)	19	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	12	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
112	الوقت (ساعة بالسنة)	29	كلية الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	33	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
52.7	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)		تسجيل ملكية العقار		الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	5	عدد الإجراءات	21	عدد الإجراءات
1	الوقت (بالسنوات)	57	عدد أيام العمل	154	عدد أيام العمل
7	الكلية (كسبة من الممتلكات)	6.1	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	340.0	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
51.5	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

• دليل بيانات حماية العمل والعامل: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

• دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

• دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (5/25)

قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/69

العصر: الإمارات

	التحول والائتمان	حماية المستثمرين	تأسيس كيان العمل
4	ضمان الحقوق (10 - 0)	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	عدد الإجراءات
2	شمولية المعلومات الائتمانية (6 - 0)	مستوى الإدارة (10 - 0)	عدد أيام العمل
1.5	مدى تغطية المعلومات (امن كل 1000 شخص بالغ)	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (10 - 0)	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (امن كل 1000 شخص بالغ)	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10 - 0)	الحد الأدنى في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية	أنظمة العمل والعمل	التجارة عبر الحدود
53	عدد الإجراءات	صعوبة التوظيف (100 - 0)	عدد وثائق التصدير
614	الوقت (بالأيام)	عدم مرونة ساعات العمل (100 - 0)	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
16.0	الكلية (كسبة من الدين)	صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	عدم مرونة عقود العمل (100 - 0)	عدد وثائق الاستيراد
15	الدفعات (عدد)	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
12	الوقت (ساعة بالسنة)	كلية الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
8.9	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)	تسجيل ملكية العقار	الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
5	الوقت (بالسنوات)	عدد أيام العمل	عدد أيام العمل
30	الكلية (كسبة من الممتلكات)	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
5.5	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)		

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- دليل بيانات انظمة العمل والعملان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
- دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (6/25)

قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/74

المصدر: الأون

	التحويل والائتمان	حماية المستثمرين	تأسيس كيان العمل
6	ضمان الحقوق (10 - 0)	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	عدد الإجراءات
2	شمولية المعلومات الائتمانية (0-6)	مسؤولية الإدارة (10 - 0)	عدد أيام العمل
0.6	مدى تغطية المعلومات (امن كل 1000 شخص بالغ)	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (10 - 0)	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (امن كل 1000 شخص بالغ)	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10-0)	الحصص الأجنبي في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية	أنظمة العمل والعمل	التجارة عبر الحدود
43	عدد الإجراءات	صعوبة التوظيف (100 - 0)	عدد وثائق التصدير
342	الوقت (بالأيام)	عدم مرونة ساعات العمل (100 - 0)	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
8.8	الكلية (كسبة من الدين)	صعوبة فصل العمالين (0 - 100)	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	عدم مرونة عقود العمل (100-0)	عدد وثائق الاستيراد
10	المدفوعات (عدد)	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
101	الوقت (ساعة بالسنة)	كلية الفل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
39.8	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)	تسجيل ملكية العقار	الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
4	الوقت (بالسنوات)	عدد أيام العمل	عدد أيام العمل
9	الكلية (كسبة من الممتلكات)	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
27.9	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)	10.0	506.3

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- دليل بيانات انظمة العمل والعمال: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.
- دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (7/25)

قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/90

المصدر: اليونسكو

	التحويل والائتمان	حماية المستثمرين	تأسيس كيان العمل
2	ضمان الحقوق (10 - 0)	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	عدد الإجراءات
2	شمولية المعلومات الائتمانية (0 - 6)	مستوى الإدارة (0 - 10)	عدد أيام العمل
0.1	مدى تغطية المعلومات (امن كل 1000 شخص بالغ)	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (0 - 10)	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (امن كل 1000 شخص بالغ)	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 - 10)	الحصة الأدنى في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية	أنظمة العمل والعمل	التجارة عبر الحدود
37	عدد الإجراءات	صعوبة التوظيف (0 - 100)	عدد وثائق التصدير
360	الوقت (بالأيام)	عدم مرونة ساعات العمل (0 - 100)	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
10.5	الكلية (كسبة من الدين)	صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	عدم مرونة عقود العمل (0 - 100)	عدد وثائق الاستيراد
32	الدفعات (عدد)	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
248	الوقت (ساعة بالسنة)	كلية الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
1288	إجمالي الضرائب (نسبة من صافي الربح)	تسجيل ملكية العقار	الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
3	الوقت (بالسنوات)	عدد أيام العمل	عدد أيام العمل
8	الكلية (كسبة من الممتلكات)	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
28.2	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)		

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- دليل بيانات حماية العمل والعامل: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
- دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (8/25) قاعدة بيانات أداء الأعمال الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/95

العمل: لبنان

	التحويل والائتمان		حماية المستثمرين		تأسيس كيان العمل
4	ضمان الحقوق (10 - 0)	8	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	6	عدد الإجراءات
4	شمولية المعلومات الائتمانية (0 - 6)	1	مسؤولية الإدارة (10 - 0)	46	عدد أيام العمل
3.5	مدى تغطية المعلومات (من كل 1000 شخص بالغ)	4	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (0 - 10)	110.6	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (من كل 1000 شخص بالغ)	4.3	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 - 10)	68.5	الحصة الأخرى في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية		أنظمة العمل والعمل		التجارة عبر الحدود
39	عدد الإجراءات	33	صعوبة التوظيف (0 - 100)	6	عدد وثائق التصدير
721	الوقت (بالأيام)	0	عدم مرونة ساعات العمل (0 - 100)	15	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
26.7	الكلية (كسبة من الدين)	40	صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	22	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	24	عدم مرونة عقود العمل (0 - 100)	12	عدد وثائق الاستيراد
33	الدفعات (عدد)	22	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	35	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
208	الوقت (ساعة بالسنة)	17	كلية الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	34	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
30.4	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)		تسجيل ملكية العقار		الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	8	عدد الإجراءات	16	عدد الإجراءات
4	الوقت (بالسنوات)	25	عدد أيام العمل	275	عدد أيام العمل
22	الكلية (كسبة من الممتلكات)	5.9	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	214.6	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
18.6	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- دليل بيانات انظمة العمل والعملان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
- دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (9/25)

قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/102

المصدر: المغرب

	التحويل والائتمان		حماية المستثمرين		تأسيس كيان العمل
2	ضمان الحقوق (10 - 0)	6	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	5	عدد الإجراءات
1	شمولية المعلومات الائتمانية (0-6)	5	مستوى الإدارة (10 - 0)	11	عدد أيام العمل
2.0	مدى تغطية المعلومات (امن كل 1000 شخص بالغ)	1	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (10 - 0)	12.0	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (امن كل 1000 شخص بالغ)	4.0	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10-0)	700.3	الحصة الأخرى في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية		أنظمة العمل والعمل		التجارة عبر الحدود
17	عدد الإجراءات	100	صعوبة التوظيف (100 - 0)	7	عدد وثائق التصدير
240	الوقت (بالأيام)	40	عدم مرونة ساعات العمل (100 - 0)	13	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
17.7	الكلية (كسبة من الدين)	40	صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	31	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	60	عدم مرونة عقود العمل (100-0)	11	عدد وثائق الاستيراد
28	الدفعات (عدد)	18	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	17	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
690	الوقت (ساعة بالسنة)	83	كلية الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	33	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
54.8	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)		تسجيل ملكية العقار		الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	3	عدد الإجراءات	21	عدد الإجراءات
2	الوقت (بالسنوات)	82	عدد أيام العمل	217	عدد أيام العمل
18	الكلية (كسبة من الممتلكات)	6.1	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	1302.8	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
35.1	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- دليل بيانات حماية العمل والعمل: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.
- دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (10/25)

قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/114

المصدر: العراق

	التحول والالتزام		حماية المستثمرين		تأسيس كيان العمل
4	ضمان الحقوق (10 - 0)	4	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	11	عدد الإجراءات
0	شمولية المعلومات الائتمانية (0-6)	5	مستوى الإدارة (10 - 0)	77	عدد أيام العمل
0.0	مدى تغطية المعلومات (امن كل 1000 شخص بالغ)	5	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (10 - 0)	37.4	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (امن كل 1000 شخص بالغ)	4.7	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10-0)	31.6	الحصة الأخرى في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية		أنظمة العمل والعمل		التجارة عبر الحدود
65	عدد الإجراءات	78	صعوبة التوظيف (100 - 0)	10	عدد وثائق التصدير
320	الوقت (بالأيام)	80	عدم مرونة ساعات العمل (100 - 0)	70	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
10.5	الكلية (كسبة من الدين)	50	صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	105	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	69	عدم مرونة عقود العمل (100-0)	19	عدد وثائق الاستيراد
13	المدفوعات (عدد)	12	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	75	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
48	الوقت (ساعة بالسنة)	4	كلية الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	135	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
5.6	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)		تسجيل ملكية العقار		الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	5	عدد الإجراءات	14	عدد الإجراءات
..	الوقت (بالسنوات)	8	عدد أيام العمل	210	عدد أيام العمل
..	الكلية (كسبة من الممتلكات)	7.7	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	311.5	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
..	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

• دليل بيانات انظمة العمل والععمال: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

• دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

• دليل التمويل والالتزام: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (11/25) قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/121

القطر: سوريا

	التحويل والائتمان		حماية المستثمرين		تأسيس كيان العمل
5	ضمان الحقوق (10 - 0)	5	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	12	عدد الإجراءات
0	شمولية المعلومات الائتمانية (0-6)	7	مستوى الإدارة (0-10)	47	عدد أيام العمل
0.0	مدى تغطية المعلومات (امن كل 1000 شخص بالغ)	1	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (0-10)	34.5	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (امن كل 1000 شخص بالغ)	4.3	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0-10)	511.9	الحده الأدنى في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية		أنظمة العمل والعمل		التجارة عبر الحدود
47	عدد الإجراءات	11	صعوبة التوظيف (0-100)	12	عدد وثائق التصدير
672	الوقت (بالأيام)	60	عدم مرونة ساعات العمل (0-100)	19	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
34.3	الكلية (كسبة من الدين)	50	صعوبة فصل العاملين (0-100)	49	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	40	عدم مرونة عقود العمل (0-100)	18	عدد وثائق الاستيراد
22	الدفعات (عدد)	17	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	47	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
336	الوقت (ساعة بالسنة)	79	كلية الفشل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	63	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
20.8	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)		تسجيل ملكية العقار		الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	4	عدد الإجراءات	20	عدد الإجراءات
4	الوقت (بالسنوات)	34	عدد أيام العمل	134	عدد أيام العمل
9	الكلية (كسبة من الممتلكات)	30.4	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	359.8	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
28.5	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- دليل بيانات انظمة العمل والعمل: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
- دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (12/25) قاعدة بيانات أداء الأعمال الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/125

المصدر: فلسطين

	التحويل والائتمان		حماية المستثمرين		تأسيس كيان العمل
5	ضمان الحقوق (10 - 0)	..	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	11	عدد الإجراءات
0	شمولية المعلومات الائتمانية (6 - 0)	..	مسؤولية الإدارة (10 - 0)	106	عدد أيام العمل
0.0	مدى تغطية المعلومات (من كل 1000 شخص بالغ)	..	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (10 - 0)	275.4	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (من كل 1000 شخص بالغ)	..	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10 - 0)	1409.8	الحصة الأخرى في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية		أنظمة العمل والعمل		التجارة عبر الحدود
26	عدد الإجراءات	33	صعوبة التوظيف (100 - 0)	6	عدد وثائق التصدير
465	الوقت (بالأيام)	60	عدم مرونة ساعات العمل (100 - 0)	10	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
21.4	الكلية (كسبة من الدين)	20	صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	27	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	38	عدم مرونة عقود العمل (100 - 0)	9	عدد وثائق الاستيراد
49	المدفوعات (عدد)	13	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	18	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
..	الوقت (ساعة بالسنة)	90	كلية الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	42	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
42	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)		تسجيل ملكية العقار		الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	7	عدد الإجراءات	18	عدد الإجراءات
..	الوقت (بالسنوات)	58	عدد أيام العمل	144	عدد أيام العمل
..	الكلية (كسبة من الممتلكات)	4.7	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	779.2	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
..	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- دليل بيانات انظمة العمل والععمال: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
- دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (13/25) قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/127

المصدر: موريتانيا

	التحويل والائتمان		حماية المستثمرين		تأسيس كيان العمل
7	ضمان الحقوق (10 - 0)	..	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	11	عدد الإجراءات
1	شمولية المعلومات الائتمانية (0-6)	..	مستوى الإدارة (10 - 0)	82	عدد أيام العمل
0.2	مدى تغطية المعلومات (امن كل 1000 شخص بالغ)	..	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (10 - 0)	143.6	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (امن كل 1000 شخص بالغ)	..	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10-0)	877.5	الحده الأدنى في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية		أنظمة العمل والعمل		التجارة عبر الحدود
28	عدد الإجراءات	100	صعوبة التوظيف (100 - 0)	9	عدد وثائق التصدير
410	الوقت (بالأيام)	60	عدم مرونة ساعات العمل (100 - 0)	13	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
29.3	الكلية (كسبة من الدين)	60	صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	42	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	73	عدم مرونة عقود العمل (100-0)	7	عدد وثائق الاستيراد
61	المدفوعات (عدد)	17	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	25	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
696	الوقت (ساعة بالسنة)	31	كلية الفشل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	40	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
75.8	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)		تسجيل ملكية العقار		الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	4	عدد الإجراءات	19	عدد الإجراءات
8	الوقت (بالسنوات)	49	عدد أيام العمل	152	عدد أيام العمل
9	الكلية (كسبة من الممتلكات)	6.8	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	987.1	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
8.1	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- دليل بيانات انظمة العمل والعمل: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.
- دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (14/25) قاعدة بيانات أداء الأعمال الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/128

المصدر: الجزائر

	التحويل والائتمان		حماية المستثمرين		تأسيس كيان العمل
3	ضمان الحقوق (10 - 0)	8	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	14	عدد الإجراءات
0	شمولية المعلومات الائتمانية (6 - 0)	4	مستوى الإدارة (10 - 0)	26	عدد أيام العمل
0.0	مدى تغطية المعلومات (من كل 1000 شخص بالغ)	1	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (10 - 0)	25.3	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (من كل 1000 شخص بالغ)	4.3	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10 - 0)	55.1	الحصة الأخرى في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية		أنظمة العمل والعمل		التجارة عبر الحدود
49	عدد الإجراءات	44	صعوبة التوظيف (100 - 0)	8	عدد وثائق التصدير
407	الوقت (بالأيام)	60	عدم مرونة ساعات العمل (100 - 0)	8	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
28.7	الكلية (كسبة من الدين)	50	صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	29	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	51	عدم مرونة عقود العمل (100 - 0)	8	عدد وثائق الاستيراد
63	المدفوعات (عدد)	27	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	12	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
50.4	الوقت (ساعة بالسنة)	17	كلية الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	51	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
58.5	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)		تسجيل ملكية العقار		الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	16	عدد الإجراءات	25	عدد الإجراءات
4	الوقت (بالسنوات)	52	عدد أيام العمل	244	عدد أيام العمل
4	الكلية (كسبة من الممتلكات)	90	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	70.5	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
37.4	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- دليل بيانات انظمة العمل والعمال: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.
- دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (15/25) قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 141/ 155

المصدر: ميسر

	التحول والالتزام		حماية المستثمرين		تأسيس كيان العمل
1	ضمان الحقوق (10 - 0)	5	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	10	عدد الإجراءات
2	شمولية المعلومات الائتمانية (0-6)	2	مستوى الإدارة (10 - 0)	34	عدد أيام العمل
1.2	مدى تغطية المعلومات (امن كل 1000 شخص بالغ)	5	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (10 - 0)	104.9	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (امن كل 1000 شخص بالغ)	4.0	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (10-0)	739.8	الحصة الأخرى في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية		أنظمة العمل والعمل		التجارة عبر الحدود
55	عدد الإجراءات	0	صعوبة التوظيف (100 - 0)	8	عدد وثائق التصدير
410	الوقت (بالأيام)	80	عدم مرونة ساعات العمل (100 - 0)	11	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
18.4	الكلية (كسبة من الدين)	80	صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	27	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	53	عدم مرونة عقود العمل (100-0)	9	عدد وثائق الاستيراد
39	المدفوعات (عدد)	26	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	8	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
504	الوقت (ساعة بالسنة)	152	كلية الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	29	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
32.1	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)		تسجيل ملكية العقار		الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	7	عدد الإجراءات	30	عدد الإجراءات
4	الوقت (بالسنوات)	193	عدد أيام العمل	263	عدد أيام العمل
22	الكلية (كسبة من الممتلكات)	6.1	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	1067.1	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
16.1	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- دليل بيانات حماية العمل والعامل: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
- دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- دليل التمويل والالتزام: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

جدول رقم (16/25)

قاعدة بيانات أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 151/155

المصدر: السودان

	التحويل والائتمان		حماية المستثمرين		تأسيس كيان العمل
5	ضمان الحقوق (0 - 10)	..	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	10	عدد الإجراءات
0	شمولية المعلومات الائتمانية (0 - 6)	..	مستوى الإدارة (0 - 10)	38	عدد أيام العمل
0.0	مدى تغطية المعلومات (من كل 1000 شخص بالغ)	..	سهولة مظانة المساهمين للإدارة (0 - 10)	68.1	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (من كل 1000 شخص بالغ)	..	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 - 10)	0.0	الحصص الأجنبي في رأس المال: (كسبة من دخل الفرد)
	تنفيذ الأحكام التجارية		أنظمة العمل والعمل		التجارة عبر الحدود
67	عدد الإجراءات	0	صعوبة التوظيف (0 - 100)	9	عدد وثائق التصدير
915	الوقت (بالأيام)	60	عدم مرونة ساعات العمل (0 - 100)	35	عدد التوقيعات اللازمة للتصدير
30.0	الكلية (كسبة من الدين)	70	صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	82	الأيام اللازمة لإجراءات التصدير
	الضرائب	43	عدم مرونة عقود العمل (0 - 100)	15	عدد وثائق الاستيراد
..	الدفعات (عدد)	19	كلية التوظيف (كسبة من الراتب)	50	عدد التوقيعات اللازمة للاستيراد
..	الوقت (ساعة بالسنة)	37	كلية الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	111	الأيام اللازمة لإجراءات الاستيراد
..	إجمالي الضرائب (كسبة من صافي الربح)		تسجيل ملكية العقار		الحصول على ترخيص البناء
	تصفية الأعمال	..	عدد الإجراءات	..	عدد الإجراءات
-	الوقت (بالسنوات)	..	عدد أيام العمل	..	عدد أيام العمل
-	الكلية (كسبة من الممتلكات)	..	الكلية (كسبة من قيمة الكلية)	..	الكلية (كسبة من دخل الفرد)
0.0	معدل الاسترداد (نسبة مئوية من المستحقات)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال 2006 "Doing Business 2006" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

• دليل بيانات حماية العمل والعامل: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.

• دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

• دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

2005



الملحق

ثانياً : الملاحق

ملحق رقم (1)

مبادرات الاقتصاد الجديد 2005

الدولة	الحكومة الإلكترونية	التوقع الإلكتروني	حماية الأمان والخصوصية	التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد	القيمة العالمية لمجتمع المعلوماتية	أخرى
الإمارات	تم تطوير بعض برامج الحكومة الإلكترونية.	-	-	-	تمت المشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلوماتية التي عقدت في تونس.	-
تونس	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة البرنامج الخاص بتعميم الخدمات الإدارية عن بعد وتركيز عدد من الوزارات ومواقع الويب الحكومية. - تم تمكين الباعثين من القيام بإجراءات تكوين الشركات عن بعد عبر تصريح يعتمد الوسائل الإلكترونية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تضمين القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية والصادر في سنة 2000 فسي أحكاما خاصة بالتوقيع الإلكتروني. 	-	<ul style="list-style-type: none"> - تم توسيع مجالات الجامعة الافتراضية المحيثة منذ سنة 2003. 	<ul style="list-style-type: none"> - اجتمعت تونس هذه القمة في نوفمبر 2005. وتم الانطلاق في تنفيذ برنامج عملي لاستغلال نتائج الدورة الثانية للقمة العالمية لحول مجتمعي المعلومات. 	<ul style="list-style-type: none"> - الشروع في إعداد قانون توجيهي خاص بالأشقة الرابطة بإرساء الإطار الاماني وتطويره. - تمكين المؤسسات الخاصة من استغلال التطبيقات المعلوماتية المنجزة من قبل المؤسسات العمومية وذلك قصد توزيعها بالخارج. - اصدار التقرير السنوي حول اقتصاد المعرفة لسنة 2005.
السعودية	<ul style="list-style-type: none"> - تطبيق الحكومة الإلكترونية، بهدف رفع إنتاجية وكفاءة القطاع العام. - تقديم خدمات أفضل للأفراد وقطاع الأعمال. - زيادة عائدات الاستثمار. - توفير المعلومات المطلوبة بدقة عالية في الوقت المناسب. - التوجه لتطبيق "التأشير الإلكترونية". 	<ul style="list-style-type: none"> - نمو قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. - نمو قطاع الخدمات البنكية والتعاملات الإلكترونية. - توفير إطار تنظيمي لتتخيم الخدمات الإلكترونية والتوقعات الإلكترونية وصحتها. 	<ul style="list-style-type: none"> - اهتمام متزايد بمجال أمن المعلومات من قبل البنوك والمؤسسات. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدخال التعليم الإلكتروني في 180 مدرسة. 	<ul style="list-style-type: none"> - شاركت المملكة العربية السعودية بوفد من عدة جهات حكومية مثل وزارة الخارجية، وزارة الثقافة والإعلام ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. 	-
السودان	التدريب على نظام الأرقام الإلكترونية.	-	-	-	-	-

<p>تأسس "المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" في مايو/ 2005، ومن أبرز مهامه:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إنشاء هيئة تقنية وفق معايير التكنولوجيا العالمية. - دعم التعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية. - تعزيز الابتكار وبناء القدرات. - نشر الخدمات المالية السليحة والرياضة الإلكترونية. - تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الاقتصادية. 					<ul style="list-style-type: none"> - شاركت الشركة بجميع المنبروات والعارضات التي عقدت في هذا المجال وخاصة تجربة الحكومة المصرية. - قدمت الوزارة بعض الخدمات الإلكترونية عبر موقعها الجديد وعلى الإنترنت وهي تضم بعض الاستشارات التي تفيده البراملن والشبكر مل. 1- شهادة تسجيل شركة قائمة في الخارج. 2- تأسيس شركة محدودة المسؤولية. 3- طلب تسجيل وكالة لشركة قائمة في الخارج. 4- طلب تسجيل تمثيل في وكالة لشركة قائمة في الخارج. 5- طلب تسجيل وتصريح باحرفاف تجارة. 6- طلب تسجيل وتصريح بتسجيل شركة. 7- طلب تصحيح التصريح الأساسي. 	<p>سوريا</p>
<p>تأسس "المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" في مايو/ 2005، ومن أبرز مهامه:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إنشاء هيئة تقنية وفق معايير التكنولوجيا العالمية. - دعم التعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية. - تعزيز الابتكار وبناء القدرات. - نشر الخدمات المالية السليحة والرياضة الإلكترونية. - تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الاقتصادية. 	<p>شاركت قطر في القمة العالمية لمجتمع المعلوماتية ممثلة برئيس مجلس الوزراء.</p>	-	-	-	<ul style="list-style-type: none"> - إدخال نظم العمل الممكنة في 101 خدمة في وزارة الشؤون البلدية والزراعة. 	<p>قطر</p>
<p>تتظم مؤسسة المحفوظات الوطنية بموجب الرسوم 14420 تاريخ 2005/5/18.</p> <ul style="list-style-type: none"> - منح "اتحاد جمعيات المعلوماتية العربية" بعض الاعفاءات والازايا والخصومات بموجب الرسوم 14854 الصادر بتاريخ 2005/6/28. 	-	-	-	-	<p>العدد 4 من الالة 28 من قانون 517 الورد العامة والوزارات الملحقه لعام 2005 يتدم الكفون بالضراف والرسوم الخاضعة لنظام الدفع المسبق يرسل الصابرح والبيانات الضرائفة كافة إلى الوحدات المالية الختمة بواسطة الورد أو الورد الإلكتروني وذلك وفقا لأصول واحرفاف سوف يحددها وزير المالية بقرار يصدر منه.</p>	<p>لبنان</p>

تابع ملحق رقم (1)

الدولة	الحكومة الإلكترونية	التوقيع الإلكتروني	حماية الأمان والخصوصية	التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد	القيمة العالمية لمجتمع المعلوماتية	أخرى
اليمن	تم إنشاء مواقع خدمات الحكومة.	-	-	بأقسام جميع المدارس.	شاركت الجماهيرية في قمة المعلومات.	-
مصر	<ul style="list-style-type: none"> - افتتاح مركز الحكومة الإلكترونية واعاد وتنفيذ برنامج متكامل بهدف: 1- خدمة المواطنين والشركات والمستثمرين. 2- تحديث نظم العمل بالوزارة والهيئات. - إصدار أول خريطة للجودة في مصر. 	أطلقت هيئة تنمية صناعة المعلومات مبادرة تطوير أدوات التوقيع الإلكتروني.		<ul style="list-style-type: none"> - أعداد المتخصصين في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. - إقامة مشروع استراتيجي للمدارس للتكئة في المرحلة الإعدادية يغطي 13 محافظة. - وضع إطار جديد لمشاركة الجامعات المصرية في تقديم تعليم جامعي متميز في المجالات التكنولوجية. - إنشاء كليات جديدة تحت مظلة القانون رقم 101 بواسطة مؤسسات غير هادفة للربح. 	تمت المشاركة في المرحلة الثانية من القمة العالمية والتي عقدت في تونس كما تمت المشاركة في المرحلة الأولى في جنيف.	-
اليمن	تم إنشاء قطاع تقنية المعلومات في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأسندت إليه مهمة البرنامج الوطني لتقنية المعلومات.	الدراسة جارية وتم تشكيل فريق للدراسة قانون التوقيع الإلكتروني مع باقي الدول العربية.	-	الدراسة جارية في هذا الاطار.	-	-

ملحق (1/2)

الجهود الترويجية في المملكة الأردنية الهاشمية

<p>(8) جهود الترويج الأخرى المثبتة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمتقدمة</p>	<p>(6) الترتيبات التثاقفية أو الاجتماعية المتخذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفروض الموضوعة للاستثمار</p>	<p>(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شارك فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة</p>
<p>- الترويج الإلكتروني: 1- تزويد المستثمرين بالمعلومات بالبريد الإلكتروني. 2- الترويج للمطاعم والفنادق والاستفارة من خلال موقع مؤسسة تشجيع الاستثمار. - الموقع الشبكي: 3- تم إنشاء وتطوير موقع إلكتروني جديد للمؤسسة www.jordaninvestment.com والذي سيتم إطلاقه باللغة العربية قريبا. أخرى:</p>	<p>تم البدء في المرحلة الأولى (B) من مدينة عمان الصناعية والتي يتوقع الانتهاء منها في 2006. كما تم إنشاء شركتين متعددتي الأغراض في منطقة الكرامة، واثنين أجدما صناعية والأخرى متعددة الأغراض في منطقة القسطل الحرة، وشركة واحدة متعددة الأغراض في منطقة الثورثة في منطقة الأرفاء - جسر الملك حسين.</p>	<p>-</p>	<p>تم اتخاذ إجراءات إجتماعية لتتضمن مئة الموافقة على الترخيم والتسجيل للمشروع الاستفاري إلى 14 يوما فقط.</p>	<p>تم عرض 75 فرصة استثمارية، منها 15 فرصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات مقدمة من شركة استثمارية ومؤسسة تشجيع الاستثمار، 50 فرصة أكثر من 5 قطاعات صناعية رئيسية و10 فرص في قطاع الموال الغذائية (حافض السليمون، بيض الحرة التي وقعتها المملكة مع الأطراف الأخرى.</p>	<p>قامت 3 وفود رسمية من الكويت، مصر وسنغافورة بزيارة مؤسسة تشجيع الاستثمار بهدف بحث الاستثمار في مشاريع التخصيص في الأردن، والتعرف على الفرص الاستثمارية وخاصة في ضوء اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها المملكة مع الأطراف الأخرى.</p>	<p>شاركت الدولة بشكل مكثف على مدى العام بـ 60 فعالية اقتصادية، تم تنظيمها في دول عربية، أوروبية، آسيوية وأمريكية لاتينية. اشتملت هذه الفعاليات على مؤتمرات وندوات ومقتمرات واجتماعات ومعارض دورات وبرامج تدريبية وورش عمل. وقد تمت معجها إلى التعرف بهنخ الاستثمار العنصر الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبية، والترويج لتفاعات مثبته منها الامصالات وتكنولوجيا المعلومات.</p>	<p>نظمت الدولة 9 فعاليات اقتصادية: 2 محلية في البحر الميت و 7 في العاصمة عمان، اشتملت على منتدى للاستثمار واجتماع وزاري لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافة إلى لقاءات مع وفود من بريطانيا، اليمن، تركيا، اليونان، إيران، إسبانيا وبيلاروسيا. هدف الفعاليات بشكل أساسي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن.</p>

ملحق (2/2) الجهود الترويجية في دولة الإمارات

<p>(8) مجموعات الترويج الأخرى المنفذة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والمنطقة الحرة الجديدة والمنفذة</p>	<p>(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفرص المعروضة للاستثمار</p>	<p>(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومحاضرات الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومحاضرات الترويج التي عقدها الدولة</p>
<p>تكثف وزارة الاقتصاد على إنشاء قاعدة بيانات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة.</p>	<p>-</p>	<p>تم خلال العام تنفيذ ترتيبين ثنائيين: مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون السياحي البحري مع سلطنة عمان، واتفاقية تعاون سياتي وتجاري مع (ارسكنا) مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية. التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.</p>	<p>-</p>	<p>شهد هذا العام نشاطا ترويجيا مكثفا للدولة التي استقبلت 501 وفد زائر من أكثر من 30 دولة عربية وأجنبية، تطلعت تلك الزيارات بعجلات عديدة منها: السياحة، التجارة والإعلام، والتي لها تأثيرها الفعال في بناء الانطباع العام عن الدولة وترويجها عالميا.</p>	<p>شاركت الدولة بشكل مكثف بـ 54 فعالية اقتصادية في دول عربية وأوروبية وآسيوية وأمريكية شمالية وأستراليا وأفريقيا، اشتملت على 40 معرضا تجاريا و10 ورش عمل وندوات، هدفت إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الإمارات وهذه الدول والى الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد.</p>	<p>نظمت الدولة 8 فعاليات اقتصادية في إمارة دبي اشتملت على منتديات ومؤتمرات تناوبت بشكل خاص مجالات السياحة والبنية التحتية ومشاريع الشباب الصغيرة والمتوسطة. شارك في هذه الفعاليات التي هدفت إلى تطوير البنية التحتية وتعزيز الاستثمار السياحي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بلدية دبي وجهات خاصة معينة بهذه المجالات.</p>	

ملحق (3/2) الجهود الترويجية في مملكة البحرين

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المتفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمتفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المتفذة
-	-	-	-	-	-	تم هذا العام إنشاء منطقة صناعية جديدة هي "منطقة البحرين العالمية للاستثمار"، يكامل لانيقتها التحتية، وترابطها شبكة طرق تمتد بين ميناء خليفة بين سلمان (اليناء البحري الرئيسي في المملكة) وجسر الملك فهد.	-

ملحق (4/2)

الجهود الترويجية في الجمهورية التونسية

<p>(8) مجموعات الترويج الأخرى المتقدمة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والناطق الحرة الجديدة والمتقدمة</p>	<p>(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المتقدمة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفروض الموضوعة للاستثمار</p>	<p>(3) الاتاريات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج فيها التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة</p>
<p>- الترويج الإلكتروني: 1- الترويج عن طريق موقع الوكالة الإلكتروني، - الموقع الشبكي: 1- تحديد موقع الوكالة الشبكي: www.investintunisia.com - أخرى: 1- تحديد قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر بصيغة مستعمرة. 2- عمورية فاعلة في الشبكة الأوروبية متوسطة لهيات تشجيع الاستثمار (Anima).</p>	<p>تطوير المنطقة الصناعية في الفيضية بزيادة مساحتها وألشاء منشآت صناعية فيها، وكذلك تطوير منطقتي جرجيس وبنزرت من حيث توسيع الأنشطة الاقتصادية فيها لجاذبة الطلقات الزائفة.</p>	<p>نفذت الدولة 4 ترتيبات ثنائية: 3 اتفاقيات الترويج الأجنبي مع كل من: بوركينا فاسو، إيران والسودان، واتفاقية واحدة لتشجيع وحماية الاستثمار مع جمهورية الكونغو.</p>	<p>صدرت 3 قوانين جديدة عن البنك المركزي ووزارة المالية تتعلق بالسياسة النقدية، التحرير المالي الخارجي ودعم المؤسسات المصدرة. وتم إجراء تغييرين على قانون السوق المالية، والنظام الجنائي، كما توصلت تطبيق القانون التعلق بإصلاح المؤسسات المصرفية.</p>	<p>عرضت وزارة التنمية والتعاون الدولي، من خلال وكالة التفاوض بالاستثمار الخارجي وبالتعاون مع الجهات التونسية المعنية 12 فرصة استثمارية في 8 قطاعات: مصفاة النفط، تحلية المياه، التي مصفاة التعمق، التخيية، الكوراء، الخمصمخسة، السياحة، الخدمات وقطاعات صناعية معينة.</p>	<p>قامت 5 وفود رسمية تونسية بزيارات إلى كل من: البحرين، سوريا، ليبيا، الجزائر وكوبا، هدفت بشكل خاص إلى تنمية التبادل التجاري وعقد اجتماعات لجان مشتركة، واستقيمت تونس ممثلة بوكالة التفاوض بالاستثمار الخارجي 8 وفود رسمية من دول عربية وأجنبية منها: إيطاليا، جنوب أفريقيا، مصر، إنونيسيا واليابان.</p>	<p>شاركت الدولة بشكل مكثف في 33 فعالية اقتصادية منها 8 محلية والأخرى مغربية عديدة في دول عربية وأجنبية عديدة منها: البحرين، ليبيا، سويسرا، الولايات المتحدة، كندا، إيطاليا، البرازيل والجزائر، اشتملت على 31 ندوة، وملتقى ومؤتمر واحد وهدفت بشكل أساسي للتعريف بمناخ وفرص الاستثمار في تونس. شارك في هذه الفعاليات جهات رسمية وأجنبية ومؤسسات خاصة ومنظمات دولية وجمعيات مشتركة معينة بالاستثمار.</p>	<p>نظمت الدولة 29 فعالية اقتصادية منها 5 منها في العاصمة تونس، والأخرى خارجية في: ألمانيا، فرنسا هولندا، لندن وإيطاليا، واشتملت على 25 ندوة، 3 ملتقيات، ومنتمى واحد، وهدفت جميعها للتعريف بالوضع وفرص الاستثمار في تونس. شارك في هذه الفعاليات جهات رسمية وأجنبية ومؤسسات خاصة ومنظمات دولية وجمعيات مشتركة معينة بالاستثمار.</p>

ملحق (5/2)

الجهود الترويجية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

(8) مجموعات الترويج الأخرى المنفذة	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنطقة	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(5) القوافل والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(4) الفروض المعروضة للاستثمار	(3) التبريات إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة
-	تم تحويل منطقة الحرة "جيجل" إلى منطقة صناعية مندمجة ذات طابع جوهري.	-	-	-	-	شهد العام مشاركة مكثفة للدولة في 11 فعالية اقتصادية تم تنظيمها في دول عربية وأوروبية وأمريكية لالتيينية، اشتملت على مؤتمرات وملتقيات ومعارض شاركت فيها جهات رسمية وخاصة عربية وأجنبية، هدفت هذه الفعاليات إلى ترويج الاستثمار في الجزائر وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى.	عقدت الدولة على مدار العام 4 ملتقيات اقتصادية هي العاصمة الجزائرية، تناولت مواضيع عدة: تقديم البرنامج الوطني وحث رجال الأعمال الجزائريين والمثربين على الاستثمار المحلي، الخوصصة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وفتحات تسير المؤسعات، شارك في هذه الملتقيات جهات رسمية محلية وعربية ومنظمات إقليمية معنية بالاستثمار والقطاع الاقتصادي بشكل عام.

ملحق (6/2)

الجهود الترويجية العربية المملكة السعودية

<p>(8) مجهودات الترويج الأخرى المنظمة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنطقة</p>	<p>(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعة المتعددة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والاجراءات الجديدة لحذب الاستثمار</p>	<p>(4) الغرض المعروضة للاستثمار</p>	<p>(3) الازيارات الترويجية الى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات ولديوات ومعارض الترويج التي شارك فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات ولديوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة</p>
<p>سيتم إنجاز مراحل مبنية في 5 مدن صناعية جديدة في: سدور، جدة، الدمام، جازان، والمنطقة الغربية، والتي يتوقع أن تبدأ في 2006 وتنتهي في 2008، كما تم تاهل بعض المرافق بنظام BOT في 5 مدن صناعية قائمة في الرياض، جدة، الدمام، الاحساء والقصيم، وسيتم ابناءها من 2008، استكمال اجراءات تطويرية في 6 مدن صناعية في: المدينة المنورة، عسبر، تملوك، حائل، الجوف ونجران. إضافة إلى ذلك سيتم ابناءها من 2008 في إطار برامج الخصخصة، إعادة تأهيل مرافق 8 مدن صناعية قائمة في: الرياض (2) جدة، الدمام (2)، الاحساء، القصيم (2) ومكة المكرمة.</p>	<p>تم التوقيع على 11 اتفاقية مع 8 دول آسيوية منها: الصين 2، الهند، ماليزيا، الفلبين، باكستان. هدفت الاتفاقيات بشكل رئيس إلى تشجيع وحماية الاستثمارات وتعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية والتجارة والاستثمارية. كما تم تشكيل 6 لجان مشتركة مع 6 دول آسيوية ودولة أفريقية واحدة (مصر). بهدف دعم وتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري.</p>	<p>صدرت 6 قوانين جديدة عن مجلس الوزراء ووزارة التجارة والصناعة والياه والكهرباء، هدفت إلى تهيئة البيئة الملم للمستثمر وفتح حوافز إضافية وفتح قطاعات جديدة للاستثمار. كما تم اجراء 3 تغييرات على قوانين من قبل: وزارة الزراعة، هيئة الطيران المدني ووزارة العمل هدفت أيضا إلى تبسيط اجراءات الاستثمار وفتح حوافز إضافية وإزالة العقبات أمام المستثمرين.</p>	<p>استقبلت الدولة 18 وفدا رسميا من 11 دولة عربية وأجنبية منها: اليونان، المكسيك، كندا، الولايات المتحدة، السويد ومصر. هدفت زيارات الوفود إلى دعم العلاقات الثنائية مع الدول المعنية، البحث عن فرص استثمار في قطاعات مبنية وفتح آفاق تعاون جديدة. وقامت 5 وفود من السعودية، 4 من الهيئة العامة للاستثمار، ووفد واحد من مسؤولين حكوميين وأمين وزارة إلى 3 دول آسيوية (الولايات المتحدة (3) بريطانيا وفرنسا). بهدف تسويق مشروعات استثمارية ضخمة، والتمويل والترويج لفرص استثمارية في قطاعات مبنية منها الطاقة وتقنية المعلومات والتل، والترويج لتوجه الهيئة الجديد لحذب الاستثمار لقطاعات المعرفة والتعليم.</p>	<p>شاركت الدولة بـ 21 فعالية اقتصادية دولية نظمت في دول عربية وأجنبية، تبعت ما بين مؤتمرات ومنتديات عالمية وندوات ومعارض، شارك بها شخصيات عالمية وشركات إقليمية متخصصة ورجال أعمال عرب وأجنبي، هدفت هذه الفعاليات إلى تسليط الضوء على القضايا الاقتصادية والموافق الاستثمارية بشكل عام، والتشجيع بالفرص الاستثمارية والمشاريع الجديدة وبحث العلاقات الثنائية بالاعمال والفرص المتاحة للمراف.</p>	<p>نظمت الدولة على مدى العام 25 فعالية اقتصادية محلية وإقليمية في الولايات المتحدة وبريطانيا، اشتملت على مؤتمرات ومنتديات وندوات وملتقيات واحتفالات كبرى، شارك بها جهات دولية ورجال أعمال عرب وأجنبي وشرركات خاصة وعامة. هدفت الفعاليات إلى: التعريف بقطاعات الفرص الاستثمارية المتاحة، دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية، دعم مشاركة الدراء في العملية الاستثمارية، دعم الصناعات القائمة على المعرفة وبحث سبل دعم المبتعثات الصغرى والمتوسطة.</p>		

ملحق (7/2)

الجهود الترويجية في جمهورية السودان

<p>(8) مجهودات الترويج الأخرى المتقدمة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمتقدمة</p>	<p>(6) الترتيبات الشائعة أو الجماعية للمتقدمة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والأجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفرص المعروضة للاستثمار</p>	<p>(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة</p>
<p>- الترويج الإلكتروني؛ 1- إصدار أقراس مدمجة ترويجية بالبلغات العربية، الإنجليزية والفرنسية. - الموقع الشبكي: 1- تأسيس موقع شبكي للوزارة وتضمينه سنويا باللغتين العربية والإنجليزية.</p>	<p>-</p>	<p>نفذت الدولة 17 ترتيباً ثنائياً (13) اتفاقيّة و (4) برسوكولات مع 13 دولة عربية منها: مصر، تونس، الأردن، سوريا، الكويت، قطر، ليبيا، لبنان واليمن. هدفت هذه الترتيبات إلى تشجيع وحماية الاستثمار وإلى التعاون الفني وتبادل الخبرات والزيارات بين السودان والدول الأفراف في هذه الترتيبات.</p>	<p>-</p>	<p>عرضت وزارات (التجارية) ووزارة (الصحة) والقطاعات الخاصة، 400 فرصة استثمارية في قطاعات مختلفة، منها: زراعية، صناعية، زراعية وبنية تحتية بلقت قيمتها الإجمالية 9,898 مليون دولار.</p>	<p>-</p>	<p>شاركت السودان في 5 فعاليات اقتصادية نظمت في دول عربية: الكويت، الأردن، الإمارات، السعودية وواحدة محلية في الخرطوم، شاركت فيها جهات رسمية والقطاع الخاص، وهدفت المشاركة بجعلها إلى الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في السودان.</p>	<p>نظمت الدولة 8 فعاليات اقتصادية خلال العام، 5 محلية و3 خارجية هي: البحرين، ليبيا والهند، توعدت ما بين ملتقيات ومعارض، شاركت بها جهات حكومية والقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وهدفت إلى تعزيز التجارة والاستثمار في مشاريع إسلامية مشتركة والترويج للاستثمار وتعزيز التنمية في ولاية الجزيرة في السودان.</p>

ملحق (8/2)

الجهود الترويجية العربية السورية

<p>(8) محهودات الترويج الأخرى المنفذة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والناطق الحرة الجديدة والمنفذة</p>	<p>(6) الترتيبات المتفانية أو الحماصة المنفذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والأجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفروض المعروضة للاستثمار</p>	<p>(3) الايرادات الترويجية الى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض التي الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة</p>
<p>الترويج الإلكتروني: تم إدخال البيانات التالية على موقع الوزارة الجديد: 1- قننن الاستثمار رقم 10 وتعديلاته، وقرارات الاستثمار. - اوقع الشكي: 1- تم وضع موقع الوزارة الجديد www.syrecon.org قيد الاستخدام. - أخرى: 1- استحداث موقع www.investisya.gov.sy للبيانات المتعلقة بالاستثمار. 2- إدخال قرارات التصدير لملهي 2005.2004. 3- إدخال كافة قرارات الاستيراد لملهي 2005.2004. 4- اعداد CD للمصدرين السوريين بهدف الترويج الإلكتروني من خلال مركز التجارة الخارجية.</p>	<p>هناك 10 مناطق حرة قائمة في أنحاء سوريا: (2) دمشق، عدرا، حلب، (2) اللاذقية، المرقانية ففي طرطوس، البحرورية في الحسكة، البوكمال ففي دير الزور وحسية في حمص.</p>	<p>صاوقت الدولة على 6 ترتيبات ثنائية في النصف الثاني من العام تضمنت 5 اتفاقيات مع خمس دول مختلفة، تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات، منطقة التجارة الحرة، النقل البحري، وبمجالات طبية وراعية واقتصادية، وبمظام الافضليات التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، ومذكرة تفاهم واحدة تتعلق بمجال التخطيط.</p>	<p>تم خلال العام إصدار 3 قوانين جديدة واجراء تعديلين اثنتين: تتعلق بالشاريع الاستثمارية، هيئة الأوراق والأسواق المالية، تحرير التجارة الخارجية، قانون تشجيع الاستثمار وقانون التجارة والشركات. هدفت القوانين الجديدة والتعديلات الجديدة وبمجالها الى تسهيل إجراءات الاستثمار للمستثمرين.</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>شهد العام تنظيم 3 فعاليات في العاصمة دمشق، اشملت على مؤتمرات للسياحة والصناعة، وندوة حول "تطور التوثيق للملكية العقارية" وذلك بهدف الترويج للاستثمار في القطاعات السياحية والصناعية ولتوضيح دور التوثيق في جذب الاستثمار الأجنبي. شاركت فسي هذه الفعاليات الأطراف المعنية بهذه القطاعات.</p>

ملحق (9/2)

الجهود الترويجية في سلطنة عُمان

(8) مجهودات الترويج الأخرى المتفردة	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنسجمة	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجسناد الاستثمار	(4) المضمون الموعودة للاستثمار	(3) السبورات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة
<p>- البوق الشبكي، 1- تم تصميم موقع شبكي خاص بالمرکز لاستقبال طلائ معلمي المرکز العماني الترويج المستمر على الدول الأخرى وتلبية أرائهم، كما يتيم في خلاله تقيم الفروض والمنتجات الاستثنائية المتوفرة في السلطنة.</p> <p>- جهود أخرى: 1- قام ممثل المرکز في ماليزيا بالتعاون مع مركز عمان الدولي للمعارض بتنظيم معرض ماليزي في عمان شاركت به 20 شركة ماليزية من مختلف القطاعات.</p> <p>2- قام ممثل المرکز في سوريا بإحاطة المرکز علما بالانقصاص المتوقعة في سوريا وبكل ما يلزم من معلومات لشراكة الشركات العمانية بها.</p> <p>3- تمت مناقشة مشروع مقترح من المرکز مع ممثلة المرکز في اسبانيا، بهدف تطوير واستثمار المرافق الرياضية في السلطنة.</p> <p>4- سلّم المرکز بإنشاء مؤسسة "الأسمن الدولية للبحوث والتسويق" بالتعاون مع معهد فريزرز الدولي بهدف اعداد بحوث ودراسات عن السياسات الاقتصادية لتكون مرجعا في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للتنمية ومراجعة التشريعات التي تساهم في تحسين مناخ الاستثمار في السلطنة.</p> <p>5- يعمل المرکز على الترويج لتلك المناقيد، المتابعة "Clusters" في قطاعات السياحة، العقلة والبراد الغذائية.</p>		<p>وقعت مندوبية المرکز العماني الترويج الاستثمار في نيويورك على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة كما تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيع اتفاقية الأفضلية التجارية مع رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي.</p>		<p>من خلال إنشاء المرکز العماني لشركات جديدة عمل كدراغ استشاري له، تم استحداث 12 فرصة استثمارية جديدة، كما تم تحديد 20 فرصة أخرى قيد العرض للاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية المركزة على صناعة البولي بروبيلين، إضافة إلى ذلك قدم المرکز تسهيلات لـ 12 مشروعا جديدا، 6 منها في قطاعي السياحة وقطاع مهرجان سينمائي في مسقط.</p>	<p>استقبلت السلطنة ممثلة بالمرکز العماني لترويج الاستثمار، 6 وفود رسمية وإعلامية من دول أسيوية وأوروبية ومن دول مجلس التعاون الخليجي، قدمت زياراتها للتعرف على العروض والشاخ الاستثماري في السلطنة وبحث إمكانية إنتاج فيلم وثائقي عن السلطنة وإقامة مهرجان سينمائي في مسقط.</p>	<p>شاركت السلطنة ممثلة بالمرکز العماني لترويج الاستثمار بـ 5 فعاليات اقتصادية تم تنظيمها في كل من العاصمة مسقط وفي بلغيا، الصين، الأردن واليابان، وهدفت إلى المساعدة في تطوير نظم الإدارة والاستثمار، مناقشة العوائق التي تواجه صناعة الألبوم والملابس، عرض الفروض الاستثمارية، والتعريف بمنتجات الاستثمار، وشاركت في هذه الفعاليات جهات رسمية وخاصة معينة.</p>	<p>نظمت الدولة 7 ندوات ترويجية محلية في 7 مدن مختلفة من السلطنة هدفت للتعريف بخدمات المرکز العماني لترويج الاستثمار وبالهام التي يقدمها من جانب للاستثمار الأجنبي، تيمية المصارات العمالية والبراز دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد فرص العمل ونقل التقنية إلى السلطنة. وشاركت في هذه الندوات الجهات المعنية الرسمية والخاصة.</p>

ملحق (10/2) الجهود الترويجية في فلسطين

<p>(8) مجموعات الترويج الأخرى المنفذة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجيدة والمنفذة</p>	<p>(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفرص المعروضة للاستثمار</p>	<p>(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة</p>
<p>- الترويج الإلكتروني: 1- تلبية الاستثمارات حول مناخ الاستثمار والإجراءات المتعلقة به واستهداف مستثمرين معتمدين. - الموقع الشبكي: 1- الموقع www.pipa.gov.ps قيد التطوير، سيتم تحويله إلى بورتال. أخرى: 1- الحصول على عموية: الجاد هيئات تشجيع الاستثمار الدولية، الشبكة الأورو متوسطية لهيئات تشجيع الاستثمار ، ومؤسسات ضمان الاستثمار.</p>	<p>تم إنشاء مناطق زراعية في غزة من خلال شراكة بين القطاع الخاص والعام. ومناطق عدة من مناطق صناعة وحجرية قيد الإنشاء.</p>	<p>تم تنفيذ 13 ترتيباً ثانياً مع دول عربية وأسوية وأوروبية والولايات المتحدة بالإضافة إلى دولة جنوب أفريقيا، اثنتان على 6 اتفاقيات تجارة حرة، 4 بروتوكولات اقتصادية، وشراكة واحدة مع دول حوض المتوسط، واتفاقين اثنين لتطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية. هدفت هذه الترتيبات التي ما زال بعضها قيد الإعداد، إلى تسهيل الاستثمار والمضامير وحماية المستثمر إضافة إلى توحيد الإجراءات إلى لجذب المستثمرين إلى المنطقة.</p>	<p>تم خسائل العام لتعديل قانون تشجيع الاستثمار عن هيئة تشجيع عام الاستثمار عام 2005، بهدف تقديم تسهيلات إضافية للمستثمرين وتوسيع قاعدة المستفيدين من الضمانات الاقتصادية المختلفة.</p>	<p>عرضت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار نحو 130 فرصة استثمارية تتوزع بين سياحية و زراعية وصناعية وقطاع عام، بلغت كلفتها الإجمالية 1.338.000.000 دولار أمريكي. كما تم عرض 206 فرص استثمارية من قبل وزارة الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص في الدولة، الخاضع في الدولة، توزعت على مشاريع متنوعة منها البنية التحتية والوصول إلى المعرفة والنقل، إلى المستوى الوطني، بكلفة إجمالية 3 - 5 مليارات دولار أمريكي.</p>	<p>قام وفد من وزارة الاقتصاد الوطني بعرض زيارات ترويجية إلى كل من: أبوظبي، دبي، السعودية، الأردن والسويد، بهدف الترويج في الاستثمار كما قام فلسطين كما قام وفد من اتحاد صناعة الحجر والرخام بترقيهم وفد من رجال الأعمال من هذا القطاع، بزيارة إلى تركيا بهدف عرض المنتجات الفلسطينية.</p>	<p>شاركت الدولة بشكل مكثف على مدى العام في 16 فعالية تم تنظيمها في عدة دول عربية وأوروبية توعمت ما بين مؤتمرات استثمارية واجتماعات وورش عمل (زيت الزيتون والحجر والرخام)، ولقاءات وورش عمل ومعارض لتكولوجيا المعلومات، ومؤتمرا التسمية والاستثمار، إضافة إلى تنظيم برامج للمصدرين، هدفت الفعاليات التي شاركت بها مؤسسات وشركات خاصة ورجال أعمال، إلى تسهيل نقل المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية، والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في فلسطين.</p>	<p>نظمت الدولة خلال العام 9 فعاليات اقتصادية محلية وأقليمية ودولية، تراوحت بين حملات ترويجية (زيت الزيتون والحجر والرخام)، ولقاءات وورش عمل ومعارض لتكولوجيا المعلومات، ومؤتمرا التسمية والاستثمار، إضافة إلى تنظيم برامج للمصدرين، هدفت الفعاليات التي شاركت بها مؤسسات وشركات خاصة ورجال أعمال، إلى تسهيل نقل المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية، والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في فلسطين.</p>

ملحق (11/2) الجهود الترويجية في دولة قطر

<p>(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة</p>	<p>(7) المدن الصناعية و المناطق الحرة الجديدة والمنطقة</p>	<p>(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين وال اجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفرض العروضة للاستثمار</p>	<p>(3) التيزات الترويجية الى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة</p>
<p>الموقع الشبكي: 1- تم تأسيس موقع الكتروني بوزارة الاقتصاد والتجارة www.investingatar.com.qa بإشراف من إدارة الترويج الاقتصادي والتجاري في الوزارة. يهتم الموقع بتقديم كافة المعلومات المتعلقة بالاستثمار في قطر.</p>	<p>تم خلال العام توسيع مدينة " رأس لفان" الصناعية، وتوقيع اتفاقية تطوير منطقة المصناعات الصغيرة والمتوسطة في مرحلتها الثانية.</p>	<p>وقعت الدولة اتفاقية لتعاون الاقتصادي والتجاري مع دولة تيبال.</p>	<p>أصدر السيدوان الأميري خلال العام 3 قوانين جديدة تتعلق بتطوير المناطق الحرة الاستثمارية وتشجيع الاستثمار، السماح بالملكية الأجنبية بنسبة 100% في مركز قطر المالي والمناطق الحرة، وتعزيز الأبحاث (العلمية والتطبيقية) والتكنولوجيا، والتوظيف الاستثمارات لخدمة المعلم والتكنولوجيا. كما تم تعديل قانون رقم 13/ 2000 المتعلق بالسماح بالملكية الأجنبية في سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 25%.</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>شاركت الدولة في المؤتمر الأول للاستثمار السوري القطري الذي عقد في دمشق مع نهاية العام، وهدف إلى البحث عن فرص الاستثمار المتاحة في سوريا. شارك في المؤتمر رجال أعمال من القطاع الخاص في البلدين.</p>	<p>عقدت الدولة 6 فعاليات اقتصادية على مدى العام اشتملت على مؤتمرات للمال والاستثمار، لقاء استشاري وملتقى، ومعرض وعرض للفرص الاستثمارية، نظمت جميعها في الدوحة، باستثناء مؤتمر واحد تم عقده في لندن. هدفت الفعاليات التي شاركت بها جهات رسمية عربية وأجنبية عدة، وجهات خاصة منها تعزيز البنية الاستثمارية في قطر والعالم العربي، وعرض فرص الاستثمار المتاحة في دول الخليج، وفي قطر بشكل خاص.</p>

ملحق (12/2) الجهود الترويجية في دولة الكويت

(8) مجموعات الترويج الأخرى المنفذة	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنطقة	(6) الترتيبات التتائية أو الصناعية المنفذة مع دول أخرى	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(3) البراريات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة
-	-	-	-	-	<p>استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت على مدى العام ٩ وفود رسمية من كل من: سنغافورة، إيطاليا، الهند، أسبانيا، الأردن، البرازيل، السودان، ألمانيا والغرب، وكان لهذه البريات عدة أهداف أهمها تعزيز التعاون المشترك مع دول الوفود الزائرة وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة وتدعيم تبادل الخبرات.</p>	<p>نظمت الإسكوا بالتعاون مع وزارة التخطيط ورشة عمل بعنوان " مشروع ارتباط في الخبرات وشبكات الارتباط في مجال الاستثمار الأجنبي" والتي هدفت إلى توفير قاعدة بيانات عن الاستثمار الأجنبي، شارك في هذه الفعالية على مدى ٤ أيام كل من وزارة التخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي ومكتب الاستثمار الأجنبي.</p>	-

ملحق (13/2)

الجهود الترويجية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

(8) مجهودات الترويج الأخرى المنقذة	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنقذة	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنقذة مع دول أخرى	(5) القوانين والإجراءات الجديدة بجانب الاستثمار	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة
-	-	-	-	-	<p>استقبلت أمانة الاقتصاد والتجارة في ليبيا وفدين زائرين من كل من تونس وأبوظبي، كما استقبل مجلس رجال الأعمال الليبيين 4 وفود زائرة من كندا، رومانيا، بولندا وبلجيكا، هدفت زيارات الوفود بشكل أساسي إلى تطوير علاقات التعاون المتبادلة، وبحث إمكانية تعزيزها في المجالات التجارية والمصرفية بشكل خاص.</p>	<p>شاركت الدولة في 4 فعاليات تم تنظيمها في مالطا، اليونان، ألمانيا والولايات المتحدة، هدفت المشاركة الليبية إلى تسليط الضوء على فرص الاستثمار المتاحة في ليبيا ومناخ الاستثمار، بالإضافة إلى تطوير علاقات التعاون بينها وبين الدول المعنية. شارك في هذه الفعاليات شركات ووفود من رجال الأعمال من ليبيا والدول المذكورة.</p>	<p>قامت الدولة بنشاط مكثف خلال العام تمثل في عقدها 9 فعاليات اقتصادية، هي العاصمة طرابلس ومدنية مصراتة، اشتمت على 6 ملتقيات ثنائية مع وفود رسمية من ألمانيا، إسبانيا، كندا، (2) بريطانيا والصرب، بالإضافة إلى ندوتين ومعرض واحد، هدفت هذه الفعاليات إلى تعزيز علاقات التعاون في مجال الاستثمار وترويج الفرص الأجنبية في والاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير قطاع السياحة والاتصالات، وتعزيز التبادل التجاري، والتعاون في مجالات عدة منها الزراعي والمصرفي والتأمين والتفنيات العلمية. شاركت في هذه الفعاليات جهات رسمية وخاصة ورجال أعمال من ليبيا والدول التي كانت طرفا بهذه الفعاليات.</p>

الجهود الترويجية في جمهورية مصر العربية

(8) جهودات الترويج الأخرى المتقدمة	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمتقدمة	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المتقدمة مع دول أخرى	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجناب الاستثمار	(4) الفروض المروضة للاستثمار	(3) البرامج الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة
<p>- الترويج الإلكتروني:</p> <p>1- التعرف بالمرصم الاستثمارية المتاحة في مصر.</p> <p>2- بدء إصدار خريطة إلكترونية استثمارية للترويج.</p> <p>- الموقع الشبكي:</p> <p>1- عرض المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار.</p> <p>2- عرض الفروض والمشاريع الاستثمارية والمشاريع الكبرى.</p> <p>- أخرى:</p> <p>1- إصدار دراسات عن القطاعات الاستثمارية الواعدة.</p> <p>2- توفير معلومات عن المشاريع الكبرى.</p> <p>3- إعداد كتيبات ترويجية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.</p>	<p>تم اتخاذ 12 إجراء تطويريا خاصا بكل منطقة من المناطق الحرة القائمة في أنحاء مصر، من توسع في المساحات، وافتتاح لجان إضافية، وتفعيل عمل الأجهزة الإدارية إضافة إلى حزمة من الإجراءات تخص كافة المناطق الحرة دون استثناء، يتعلق بعضها باحتساب فوائد الضمان، التسيق مع الجهات المعنية وإنشاء إدارات جديدة وغيره.</p>	<p>تم اتخاذ 9 ترتيبات ثنائية مع أطراف عديدة منها: الاتحاد الأوروبي، الدول الأفروآسيوية، منتدى دافوس، الولايات المتحدة، ومجموعة من الدول العربية، اشتملت على: برنامج توأمة مؤسسية، توقيع بروتوكول التعاون، اتفاقية تفاهم، مفاوضات التجارة الحرة واجتماعات لجان مشتركة.</p>	<p>صدرت هذا العام 10 قوانين جديدة عن وزارة الترقية، التجارة، المالية، والعمل، والبنك المركزي، كما تم تعديل 10 قوانين أخرى من قبل: وزارة التجارة، المالية، الإسكان، القوى العاملة، العدل والاستثمار، والهيئة العامة للاستثمار.</p>	<p>قدمت 6 جهات حكومية: وزارة البترول، ووزارة التجارة الخارجية والصناعة، ووزارة الزراعة، أكاديمية البحوث العلمي، وزارة الشباب، ووزارة النقل، 45 فرقة استثمارية فسيح مجال الصناعات الإنتاجية والمشروعات الزراعية، الخدمية والتجارية، بلغت كلفتها الإجمالية أكثر من 2.7 مليار دولار أمريكي.</p>	<p>قامت الدولة بمئة باهية عامة للاستثمار بنشاط ترويجي مكثف تمثل بـ 35 زيارة إلى العديد من الدول العربية والأجنبية منها: دول مجلس التعاون الخليجي، اليابان، دول شرق آسيا، تركيا، سويسرا والولايات المتحدة. هدفت الزيارات إلى عدة أهداف، أهمها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدء مفاوضات منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. كما استقبلت الدولة وفدا بلانيا زار البلاد بهدف تنفيذ برنامج ترويجي مقدم من مكتب اليونيدو في طوكيو.</p>	<p>شاركت الدولة بنشاط ترويجي مكثف تمثل بـ 23 فعالية اقتصادية في دول عربية وأجنبية عديدة، اشتملت على 5 مؤتمرات، ندوات ومعارض واحد، شاركت فيها منظمات دولية وعرف تجارة، وشركات عالمية. كان من أهم أهدافها: التعريف بمناخ الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط، وزيادة الاستثمارات والبيانات التجارية. شاركت في هذه المناسبات مؤسسات ومنظمات دولية وهيئات حكومية مع أخرى أجنبية.</p>	<p>نظمت الدولة على مدى العام 8 فعاليات اقتصادية محلية وخارجية، اشتملت على 5 مؤتمرات، ندوات ومعارض واحد، شاركت فيها منظمات دولية وعرف تجارة، وشركات عالمية. كان لهذه الفعاليات أهداف عديدة منها: التعريف بمناخ الاستثمار وبالصناعات المعنوية في مصر. وبقاء شركات مصرية مع أخرى أجنبية.</p>

ملحق (15/2) الجهود الترويجية في المملكة المغربية

<p>(8) مجهودات الترويج الأخرى المقدمة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمتعددة</p>	<p>(6) الترتيبات النهائية أو الجماعية المتخذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين الجديدة والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفرص الممروضة للاستثمار</p>	<p>(3) الترتيبات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال المستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومحارض الترويج فيها التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومحارض الترويج التي عقدتها الدولة</p>
<p>الموقع الشبكي: 1- تعمل مديرية الاستثمار على تطوير موقعها الإلكتروني وتحويله إلى بوابة للاستثمار، حيث سيرتبط الموقع بالواقع الإلكتروني للمراكز الجوية للاستثمار في المغرب. - أخرى: 1- انضمت مديرية الاستثمار من إنشاء قاعدة بيانات استثمارية لخدمة المستثمرين المحليين والدوليين في الحصول على كافة المعلومات الاقتصادية، الجوية والبيئية الخاصة بالاستثمار.</p>	<p>يجرى استكمال قانون يتعلق بمساحات الاستقبال الصناعي، وكشيك دراسات تعديل القانون رقم 94 - 19 الخاص بالمناطق الحرة المدة للتصدير.</p>	<p>-</p>	<p>مصدر مرسوم تعديلي للقانون رقم 00895 -2 بتفجيع الاستثمار في قطاع السياح وخاصة قطاعات وخصم، حيث تمت زيادة مساهمة الدولة في قيمة المشروع، التي يتجملها صندوق إنعاش الاستثمار، إلى 10 %.</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>شهد العام مشاركة مكلقة في 8 فعاليات اقتصادية أوروبية وأمريكية منها «القمم التوسعية للاستثمار» و«ملتقى وكالات الترويج والاستثمار». هدفت إلى إشعار الشركات المستثمرة في المغرب بأهمية مسؤولياتها الاجتماعية. كانت دولة الإمارات صيف شرف الفئانية، وقد شاركت فيها جهات رسمية وخاصة.</p>	<p>تم في الرباط تنظيم الدورة الثالثة من منتدى «تكاليف الاستثمار» التي تناول موضوع «الاستثمار المسؤول» وهدفت إلى إشعار الشركات المستثمرة في المغرب بأهمية مسؤولياتها الاجتماعية. كانت دولة الإمارات صيف شرف الفئانية، وقد شاركت فيها جهات رسمية وخاصة.</p>

الجهود الترويجية في الجمهورية اليمنية

<p>(8) مجهودات الترويج الأخرى المتخذة</p>	<p>(7) المسن الصناعية والمنافذ الحرة الجسدية والمنفذ</p>	<p>(6) الترتيبات الصناعية أو الحصصية المنفذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) السفورانيين والأجوريات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) القروض المروضة للاستثمار</p>	<p>(3) التبرعات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شارك فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومحاضرات الترويج التي عقدها الدولة</p>
<p>- الترويج الإلكتروني. 1- تنفيذ قوائم الرسائل في موقع الهيئة العامة للاستثمار نشر أخبار الهيئة والعمليات الخاصة بالاستثمار في اليمن والارد على استفسارات المستثمرين. - الموقع الشبكي: 1- تم تصميم الموقع الإلكتروني للهيئة بلغة PHP باللغتين العربية والإنجليزية. أخرى: هناك 13 جهازا تزويجا آخر منها: إعداد دليل للاستثمار في اليمن مع CD باللغات العربية والإنجليزية والأجنبية، وإصدار شهادات تسجيل الاستثمار والإعتمادات للشرايع الكروية، إصدار نشره إحصائية للشرايع الاستثمارية والسجلات من قبل الهيئة، لقاءات صحفية عربية وأجنبية، اللقاء معاء وخارجية. فعاليات داخلية وخارجية.</p>	<p>هناك 3 مناطق صناعية جديدة (مسترح تحت الإنشاء) في كل من عدن، الحديدة ومضبوط، كما سيتم نقل إدارة المنطقة الحرة في عدن إلى شركة جديدة.</p>	<p>تم تنفيذ 10 ترتيبات ثنائية مع 10 دول عربية وأجنبية منها، ألمانيا، كوريا، تركيا، سوريا، تونس والارد، وتومت بين الاتفاقيات وإحصائيات ومصادقة على بروتوكول التعاون، تتعلق جميعها بمجال الاستثمار.</p>	<p>أصدرت رئاسة الجمهورية 11 قانونا جديدا تتعلق بتجيب الأرباح الضريبية، الضرائب المروضة على الدخل، توزيع وحماية وتعزيز الاستثمارات، التعرف الجمركية، مكافحة الفساد، وإقرار خطة متكاملة لإدارة المناطق الساحلية في محافظة عدن، كما أقرت الحكومة تغييرا واحدا على قانون الضريبة العامة على المبيعات.</p>	<p>عرضت الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع جهات أخرى منبئة 52 فرصة استثمارية في المجال: الصناعي، الإسكان، الخدمات (بنية تحتية)، الزراعة والشؤون المسككية والصحة والساحة وكافة تقديرية (1044) مليون دولار قيمة جزء من هذه الفرص، حيث تركت 19 فرصة ليتم احتسابها من قبل المستثمرين.</p>	<p>استقبلت الهيئة العامة للاستثمار 8 وفد رسمية اقتصادية والزرة من دول عدة: روسيا، (2) الصين، الولايات المتحدة، كوريا، بالاضافة إلى مستثمرين من دول شقيقة وصديقة، وسفراء عدد من الدول العربية والأجنبية المعتمدة في اليمن. هدفت هذه الزيارات إلى التعرف على المناخ والقوانين والفرص الاستثمارية في اليمن وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الاستثمار، إضافة إلى بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين اليمن والدول المنبئة. وقام وفد يمني رسمي مشترك من الوفرة التجارية الصناعية والهيئة العامة للاستثمار بترافيق مجموعة من رجال الأعمال اليمنيين بزيارة إلى سوريا بهدف التعرف بمناخ الاستثمار في اليمن، كما تم خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية تعاون اقتصادي.</p>	<p>شارك اليمن بـ 5 فعاليات اقتصادية تم تنظيمها في البحرين، القاهرة، الصين (2) في اليمن، اشتملت على مؤتمر وندوة وملتقى واجتماع ومائدة مستديرة، هدفت بصورة خاصة إلى التعرف بالفرص الاستثمارية وتعزيز التعاون التجاري في المجالات التجارية والصناعية والاستثمارية. شارك في هذه الفعاليات جهات رسمية ومنظمات إسلامية ووزلية والقطاع الخاص في السدول المشاركة الأطراف المنبئة بالاستثمار.</p>	<p>نظمت الوزارة خلال العام 4 فعاليات اقتصادية في العاصمة صنعاء، اشتملت على منتدى ومعرض وندوات وندوات (على مدى العام) إضافة للمجلس الاقتصادي العربي، هدفت الفعاليات إلى عدة أهداف أهمها: عرض المناخ الاستثماري والفرص الاقتصادية المتاحة في اليمن، تشجيع الاستثمار الأجنبي في اليمن، والتعريف بسياسات الاستثمار الجديدة وخاصة للمسلمين في السعادات بهدف نقلها إلى البلدان التي يقطن اليمن فيها. شارك في هذه الفعاليات وزراء عرب ومعلمين وجهات رسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المحلي والعربي.</p>

ملحق (3) المواقع الشبكية لهيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية

الرقم	الدولة	اسم الهيئة	الموقع الشبكي	خدمة الناقله الموحدة	اللغات التي يوفرها الموقع
1	الأردن	مؤسسة تشجيع الاستثمار	www.jordaninvestment.com	√	عربية - إنجليزية
2	الإمارات	هيئة دبي للاستثمار والتطوير	www.ddia.ae	√	إنجليزية
3	البحرين	مجلس التمهيد الاقتصادية	www.bahrainedb.com	√	إنجليزية
4	تونس	وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	www.investintunisia.com	√	إنجليزية-فرنسية - إيطالية
5	الجزائر	الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات	www.andi.dz www.andi.gov.dz	√	إنجليزية-فرنسي
6	جيبوتي	الوكالة الوطنية لتمتيع الاستثمارات (ANDI)	www.djiboutinvest.dj	-	عربية - إنجليزية-فرنسية
7	السعودية	الهيئة العامة للاستثمار	sawwww.sqgia.org	√	إنجليزية
8	السودان	وزارة الاستثمار	www.sudaninvest.org	√	عربية - إنجليزية
9	موزيا	مكتب الاستثمار رئاسة مجلس الوزراء	www.investisyaia.com	√	عربية - إنجليزية
10	الصومال	مكتب ترويج الاستثمار الأجنبي	-	-	-
11	العراق	-	-	-	-
12	سلطنة عُمان	المركز العماني لترويج الاستثمار وتسيمة الصارات	www.ociped.com	√	عربية - إنجليزية
13	قطر	الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار	www.qipqa.gov.qs	√	عربية - إنجليزية
14	قطر	وزارة الاقتصاد والتجارة - دائرة تشجيع الاستثمار	www.investinqatar.com.qa	-	إنجليزية
15	الكويت	مكتب استثمار رأس المال الأجنبي	-	-	-
16	لبنان	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان	www.iddl.com.lb	√	عربية - إنجليزية
17	ليبيا	هيئة تشجيع الاستثمار	www.investinlibya.com	√	عربية - إنجليزية
18	مصر	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	www.gafnet.org	√	عربية - إنجليزية
19	العرب	معمورة الاستثمارات الخارجية	www.invest-in-morocco.gov.ma	-	فرنسية
20	موريتانيا	إدارة ترقية الاستثمار الخاص	-	-	-
21	اليمن	الهيئة العامة للاستثمار	www.giyv.gov.ye	√	عربية - إنجليزية

ملحق (4)

قائمة هيئات ترويج الاستثمار العربية الأعضاء في (وايبا)

Algeria	Agence Nationale de Developpement des Investissements (ANDI)	www.andi.dz www.andi.gov.dz
Bahrain	Bahrain Promotions and Marketing Board	www.bahrainedb.com
Djibouti	Agence nationale pour la promotion des investissements (ANPI)	www.djiboutinvest.dj
Egypt	General Authority for Investment & Free Zones (GAFI)	www.gafinet.org
Iraq	Kurdistan Board of Promoting Investment (KBPI)	www.kinvest.org
Jordan	Jordan Investment Board (JIB)	www.jordaninvestment.com
Jordan	Aqaba Special Economic Zone Authority	www.aqabazone.com
Kuwait	Kuwait Foreign Investment Bureau (KFIB)	www.kfib.com
Kuwait	The Inter Arab Investment Guarantee Corporation (IAIGC)	www.iaigc.org
Lebanon	Investment Development Authority of Lebanon (IDAL)	www.idal.com.lb
Libya	Libyan Foreign Investment Board (LFIB)	www.investinlibya.com
Mauritania	Direction de la Promotion de l'Investissement Privé	
Morocco	Ministère de l'Economie et des Finances	www.invest-in-morocco.gov.ma
Oman	Omani Centre for Investment Promotion & Export Development (OCIPED)	www.ociped.com
Qatar (State of)	Economic and Commercial Promotion Department	www.investinqatar.com.qa
Palestine National Authority	Palestinian Investment Promotion Agency (PIPA)	www.pipa.gov.ps
Saudi Arabia	Saudi Arabia General Investment Authority (SAGIA)	www.sagia.org
Saudi Arabia	Royal Commission for Jubail and Yanbu	www.rcjy.gov.sa
Sudan	Sudanese Investment Authority	www.sudaninvest.org
Tunisia	Foreign Investment Promotion Agency (FIPA)	www.investintunisia.com
United Arab Emirates	Dubai Development and Investment Authority (DDIA)	www.ddia.ae
United Arab Emirates	Dubai Airport Free Zone Authority (DAFZA)	www.dafza.gov.ae
United Arab Emirates	Ras Al Khaimah Free Trade Zone Authority	www.rakiftz.com
Yemen (Republic of)	General Investment Authority (GIA)	www.giay.gov.ye

ملحق (1/5)

مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية 2005

المؤشر	مكونات ودليل المؤشر										
المؤشر المركب للمخاطر القطرية	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتكون المؤشر المركب من 3 مؤشرات فرعية هي: (1) مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يندرج فيه 12 متغيراً هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرفية، مصادقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية).</p> <p>(2) مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف).</p> <p>(3) مؤشر تقييم المخاطر المالية (يندرج فيه 5 متغيرات هي معدل دخل الفرد، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي).</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>يقسم المؤشر الدول إلى 4 مجموعات حسب درجة المخاطرة</p> <table border="1"> <tr> <td>صفر - 49.5 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة مرتفعة جداً</td> </tr> <tr> <td>50.0 - 59.5 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة مرتفعة</td> </tr> <tr> <td>60.0 - 69.5 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة معتدلة</td> </tr> <tr> <td>70.0 - 79.5 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة منخفضة</td> </tr> <tr> <td>80.0 - 100.0 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة منخفضة جداً</td> </tr> </table>	صفر - 49.5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة جداً	50.0 - 59.5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة	60.0 - 69.5 نقطة	درجة مخاطرة معتدلة	70.0 - 79.5 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة	80.0 - 100.0 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة جداً
صفر - 49.5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة جداً										
50.0 - 59.5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة										
60.0 - 69.5 نقطة	درجة مخاطرة معتدلة										
70.0 - 79.5 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة										
80.0 - 100.0 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة جداً										
مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقييم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل.</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.</p>										
مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتم احتساب المؤشر استناداً إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى.</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.</p>										
مؤشر وكالة دان اند برادستريت للمخاطر القطرية	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>تركز الوكالة على تقييم المخاطر البيئية المرتبطة بعمليات التبادل عبر الحدود وليس على قدرة سداد أصل الدين والفوائد لأدوات الدين في السندات والقروض، وبذلك تكون متخصصة بتوفير معلومات عن المستوردين لصالح المصدرين وكذلك للمستثمرين الذين يرغبون بالحصول على معلومات عن شركة محلية يرغبون بالتعامل معها خارج أقطارهم. يعتمد المؤشر على 4 مجموعات تغطي المخاطر السياسية (البيئية المؤسسية/ سياسة الدول الداخلية/ استقرار الوضع السياسي والاجتماعي/ السياسية الخارجية)، المخاطر الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير/ هيكل أسعار الفائدة/ الإصلاح الاقتصادي الهيكلي/ معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل)، المخاطر الخارجية (وضع التجارة الخارجية/ وضع الحساب الجاري/ وضع الحساب الرأسمالي/ احتمالات العجز عن سداد الديون/ سعر صرف العملة المحلية)، والمخاطر التجارية (الوضع الائتماني الإجمالي/ السياسة الضريبية/ استقرار القطاع المصرفي/ الفساد).</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>تقسم المخاطر إلى سبع مجموعات من DB1 - DB7 وبداخل المجموعة مستويات مخاطرة تتراوح بين a-d بحيث تكون الدول الحاصلة على DB1 هي الأقل مخاطرة في حين تكون DB7 الأعلى مخاطرة.</p>										

مكونات المؤشر:

يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبيات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

دليل المؤشر:

درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات:

(A 1): البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا. وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

(A 2): احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1.

(A 3): بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

(A 4): سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً.

C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلاً.

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جداً أكثر سوءاً.

مؤشر الكوفاس للمخاطر
القطرية

ملحق (2/5)

مكونات ودليل مؤشرات دولية مختارة 2005

المؤشر	مكونات ودليل المؤشر
<p>المؤشر</p> <p>العولمة</p>	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يدخل في هذا المؤشر 16 مكوناً رئيسياً تعكس مدى اندماج القطر في اقتصاد العولمة من خلال تجميع البيانات الخاصة بالبيئة الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، المحافظ الاستثمارية، صافي تحويلات الدخل من الاستثمار، التحويلات الحكومية، تعويضات العاملين، عدد السكان)، العلاقات مع العالم (السياحة الدولية، استخدام الهاتف، التحويلات المالية عبر الحدود)، درجة التقدم التكنولوجي في مكونات الاقتصاد الجديد (عدد مستخدمي الإنترنت، عدد مزودي خدمات الإنترنت، عدد أجهزة الخوادم (السيرفر) الأمانة)، المشاركة في السياسة الدولية (العضوية في المؤسسات الدولية، عدد بعثات حفظ السلام لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي يشارك القطر فيها وعدد الاتفاقيات الدولية التي يتم اعتمادها وعدد السفارات الأجنبية في القطر)</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>يمنح كل مكون قيمة تتراوح ما بين صفر - 1، وأوزاناً تتباين وفق الأهمية النسبية المعطاة للمكون ثم يتم جمع رصيد كل دولة وترتب على أساس مدى قدرتها على العولمة.</p>
<p>المؤشر</p> <p>التنافسية العالمي</p>	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتكون من مؤشرين:</p> <p>- مؤشر النمو للتنافسية: وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الاقتصاد الكلي (الماكروي) ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية).</p> <p>- مؤشر الأعمال للتنافسية: وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي (مايكرووي) لمؤشرين فرعيين: مؤشر عمليات واستراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية (الشركة)، والمؤشر الفرعي الثاني لنوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية.</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>مؤشر النمو للتنافسية: يتراوح المؤشر من 1 (أدنى درجة تنافسية) إلى 7 (أعلى درجة تنافسية) بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.</p>
<p>المؤشر</p> <p>التنمية البشرية</p>	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتم احتساب المؤشر على أساس متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم الذي تم تحقيقه على مدى (5 سنوات) في ثلاثة أبعاد رئيسية من التنمية البشرية: طول العمر (متوسط معدل العمر المتوقع عند الولادة)، العلم والمعرفة (معدل محو الأمية ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية)، ومستوى المعيشة (معدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). وتمنح أوزاناً متساوية.</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>80 % فاكتر : تنمية بشرية مرتفعة من 50 % إلى اقل من 80 % : تنمية بشرية متوسطة اقل من 50 % : تنمية بشرية منخفضة</p>

<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتكون المؤشر المركب من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون مجملها قاعدة بيانات بيئية أداء الأعمال، ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات الأخرى، بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح.</p>	<p>سهولة أداء الأعمال</p>
<p>مكونات المؤشر:</p> <p>تدخل في هذا المؤشر 10 مكونات ذات اوزان متساوية: السياسة التجارية، الادارة المالية، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق غير الرسمية.</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>اقتصاد حر: (1 - 1.99 نقطة) - اقتصاد شبه حر: (2 - 2.99 نقطة) حرية ضعيفة: (3 - 3.99 نقطة) - حرية ضعيفة جدا: (4 - 5 نقاط).</p>	<p>الحرية الاقتصادية</p>
<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتكون من عدة مسوحات ميدانية (على الأقل 3 مسوحات) تجرى في القطر من قبل طرف ثالث مستقل ومحايدي في أوساط عينات مختارة من قطاع الأعمال والمحللين من خلال عدد من الأسئلة حول تجربتهم وتعاملهم مع القدرات الحكومية المعنية والإجراءات الموضوعية ودرجة معاناتهم في تنفيذها وتستمج أراهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة.</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>صفر يعني درجة فساد عالية 10 يعني درجة شفافية عالية ما بين صفر - 10 مستويات متدرجة من الشفافية بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط المسجلة دل ذلك على مستوى شفافية أعلى، والعكس صحيح.</p>	<p>الشفافية</p>
<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتكون المؤشر من 7 عناصر فرعية اختيرت على أساس كونها مهمة في مجال توافر تمويل الأنشطة الاقتصادية: البيئة الاقتصادية الكلية، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات المالية والمصرفية، أسواق الأسهم، أسواق السندات، توافر المصادر البديلة لرأس المال، وسهولة دخول الأسواق العالمية للحصول على رأس المال الخارجي. تم احتساب قيم مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال باستخدام متوسط قيم المكونات الفرعية السبعة للمؤشر، والتي تتراوح ما بين صفر إلى 10 درجات، ولكن حددت اصغر قيمة يمكن تسجيلها 0.5 وليس صفرا لاعتبارات محاسبية ومؤسسية.</p>	<p>إمكانية الحصول على رأس المال</p>
<p>مكونات المؤشر:</p> <p>ويتكون المؤشر المركب من مؤشرين فرعيين منحأ أوزانا متساوية: مؤشر الأنشطة التقنية (يقيس الأنشطة الإبداعية استنادا إلى 5 عناصر تضم الإنفاق على البحوث والتطوير، عدد براءات الاختراعات المسجلة، عدد المطبوعات العلمية المنشورة)، ومؤشر رأس المال البشري (يقيس مدى توافر المهارات اللازمة للإبداع استنادا إلى 3 عناصر تضم نسبة الأمية، نسبة المسجلين في المرحلة الثانوية، ونسبة المسجلين في التعليم العالي).</p>	<p>القدرة على الإبداع</p>

ملحق (6)

المؤشرات الدولية الواردة في التقرير وعناوين مواقعها الشبكية

عنوان الموقع الشبكي للمؤشر	اسم المؤشر الأصلي بالإنجليزية	اسم المؤشر المترجم	التسلسل
www.atkearney.com www.foreignpolicy.com	The Globalization Index	مؤشر العولمة	1
www.weforum.com	Competitiveness Index	مؤشر التنافسية العالمي	2
www.undp.org	Human Development Index	مؤشر التنمية البشرية	3
www.doingbusiness.org	Ease of Doing Business	مؤشر سهولة أداء الأعمال	4
www.heritage.org	Index of Economic Freedom	مؤشر الحرية الاقتصادية	5
www.transparency.org	Corruption Perceptions Index	مؤشر الشفافية	6
www.milkeninstitute.org	Capital Access Index	مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال	7
www.unctad.org	Innovation Capability Index	مؤشر القدرة على الإبداع	8



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation

سندكم للنجاح

الضمان الشامل لمستحقات المصدرين وأموال وعودائد المستثمرين

- هل أنت رجل أعمال أو مستثمر؟
- هل أنت بحاجة إلى قرض لتمويل مشروعاتك؟
- هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية؟
- هل أنت مصدر لسلع أو مواد عربية إلى أي من دول العالم؟
- هل لديك مؤسسة مالية تقدم القروض للدول العربية؟
- هل تبحث عن فرصة استثمارية مربحة في الدول العربية؟

إن كنت أيأ من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المتمثلة في توفير الضمان:
للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:

- خطر المصادرة والتأميم أو أي إجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي إلى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره.
- خطر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومة القطر المضيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.
- خطر الحرب والاضطرابات الأهلية التي تؤدي إلى دمار المشروع.

للمصدر العربي: ضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية المتجهة إلى أي من دول العالم.

وفي حالة تعرض المستثمر/المصدر المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.
عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الاستفادة من مزايا متعددة منها توفير التمويل بشروط أفضل.
اتصل بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي:

المكتب الإقليمي
المملكة العربية السعودية
ص.ب. (56578) الرياض 11564
هاتف: 4620150 (9661)
فاكس: 4649993 (9661)
iaigc@awalnet.net.sa

المقر الرئيسي
دولة الكويت
ص.ب. (23568) - الصفاة 13096
هاتف: 4959000 (965)
فاكس: 4835489.4841240 (965)
بريد إلكتروني operations@iai.org.kw

الموقع الشبكي www.iaigc.org

2005

